LE MONDE AMAZIGH

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵙⴷⵓⵏⵜ

الأمازيغي العالم

ⵜⵙⴷⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

www.amadalpresse.com

محمد الحموتي يفوز بجائزة الإعلام السمعي البصري

عشر سنوات تاريخ الجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية

الدكتورة ليلى مزيان بنجلون أول إمرأة تفوز بها

السنة الرابعة أسبوعية لون الشمس الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي 1114/1476 العدد: 147 نونبر Novembre 2962/2012 الثمن: 5 دراهم - 1,5 أورو

أمينة ابن الشيخ

مرحة لابد منها

احتفل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و معه المغاربة بذكرى خطاب أجدير، هذا الخطاب، للذين لا يتذكرون، كان خطابا موجه لكل اطياف المجتمع من مثقفين، وزراء، منتخبين و حتى العسكريين . الغرض منه وضع اللبنات الأساسية للاعتراف بأمازيغية المغرب و التذكير بأن النهوض بها مسؤولية وطنية أي مسؤولية الجميع. وكذالك كان فرصة لتكسير العقدة المرتبطة بكل ما هو أمازيغي و القطع مع كل الاحكام الجاهزة التي كان يروج لها، من قبيل أن كل ما هو أما زيغي معيب و مشوه وناقص. وغير ذلك من معتقدات كرستها الأنظمة، ليس في المغرب فحسب بل في كل دول العالم، و التي للاسف الشديد ما زالت تروج لها بعض الأوساط كالكلام الذي صدر عن السيد عبد الطيف وهبي المحامي يا حسرة و رئيس الفريق البرلماني لحزب الاصالة و المعاصرة الذي مازالت تسيطر عليه عقدة احتقار الذات و التباهي بالأخر فوضعنا نحن الشلوح الامازيغ، أبناء البقال و أبناء مول الزريعة و مول الخضرة موضع التهكم والاستهزاء ولكن هيهات لن يكون له ذالك لان لي و لإخوتي و لكل أبناء و بنات موالين الحوانت شرف كبير ان ننتسب إلى هذه الطبقة من التجار الذين لم يستفيدوا يوما من اقتصاد الريع و من كريمات النقل و لا كريمات مقالع الرمال و لا الاحجار، بل ساهموا في بناء الوطن بمدنه و قراه وحافظوا على السلم الاجتماعي بإعطاء القروض دون فوائد لسكان الدروب زد على ذالك مساهمتهم في الاقتصاد الوطني عبر تشغيل اليد العاملة و دفع الضرائب.

إذن مرت سنة فخمس سنوات ثم عشرة دون اي تفاعل مع القضية و أدركنا ان في بيتنا المغربي يسكن من يعاكس الارادة الملكية و إرادة التاريخ و الجغرافيا. فجاء تاريخ 9 مارس 2011 الذي كان مناسبة ثانية للتأكيد على أمازيغية المغرب وقطع الشك و الريب في شرعية مطالب الحركة الأمازيغية المدعومة باحتجاجات حركة 20 فبراير. وجاء في خطاب ذالك التاريخ أن :»التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الامازيغية كرصيد لجميع المغاربة». فاستجاب دستور 2012 لذات الخطاب، فتمت دسترة الامازيغية لغة رسمية بالرغم من المؤامرات التي حيكت ضدها و ضد الكثير من القضايا الاخرى كالدولة المدنية و حرية المعتقد و...و... فكانت فرصة للامازيغ في الانخراط في المشروع الديمقراطي و التفاعل مع الدستور الجديد.

فصاراي افراط في التعامل مع الامازيغية بمثابة مساس بأهم وثيقة في البلاد. فأصبحت بذالك كل المؤسسات ملزمة بالنهوض بالامازيغية خاصة تلك التي وقعت اتفاقيات شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية و التي ظلت في معظمها حبرا على ورق.

إلا ان الخطاب الأخير لملك البلاد، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية للبرلمان، يعتبرمحطة تاريخية و فرصة مهمة لقطع الطريق على كل أولائك الذين الفوا المزايدة على و بالامازيغية فكان ملحا و دقيقا في اختيار الكلمات وأعطى أوامر مباشرة لنواب الامة و اعضاء الحكومة للتسريع بإخراج القوانين التنظيمية, بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة.

إذن الخلاصة الاساسية من كل ما تقدم هي ان كل القضايا التي ناضلت عليها الحركة الامازيغية دعمها الملك محمد السادس في الكثير من المحطات. و اليوم أصبحت القضية الامازيغية من الاولويات و من الملامح الاساسية لرسم معالم وجه بلادنا، فأصبح النهوض بها امرا واجبا بقوة القانون الذي يعلو و لا يعلى عليه.

الا ان السؤال الذي يفرض نفسه و بإلحاح هو هل نحن الامازيغ في مستوى المسؤولية وهل حان الاوان لان نقطع مع سياسة البكاء على الاطلال وفعل كان. وان ننخرط في العمل السياسي الحزبي النبيل طبعا، بقواعده المتعارف عليها ديمقراطيا لا أن تكون الامازيغية و الامازيغ منبع مزايدات مجانية و وسيلة للابتزاز و لتصفية حسابات ضيقة بين الاحزاب و المؤسسات و حتى الاشخاص.

و قديما قال الحكيم الامازيغي:

Kigh ak innazwa tsmunt aynna mi tzdart

ⴽⵉⵖ ⴰⴽ ⵉⵏⵏⴰⵣⵡⴰ ⵜⵙⵎⵓⵏⵜ ⴰⵢⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⵜⵣⴷⴰⵔⵜ

الملك محمد السادس يدعو إلى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة

لقد اشار جلالة الملك محمد السادس في خطاب له القاه أمام أعضاء مجلس البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية للولاية التشريعية التاسعة وذلك يومه الجمعة 12 شتنبر 2012 الى ضرورة بلورة جميع القوانين سواء التنظيمية أو العادية وذلك لاستكمال مقتضيات الدستور الجديد على الوجه الأمثل في القطاعات المنصوص عليها... مشيرا بالخصوص الى تلك الأهمية البالغة التي أصبح البرلمان يكتسيها في البناء الدستوري للمملكة, وما تقتضيه الممارسة البرلمانية الجديدة من تحول يجب أن يواكب الإصلاح الدستوري, ويتوخى كسب الرهانات الكبرى التي تنتظر الولاية التشريعية الحالية.

.وبعد أن لفت جلالة الملك إلى كون البرلمان صار يحظى بكافة الوسائل التي تجعله يقوم بدوره كاملا لتدشين ما سماه "منعطف تاريخي جديد"، شدد على أن يكون اهتمام العمل البرلماني المقبل منصبا على عدد من الأولويات والمتمثلة اساسا في إصلاح التنظيم الترابي حيث يتعين توفير الشروط القانونية والتنظيمية لإقامة مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة ثم ملف الإصلاح القضائي، حيث يتعين باعتباره لبعده الاستراتيجي اعتماد قوانين تنظيمية خاصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، و ضرورة اعتماد قوانين تنظيمية متعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة. اذ قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس: "... سبق لنا أن أرسينا دعائمها في خطابنا الملكي التاريخي بأجدير, ثم كرسها الدستور الجديد... ينبغي اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية, وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية, بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة".

وتبقى الامور كلها عادية جدا لأن المؤسسة الملكية والمتمثلة في شخص جلالة الملك عازمة كل العزم منذ سنة 1999 مسايرة التطورات والتقدم الذي انخرط فيه المغرب بمختلف مؤسساته المجتمعية والسياسية، وفي مختلف المجالات والميادين بما فيه ملف القضية الامازيغية والذي برهنت من خلاله المؤسسة الملكية دائما بأنها السباقة لاستجابة مطالب الحركة الثقافية الامازيغية وخصوصا منذ سنة 2001 أي بعد خطاب أجدير (كما جاء في خطابه) الى الاعلان عن الطابع الرسمي لهذه اللغة في الدستور المعدل لسنة 2011 ... لكن السؤال المطروح الآن هو: ماذا يريد جلالة الملك ان يقول من خلال العبارة التالية" بعيدا عن الاحكام الجاهزة والحسابات الضيقة" ؟ وما الداعي الى هذه العبارة؟ وهل فعلا أحست المؤسسة الملكية بتلك الحسابات وتلك الاحكام الجاهزة التي كانت ومازالت تعاني منها الامازيغية لغة وثقافة ؟

وكمتتبع لملف الامازيغية دائما فان القراءة البسيطة لما تحمله هذه العبارة من دلالة سياسية و مكانة رمزية يجعلني اتأكد من ان المؤسسة الملكية واعية كل الوعي بتلك الصعوبات التي مازالت تعرقل هذا الملف وبالتالي فهي تذكر بذلك وتدعوا كل الفعاليات السياسية والمدنية التي تسير دواليب الدولة المغربية والتي لا ترى من الأمازيغية كمكون أساسي للهوية الوطنية، ان تنخرط كل الانخراط في مغرب المستقبل ومغرب القرن الواحد و العشرين ، مغرب التعددية ، مغرب لا يقبل تلك الاديولوجيات الضيقة و الاحكام الجاهزة وبالتالي العمل على انصاف الامازيغية وايلائها المكانة التي تستحقها. وبهذا يلقن جلالة الملك محمد السادس مرة أخرى وباسم المؤسسة الملكية، الدرس للجميع ، ويبرهن جلالته لذلك اللوبي الذي كان ومازال يواجه الأمازيغية في عقر دارها ويهمس لهم جميعا في آذانهم بأن أعلى سلطة في البلاد قد اعترفت بالمكون الأمازيغي وأن الأمازيغية هي الأصل. فعليكم بتقبلها جميعا ولو ضمن خانة ما قد يسمونه بذلك "الشر الذي لابد منه".

* امحمد عليلوش- وارزازات

مشاركة رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب في أشغال مجموعة الثلاثين بطوكيو

تفاؤل معقول في استعادة نشاط الاقتصاد الدولي

في أعقاب إجراء الجمعيات السنوية للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي التي جرت بطوكيو، انعقدت يوم الأحد 14 أكتوبر 2012 الدورة 27 للمدارسة البنكية الدولية «لمجموعـــة الثلاثين G-30».

وعلى غرار البنوك الأوربية والأمريكية والأسيوية والإفريقية ذات الصيت الرفيع، حضر السيد عثمان بنجلون هذا اللقاء بصفته عضوا شرفيا «لمجموعة الثلاثين G-30» .

وكانت المبادلات أثناء هذه المدارسة الدولية فرصة سانحة لتشجيع النقاش البناء حول آفاق الاقتصاد الدولي، تخللتها تدخلات شخصيات مرموقة أعضاء هذه المجموعة كمثل :

-السيد «بن برنانكي»، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي؛

-السيد «ماريو دراغي»، رئيس البنك المركزي الأوربي؛

-السيد «ماسآكي شيراكاوا»، والي بنك اليابان؛

-السيد «ثارمان شانموكاراتنام»، نائب الوزير الأول لحكومة سانغافورة؛

-السيد «ميرفين كينغ» ، والي بنك إنجلترا؛

-السيدة «كريستين لاكارد» ، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛

-السد «دافيد والكر»، رئيس بنك باركليز.

وأجرى السيد عثمان بنجلون، بصفته رئيسا للمجموعة المهنية لبنوك المغرب، محادثات مع أعضاء هذه المجموعة الرفيعة من الخبراء حول وضعية الأزمة للاقتصاد الدولي ومفعولاتها على البلدان المنبرزة مثل المغرب.

وأمام التحدي المتمثل في الوصول إلى تخفيض حجم الديون العامة لدى البلدان الغربية، كان من شأن إجماع هؤلاء الخبراء الدوليين أن توافق حول فكرة أن الرجوع إلى توازن الميزانية لا يمكن توقعه إلا في أفق 2017-2015، توازيا مع التأكيد على تفاؤلهم المعقول من حيث قدرة الاقتصاد الدولي على الرجوع إلى طريق نموه المطرد.

بعد إحداثها سنة 1978، أصبحت مجموعة الثلاثين هيأة دولية خصوصية ذات هدف غير مكسبي تتكون من أعلى الممثلين للقطاعين العمومي والخصوصي للعالم الأكاديمي.

تحت رئاسة السيد «جون كلود تريشي»، تكمن مهمة مجموعة الثلاثين في تعميق تفهم المسائل الدولية المالية الاقتصادية، بغية استكشاف الآثار الدولية للقرارات المتخذة في القطاعات الخصوصية والعمومية، وكذا دراسة الاختيارات والحلول في متناول أصحاب القرار.

والحدث المنار لهذا النادي يتمثل بالضبط في «المدارسة البنكية للدولية» (International Ban-king Seminar) مثل المدارسة المنعقدة في طوكيو، وهي الجلسة العامة المنعقدة مرتين في السنة، مع مدعوين مشهورين قصد التداول حول المستجدات الاقتصادية والمالية والسياسية.

جريدة العالم الامازيغي تعزي الفنانة فاطمة تباعمرانت في وفاة والدها

توفي محمد شاهو والد الفنانة الأمازيغية، والبرلمانية فاطمة تباعمرانت صباح يوم 28 أكتوبر 2012 عن سن 114 سنة، وقد غادر الفقيد هذه الدنيا بمنزله بدوار إد سالم جماعة إفران الأطلس الصغير بعد معاناة مع المرض.

وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم أسرة التحرير بجريدة العالم الأمازيغي بأعمق التعازي والمواساة للفنانة الكبيرة لالة فاطمة، ولزوجها مولاي الحسن وأبنائها، وكل أقربائها، راجية من المولى العزيز أن يسكن الفقيد فسيح جنانه مع الصديقين والشهداء وحسن أولائك رفيقا.

وللإشارة فالمرحوم محمد شاهو شارك في عدة معارك ضد الاستعمار من بينها معركة أيت بها ومعركة أيت عبلا بأيت باعمران، كما شارك في الحرب ضد الجزائر سنة 1963 " حلاب الرمال ".

وكان والد الفنانة تباعمرانت أدخل لإحدى المصحات الخاصة بأكادير مدة 15 يوما بسبب أمراض على مستوى شرايين القلب، وبعد تحسن طفيف في حالته، نقل إلى منزله حيث فارق الحياة.

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون.

صدق الله العظيم.

العالم الأمازيغي AMAZIGH
ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت
ابن الشيخ
• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ياسين عمران
• المتعاونون:
لحسن أمقران
إبراهيم فاضل
سعيد باجي
صالح بن الهوري
نزيه بركان
مصطفى ملو
حسن العمراني
• كتاب الرأي:
محمد بسطام
مبارك بولكيد
رشيد الحاحي
علي أوعسري
علي أمصوبري
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• السكرتارية:
فوزية بگا
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني: 2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web: www.amadalpresse.com
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SOCHEPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
:Compte Bancaire
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.000.01921.000.6251419
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

klem

« هنا، في قلب جبال الأطلس، نشأت علاقتي معهم بشكل طبيعي... في هذا المكان، و بين أحضان هذه الجبال العريقة، نشعر بقوة انتمائنا... ضخامة هذه المناظر الطبيعية، وعذوبة مياه جبال الأطلس المعدنية الصافية المحمية طبيعيا، توقظ في نفسي القوة التي تغذيني كل يوم. »

يحافظ
على القوة
التي بداخلكم

عين أطلس
ماء معدني طبيعي

LES EAUX
MINÉRALES
D'OULMÈS

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يحتفي بالذكرى 11 على تأسيسه

* ياسين عمران

نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أنشطة ثقافية و إعلامية تحت شعار " الأمازيغية الآن "، وذلك تخليدا للذكرى الحادية عشر على تأسيس إيركام، و استهلت الأنشطة الثقافية بعرض مجموعة من اللوحات التشكيلية و الكتب الأمازيغية التي تعنى باللغة و الحضارة الأمازيغيتين، وذلك يوم الثلاثاء 16 أكتوبر بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية .

و في يوم الأربعاء 17 أكتوبر 2012 عقد إيركام ندوة صحافية بمقره على الساعة الثالثة بعد الزوال، حيث استعرض أحمد بوكوس في مداخلته الخطوط العريضة لمؤسسته ولتصورها للسياسة اللغوية و الثقافية المغربية، و أوضح بوكوس على أن هذا اللقاء يصادف الدورة التشريعية التي بموجبها ستصدر القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية و القانون الخاص بالمجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية .

وبخصوص دسترة الأمازيغية فقد عبر عميد إيركام على أن المعهد بادر إلى فتح نقاش حول التعديلات الدستورية من خلال مذكرته حول ترسيم الأمازيغية في دستور المملكة، و شدد بوكوس بكون ترسيم الأمازيغية في الدستور المغربي يعد ثمرة تتويج لتطور سياسي ساهم فيه جميع الفاعلين بالمغرب، و يعد أيضا حدثا بارزا للدولة المغربية بإعتبار أن الفصل 5 من الدستور المغربي رسم التعددية اللغوية و أن المغرب تبنى إختيار سياسي مبني على التعددية و الديموقراطية.

وأضاف عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على أن من واجب مؤسسات الدولة تفعيل بنود الدستور الخاصة بالأمازيغية، و إدماجها في مختلف مناحي الحياة.

و في يوم الجمعة 19 أكتوبر 2012 عقدت بالمكتبة الوطنية مائدة مستديرة حول موضوع " أية سياسات عمومية بعد ترسيم الأمازيغية "، حيث تم تعميق النقاش بين جميع المتدخلين بغية الخروج بخطة عملية لأجرأة ترسيم الأمازيغية .

محمد الوفا وزير التربية الوطنية أوضح في مداخلته بكون الحكومة قررت تهييئ القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية بإشراك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، و أضاف الوفا على أن الأمازيغية لغة رسمية للدولة المغربية و أن الموضوع بخصوص البوليك السياسي المتعلق بالأمازيغية قد إنتهى حين تم ترسيم الأمازيغية في دستور المملكة المغربية.

وبخصوص سياسة وزارته المتعلقة بالأمازيغية فقد أوضح وزير التربية الوطنية على أن الأمازيغية تتمتع بجملة من المكاسب حيث أن هناك – حسب الوفا- 524 ألف تلميذ يدرسون الأمازيغية، و 5000 أستاذ مكون يدرس اللغة الأمازيغية، و 300 مفتش لمادة الأمازيغية، و أضاف بأن وزارة التربية الوطنية قد أصدرت مذكرة وزارية تهدف إلى الوصول إلى مليون تلميذ مستفيد من حصص الأمازيغية ، ومستعدة للشروع في تكوين أساتذة اللغة الأمازيغية .

و أكد الوفا أيضا، بكون الكتاب الأمازيغي من أحسن الكتب المدرسية لتعليم الأمازيغية .

فيما لحسن الداودي وزير التعليم العالي عقب على وزير التربية الوطنية و اعتبر على أن الطفل الأمازيغي في حاجة إلى ساعات كثيرة من حصص الأمازيغية و التوفر على الجودة و التكوين الملائم لإنجاح تدريس الأمازيغية، و تجنيب تسييس التكوين العلمي لإنجاح الورش الخاص بتدريس الأمازيغية.

و أضاف الداودي على أن الكل يجب أن يتعلم الأمازيغية، وتوسيع شبكة تعليم الأمازيغية.

ومن جانبه فقد أكد أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على أن مؤسسة إيركام قدمت معالم أساسية بخصوص إدراج الأمازيغية في السياسات العمومية مبرزا على أن مقترحات مؤسسته تهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، و إخراج القانون التنظيمي الخاص بإحداث المجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية، و تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في إطار الجهوية الموسعة.

وبخصوص مقترحات المعهد بشأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية فيوضح بوكوس على أنه يقوم على جملة من الركائز و المصوغات الأساسية لبناء سياسة ثقافية وطنية مبنية على التعددية و المساواة .

أما فيما يتعلق بالمجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية فالمعهد يشدد على أن يكون للمجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية دورا استراتيجيا لصياغة إستراتيجية لغوية و ثقافية مبنية على المساواة.

و أضاف بوكوس على أن المشروع الجهوي لا بد أن يكون له بعد ثقافي موضحا بأن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قام بإصدار مذكرة مطولة للجنة بخصوص الجهوية الموسعة.

مصطفى الخلفي وزير الإتصال الناطق الرسمي بإسم الحكومة أكد في مداخلته بأن وزارته عقدت إتفاقية شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل أن يكون الإعلام فاعل حقيقي في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، و شدد الخلفي على ضرورة زيادة البث بالأمازيغية في جميع القنوات المغربية و أيضا، على ضرورة تحمل الإعلام العمومي مسؤوليته في أجرأة ترسيم الأمازيغية.

و أضاف الخلفي بأن سياسته تعتمد على بناء اللغة المعيارية، و التعميم ، و التوحيد ، وإعتماد حرف تيفيناغ في الهوية البصرية، وبخصوص مشاكل الإعلام الأمازيغي فقد أوضح وزير الإتصال على أن هناك إشكالية في البث في مناطق جهة سوس وتغطية التراب الوطني، مبرزا على كون وجود إذاعات جهوية تعيش حالة كارثية تعيق تطور الأمازيغية في المشهد الإعلامي .

إلى ذلك أعرب محمد الأمين الصبيحي وزير الثقافة بأن الأمازيغية مكون أساسي لمكونات الهوية المغربية و أن الإقرار بالأمازيغية يعني مأسستها، واعتماد مقاربة جديدة لتجاوز المقاربات التقليدانية .

وبخصوص الإجراءات العملية التي قامت بها وزارة الثقافة، فقد أوضح الصبيحي على أنه تم إتخاذ جملة من المبادرات تهدف إلى دعم الأمازيغية، عبر قيامها بعقد إتفاقية شراكة مع إيركام تهم دمقرطة الفعل الثقافي و النهوض بالإبداع الأمازيغي، و إشراك المجتمع المدني في إنجاح الورش الأمازيغي.

و أضاف الصبيحي بأن وزارته تدعم المهرجانات الأمازيغية و مكنت معهد الأثار من فتح أوراشا عملية في عدة مناطق بالمغرب.

وبدوره إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد في مداخلته على ضرورة إستثمار مكتسبات الأمازيغية عبر إشراك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في صياغة القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية، و إختيار إستراتيجية وطنية للنهوض بالأمازيغية و ضبط السياسة اللغوية بالمغرب، ودعم الإنسجام بين كل القطاعات الوزارية.

و أوضح اليازمي بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعم صيانة الذاكرة الجماعية و على هذا الأساس فقد عمل على إنشاء متاحف جهوية بالمناطق الأمازيغوفونية.

جعفر الدباغ مدير القطب الإجتماعي و التربوي و ممثل الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقمين بالخارج أوضح في مداخلته بأن من حق المغاربة المقيمين بالخارج الإستفادة من دروس الأمازيغية و على ضرورة تفعيل إستراتيجية عمومية لدعم و إنجاح تجربة تدريس الأمازيغية بالمهجر، ولذلك يضيف الدباغ بأن وزارة الوصية عقدت إتفاقية شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بغية تعليم الأمازيغية للأطفال المغاربة المقيمين بالخارج .

وبخصوص المعيقات التي تعرقل الأمازيغية أوضح جعفر الدباغ على غياب التكوين للأطر الجمعوية المكلفة بتدريس الأمازيغية، مشددا على ضرورة بناء انطلاقة صحيحة لتعليم الأمازيغية.

وفي يوم السبت 20 أكتوبر 2012 فقد تم تسليم جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2011 بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حيث فاز بالجائزة الوطنية للإبداع الأدبي كل من الكاتب الأمازيغي عمر بوعديدي، عن روايته " أضيل ن إسردان"؛ والروائي الأمازيغي

إبراهيم العسري، عن روايته " اسمضال ن تماجيت"؛ بالإضافة إلى الشاعرة الأمازيغية خديجة أروهال، عن ديوانها الشعري" تندرا ن افسي".

وبخصوص الجائزة الوطنية للتربية و التعليم :

فئة المفتشين فقد منحت للسادة :

أحمد الصالح، مفتش بنيابة ورززات و محمد بزى، مفتش بنيابة مراكش،بالإضافة إلى أحمد الإدريسي، مفتش بنيابة إفران.

وبخصوص فئة المكونين فقد منحت لكل من السيد حمو اكمادو، مكون بمركز الراشيدية، و السيد لحسن أصواب، مكون بمركز أكادير.

أما فئة أساتذة اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي فقد كانت من نصيب كل من :

الأستاذ رشيد أوبغاج، و الأستاذ حفيظ واحاسي بالإضافة إلى الأستاذ محمد إد مودن أوبغاج.

أما الجائزة الوطنية للإعلام و الإتصال فقد كانت من نصيب الإعلامي الأمازيغي محمد حموتي، و الإعلامية الأمازيغية نعيمة عكي.

وفيما فاز محمد العلوشي الملقب بنوميديا بالجائزة الوطنية للأغنية العصرية .

وأما الجائزة الوطنية للفنون و الرقص الجماعي فقد فازت بها فرقة أرتي أحيدوس من خنيفرة.

و فيما كانت الجائزة التقديرية من نصيب الريفية الأمازيغية ليلى أمزيان.

واختتمت الأيام الثقافية بسهرة فنية بالمسرح الوطني محمد الخامس مساء يوم السبت 20 أكتوبر 2012 أحيتها فرق غنائية أمازيغية .

الصحافي محمد الحموتي في حوار مع «العالم الأمازيغي» :
تتويجي بالجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية مسؤولية كبيرة على عاتقي من أجل تطوير الإعلام الأمازيغي

* من يكون محمد الحموتي؟

★★ أنا إنسان أمازيغي ريفي أنحدر من قبيلة قلعية أعيش حاليا في بروكسيل عاصمة أروبا، ولدت في مدينة أيث نصار بإقليم الناظور، إذ بهذه الأخيرة تمكنت من الحصول على شهادة الباكلوريا، وبعد ذلك هاجرت إلى الديار البلجيكية بغية إتمام المشوار الدراسي، حيث حصلت على دبلوم الكرافيك و دبلوم سيريكرافيك، لأتمكن بعد ذلك من الحصول على ماستر في شعبة الصحافة. لأنني في تلك الفترة كنت قد بدأت الأشتغال كصحافي في راديو المنار في بروكسيل، و لأني أيضا مناضل في صفوف الحركة الأمازيغية، فقد كانت لي رغبة كبيرة لمعرفة كل ما له علاقة بتاريخ الصحافة و مختلف المراحل و التطورات التي عرفتها. فالإعلامي المهني يحتاج إلى التعمق في المناهج الإعلامية و الإطلاع على مختلف النظريات التي توظفها الصحافة العالمية.

اليوم أشتغل في راديو المنار الذي يعتبر الإذاعة الوحيدة التي لها رخصة من طرف الحكومة البلجيكية، وهذا الراديو موجه إلى الجالية المغاربية.

* ما هو شعورك حينما تم تتويجك بالجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية.؟ وهل كنت تنتظر هذه الجائزة؟

★★ لم أكن أنتظر أن يتم تتويجي لأنني لأول مرة أقوم بترشيح ملفي لنيل هذه الجائزة، وجاء تتويجي انطلاقا من برنامج قدمته يتناول قضايا المرأة الريفية، وهذا البرنامج بطبيعة الحال لا يتناول فقط معانات المرأة الريفية بل هو يقدم نماذج لنساء ريفيات وصلن إلى هرم السلطة في بلجيكا و أخريات في المغرب، على الرغم من أنهن ينحدرن من منطقة منعزلة عانت من التهميش، إضافة إلى إشكالية المجتمع الريفي الذي يعتبر محافضا. وكما أن هذا البرنامج يتناول الفرق بين المرأة الريفية و نظيرتها المغربية التي تعيش في مدن الداخل، وقد شارك في هذا البرنامج كل من سهيلة الريكي مديرة مجلة لكل النساء، وسعاد بلقايدي مندوبة وزارة السياحة و الصناعة التقليدية بالحسيمة، و الأخت وفيلة جمعوية ببلجيكا.

أما بالنسبة لإحساسي ولشعوري بخصوص الجائزة الوطنية فإني أعتبرها تكليفا و ليس تشريفا لشخصي وهذه مسؤولية كبيرة على عاتقي من أجل تطوير الإعلام الأمازيغي إلى مستوى العالمية.

*بحكم أنك صحفي في المهجر كيف ترى حضور الإعلام الأمازيغي في الدياسبورا ؟ و هل الحكومة البلجيكية تدعم الإعلام الأمازيغي؟

★★ نحن نعلم بأن راديو المنار هو إذاعة خاصة و هوالوحيد الذي تعترف به السلطات المحلية بأروبا، وراديو المنار يقوم بالإشراف عليه طاقم مغربي 100٪ . أما بخصوص حضور الأمازيغية في الإعلام الرسمي لدول أروبا العجوز فليس هناك حضور للأمازيغية في الإذاعات و القنوات الرسمية لتلك الدول.فراديو المنار هو الإذاعة الخاصة الوحيدة التي تبث بالأمازيغية طيلة 25 سنة، أي منذ انطلاق البث بهذه التجربة الإعلامية الفريدة، فراديو المنار يبث برامج ثقافية دينية و تاريخية وسياسية موجهة إلى إيمازيغن، بحيث تعالج هاته البرامج مجموعة من القضايا التي تستأثر اهتمامات الأمازيغ في الريف أوفي تامزغا .

و بالنسبة للبرنامج الذي أقدمه فهو برنامج خال من الطبوهات أو المحرمات اللسانية (مثل كلمة حشومة) لأن مثل هذه الطبوهات هي التي أدت بالمجتمع إلى الهاوية و التخلف، لذلك نحاول في راديو المنار تجاوز هذه العقلية، بل إننا نبث برامج دينية بالأمازيغية لتأطير المواطنين الأمازيغيين لإعتبارات عدة، نظرا لأن المساجد في أروبا تخاطب المسلمين بالعربية الفصحى أو باللغة المصرية، مما يؤدي بطبيعة الحال بالجاليات الأمازيغية المسلمة إلى عدم التمكن من التواصل وفهم مغزى الخطب الدينية، لذلك فنحن نقوم داخل القسم الأمازيغي باستدعاء مجموعة من المرشدين الناطقين بالأمازيغية لتأطير وتوعية الجالية الأمازيغية بقيم الإعتدال و الوسطية الذي يتميز به الإسلام المغربي . على هذا الأساس فنحن نقوم بكل الوسائل المشروعة طبعا لترسيخ الثقافة الأمازيغية وفهمها السليم للإسلام.

* هل لديكم أية مشاريع مستقبلية تهم تجربتكم الإعلامية.؟

★★ تجربتي في الإعلام أعتبرها جد إيجابية لأنها علمتني الإنفتاح على مجموعة من القضايا الرئيسية التي تعالجها الصحافة المهنية، أما بخصوص تجربتي الإعلامية المستقبلية فتبقى دائما مرتبطة بالحقل الإعلامي وبشركات الإنتاج بالأمازيغية . فنحن نعلم بأن المغرب بعد ترسيمه للأمازيغية و الذي يعتبر مكسبا للحركة الأمازيغية، حيث أن هذا الترسيم ليس هدية للحركة الأمازيغية، بل، هو نتيجة نضال لإيمازيغن و نفس الشيئ ينطبق على إيركام و قناة تمازيغت.

فالأمازيغية الآن في حاجة إلى مجهودات جل الفرقاء لإعادة الإعتبار إليها بإعتبارها ثقافة وطنية ولغة رسمية، لكن من ناحية أخرى لدي بعض الملاحضات حول بعض البرامج التي ينتجها منتجون غير أمازيغيين، مما يفرض على الأمازيغ المساهمة بكثرة في إنتاج البرامج الأمازيغية و الحفاظ على مبدأ الجودة و المهنية، وهذا لا يعني أني ضد حق الأخر غير الناطق بالأمازيغية، بل نحن مع تطوير الأمازيغية و مع ضمان تكريس مبدأ الجودة و المهنية

* أنت بالإضافة إلى كونك تشتغل في الميدان الإعلامي، فأنت مناضل في صفوف الحركة الأمازيغية ببلجيكا، فكيف ترى واقع الحركة الأمازيغية ببلجيكا؟ وهل الحركة الأمازيغية ببلجيكا تدافع على المصالح الإجتماعية والمادية للمواطنين الأمازيغ المغتربين.؟

★★ بالفعل هناك تواجد للحركة الأمازيغية ببلجيكا على الرغم من قلة النشطاء الذين ينشطون في الحقل الأمازيغي فإنه مع ذلك فبلجيكا هي التي احتضنت المؤتمر التأسيسي للتجمع العالمي الأمازيغي، لكن عمل الحركة الأمازيغية في بلجيكا يبقى ضعيفا مقارنة مع التجارب الأمازيغية الأخرى، ففي بروكسيل مثلا على الرغم من أن هناك كثافة أمازيغية عالية فإننا للأسف لا نتوفر على ثدارث ن إيمازيغين أو la casa amazigh على غرار القوميات الأخرى التي تتوفر على دور لثقافتها القومية كالأكراد، و العرب، وجنوب السودان ... للأسف فالأمازيغ ليسوا براغماتيون على الرغم من أن السلطات المحلية أو الإتحاد الأروبي الذي يوجد مقره ببروكسيل يقدم مساعدات لكل الخصوصيات الثقافية، والتي تقدم بدورها طلبات و ترشيحات للحصول على الدعم، لكن إيمازيغن لم يقدموا ولو طلبا واحدا لإنشاء ثدارث ن إيمازيغن.

أما بخصوص تضامن الحركة الأمازيغية مع أمازيغ المغرب و العالم فإنها دائما تتظاهر من أجل أن يتمتع الأمازيغ في كل بقاع تمازغا بالديموقراطية والإعتراف.

* ماذا يمثل لكم الريف، و الأمازيغية، وقاضي قدور.

★★ الريف :هو موطن قبيلة قلعية التي أنحدر منها.

تمازيغت: هي لغتي و تاريخي وشخصيتي و كياني الثقافي.

قاضي قدور: هي شخصية أعطت الكثير للريف ومازال قاضي قدور يعطي للأمازيغية على الرغم من أنه قد استشهد رحمه الله، أتمنى من الريفيين أن يكونوا كقاضي قدور.

* كلمة أخيرة

★★ أشكر جريدة العالم الأمازيغي وأشكر رشيد راخا و الأستاذة أمينة إبن الشيخ وكل من ساعدني في مشواري، فكما تعلمون فالصحافي لا يستطيع أن يشتغل بوحده، بل هو في حاجة دائما إلى مساعدة الأخرين. على العموم أشكر جميع من شارك معي في البرنامج الذي أشرفت على تقديمه، والذي بموجبه نلت شرف الحصول على الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية.

*حاوره ياسين عمران

الدكتورة ليلى مزيان بن جلون اسم يعلو في سماء الأمازيغية قبل تأسيس المعهد الملكي واليوم يكرمها عرفانا بما أسدته للأمازيغية

ابنة الريف تصر على إنشاء شبكة من مدارس تعليم الأمازيغية

*إعداد رشيدة إمرزيك

يقول بعض المهتمون إن المبادرات والأنشطة الاجتماعية والثقافية كان لها الفضل كي تصبح الدكتورة ليلى مزيان بن جلون من بين سيدات المجتمع الناجحات في بعض المجالات الإستراتيجية للبلاد، ويرى آخرون أن الدكتورة ليلى كان بإمكانها أن تقتحم مثل هذه العوالم التي اشتهرت بها قبل عقود ، لولا أنها كانت منشغلة أكثر، بمعانقة الحلم الذي رسمت ملامحه منذ صباها في الحصول على الدكتوراه في تخصص طب العيون .

هذه السنة وبمناسبة الذكرى الحادية عشر للخطاب الملكي بأجدير وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الإمازيغية منحت الجائزة التقديرية للثقافة الامازيغية الدكتورة ليلي امزيان بن جلون اعترافا بما اسدته من اهتمام وعناية باللغة والثقافة الأمازيغيتين.

وليلى ابنة الريف أمازيغية حتى النخاع، لذلك أصرت على إنشاء شبكة من مدارس تعليم الأمازيغية، حيث أصبح اسم دكتورة العيون الريفية الجذور، ليلى مزيان بن جلون التي تجيد أكثر من لغة أجنبية ، يعلو في سماء الأمازيغية، حتى قبل أن يتأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي كانت ليلى عضو مجلسه الإداري لمدة ولايتين منذ تأسيسه إلى حدود 2008.

باختصار ، كانت ابنة المارشال أمزيان في صلب الحدث الذي شغل المغاربة في قضية اللغة والهوية ، ولذلك فإن المقربين منها لا ينكرون كفاءتها في هذا المجال الذي جعلها رقما مهما في اللجنة المكلفة بمتابعة التنسيق مع وزارة التعليم بخصوص مسار تدريس الأمازيغية في المؤسسات التعليمية للبلاد .

وتعتبر مدرسة.كوم من أضخم المشاريع التعليمية التي تضع تعليم الأمازيغية من أولوياته، انطلق من المغرب ليصل إلى باقي بقاع العالم، ويطمح هذا المشروع الذي تشرف عليه مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية برئاسة الدكتورة ليلي أمزيان بن جلون، إلى بناء ما يقارب 1001 مدرسة في العالم القروي والذي وصلت عدد مدارسه في حدود 2011 إلى 198 مدرسة، تمتد من منطقة الناظور شمالا إلى زاكورة جنوبا لتمتد ابعد من ذلك إلى العيون وبوجدور والداخلة، ليشق هذا المشروع طريقه إلى خارج الحدود بتأسيس مجموعة مدارس.كوم في كل من السنغال وبرازافيل، والذي سيشمل في مرحلة ثانية كلا من مالي، البنين، بوركينافاصو، بوروندي، الكوت ديفوار، كينيا، مدغشقر، النيجر، تنزانيا و أوغندا، هذا المشروع الذي ما كان ليكون ناجحا لولا الجهود التي تبدلها ليلي بن جلون من اجل تحقيق تعليم جيد للأطفال المنحدرين من الوسط القروي، وقد سبق للرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» أن قال عن مجموعة مدارس.كوم بأنها من أحسن المؤسسات التعليمية النموذجية بالقارة الإفريقيةس.

وللتأريخ فقد إعتمدت تجربة مدرسة.كوم في عملية تعليم الامازيغية للأطفال على كتاب تعليمي خاص انجز من طرف اخصائيين في اللغة الأمازيغية وبحروفها الاصلية تيفيناغ، والذي يحمل إسم «ⵎⵎⵜⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ» والذي قامت جريدة العالم الأمازيغي بإصداره في حلقات في إطار سلسلة الدروس بالأمازيغية التي تنشرها في الصفحات بالأمازيغية، وكان ذلك بمبادرة من مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية وهذه التجربة كانت الاسبق في المغرب قبل التبني الرسمي لتدريس الامازيغية بالمدرسة الوطنية وقبل كذلك احداث اللجنة المشتركة مابين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية

وتضل الدكتورة ليلي مزيان بن جلون تنتقل من مكان إلى مكان لتتابع تفاصيل العشرات من المشاريع على أكثر من واجهة، كمشروع ألف مدرسة ومدرسة بقاعة وأجهزته المعلوماتية، ومشروع تعميم التعليم الأمازيغي والعربي والفرنسي في العالم القروي بميزانية لا تقل عن 50 مليارا تمثل 4 في المائة من أرباح البنك المغربي للتجارة الخارجية، بمساهمة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ثم مشروع دعم العالم القروي في مجال القروض الصغرى ..

تمتاز الدكتورة ليلى بهدوئها ونشاطها، فرغم مرور ما يقارب الخمسين سنة على زواجها من رجل الأعمال عثمان بنجلون إلا أن السنوات لم تأخذ من حيويتها شيئا ، فهي دائمة النشاط والحيوية كثيرة التنقل والسفر.

بدأت مسيرتها في مجال المال والأعمال والقضايا الاجتماعية، بعد زواجها من السيد عثمان بن جلون المدير العام للبنك المغربي للتجارة الخارجية. وقالت الدكتورة ليلي في أحد لقاءاتها الصحفية، إنها تعرفت على عثمان منذ كانت طفلة وأن والدها هو من وجهها لدراسة الطب، وبعد زاوجها من بنجلون رزقت منه بابنتها الأولى التي رافقتها إلى اسبانيا لمتابعة الدراسة الجامعية تخصص طب العيون، وطيلة مدة دراستها بقيت هناك لما يقارب 4 او 5 سنوات، وكان زوجها يقوم بزيارتهما كل نهاية الاسبوع بحكم أنه آنذاك كان قد انهى تعليمه وبدا يشتغل مع والده واخيه. وبعد حصولها على ديبلوم تخصص جراحة العيون عادت لتستقر بالمغرب بشكل نهائي، وهذه كانت الفترة التي قام فيها زوجها عثمان رفقة اخيه بالإعلان عن ميلاد مشروع تصنيع سيارات فولفو سويد.

وتؤكد العديد من المصادر الإعلامية أن السيدة ليلى أمزيان بعد عودتها من اسبانيا أمضت فترة تدريبها بمستشفى 20 غشت بالدارالبيضاء، بعد ذلك افتتحت عيادتها. وصرحت أيضا في أحد الحوارات التي أجرته معها إحدى المجالات الناطقة باللغة الفرنسية أنها بعد رجوعها إلى المغرب في بداية الستينيات ترأست المنظمة العلوية لحماية المكفوفين بالمغرب، وذكرت أيضا أنه منذ ذاك الحين بدأت تدرك مدى أهمية العمل الاجتماعي ولو أن الكثير من المؤسسات والجمعيات التي تشتغل في المجال الإجتماعي تتوفر على إرادة في غياب الإمكانيات الكفيلة للقيام بذلك، ومما أوضحته ليلى هو أنه خلال الثمانينات من القرن الماضي تم تأسيس مؤسسات بنجلون مزيان التي بدأت تخصص منح للطلبة، بالإضافة إلى العناية بترميم المآثر التاريخية بالعديد من المناطق المغربية كالمدرسة البوعنانية بفاس، والدخول في مبادرة طبع العديد من الكتب بشراكة مع إحدى دور الطبع الإيطالية وخاصة الكتب المتعلقة بالفن، موضحة من خلال ذلك عشقها للثقافة المغربية الشيء الذي شجعها على الانخراط بشكل كبير في اصلاح العديد من رموز هذه الثقافة كما حدث مع قصبة أيت حمو اوسعيد بزاكورة وبناء مسجد نموذجي بالناظور

بمساهمة مجموعة من الحرفيين التقليدين، سواء ما يتعلق بالحرف الخزفية أو الجلدية أوالمعدنية، وقد استغرق بناء هذا المسجد اكثر من سنتين ونصف.

كماقامت ببني انصار بإقليم الناضور بتدشين متحف بإسم والدها وخزانة تحمل إسم «تيرا» متخصصة في الدراسات الأمازيغية وتعتبر من أحسن الخزانات على صعيد تمازغا.

ومهما قيل عن الإنجازات التي قامت بها الدكتورة ليلى مزيان بن جلون سسواء في مجال الأعمال الإجتماعية أو مجال التربية، سواء بداخل المغرب أو خارجه إلا أن دورها كسيدة مجتمع أكبر من ذلك.

الشاعرة الأمازيغية خديجة أروهال في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

الجائزة تكليف لمواصلة الطريق إلى الأمام من اجل تحسين وتطوير المسار الأدبي والكتابة الأمازيغية

* حاورتها رشيدة إمرزيك

* ماهو شعورك وأنت تفوزين بجائزة الثقافة الأمازيغية ؟

** شعوري فريد من نوعه، لأن الجائزة تمنح على الصعيد الوطني ومنحت لي من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وما يميز هذه الجائزة بالنسبة لي هو أنها أولا منحت لي في الحقل الذي أكتب فيه وثانيا كوني أول امرأة تمنح لها هذه الجائزة على الصعيد الوطني في صنف الإبداع الأدبي، وهذه الجائزة بالنسبة لي تشريف وفي نفس الوقت تكليف لمواصلة الطريق إلى الأمام من أجل تحسين وتطوير المسار الأدبي والكتابة الأمازيغية.

* ماهي القيمة المضافة لهذه الجائزة على مسارك الأدبي؟

** في الحقيقة هذه الجائزة بالنسبة لي لها قيمة مضافة مهمة، أولا لأنها منحت لي من جهة تهتم بالثقافة الأمازيغية ألا وهي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وثانيا فرغم أنه سبق لي أن حصلت على جائزة الإبداع الأدبي التي تنظمها القناة الثانية ولكن جائزة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لها طابع خاص أولا لأنها منحت لي وسط شعراء كبار أما بالنسبة للقناة الثانية، فحينها كنا فقط مجرد هواة في الكتابة وعهدنا بها حديث، أما الآن فهذه الجائزة منحت لي ضمن المحترفين في الكتابة وهذا أمر صعب خصوصا أن يتم اختيارك من بين شعراء كبار راكموا تجربة مهمة لما يزيد عن عقود، وهذا شرف كبير بالنسبة لي.

* بصفتك شاعرة كيف ترين واقع الشعر النسائي الأمازيغي؟

** في الحقيقية الشاعرات الحاضرات الآن في الوسط الشعري يتميزن بمستواهن العالي خصوصا من خلال ما لمسته في إصداراتهم وأذكر على سبيل المثال فاطمة متوكل، خديجة إيكن، حنان كاحمو إلى غير ذلك من الشاعرات، وكما هو معلوم، فالمرأة لا تكتب إلا انطلاقا من دافع معين جعلها تلجأ للكتابة والإبداع وليس بشكل اعتباطي، ورغم أن المرأة تعاني من صعوبات عدة منها عائق الأسرة والزوج الذي يرفض فكرة خروج المرأة في بعض الأحيان. إلا أن الملاحظ هو تزايد عدد النساء الشاعرات واللائي أصبح بمقدورهن إصدار دواوين، ولكن أتمنى أن تتقدم المرأة الأمازيغية الشاعرة إلى الأمام خصوصا في هذه المرحلة التي أصبحت فيه اللغة الأمازيغية لغة رسمية، كما أرى أن مبادرة المعهد الملكي بمنح جوائز سنوية في الثقافة الأمازيغية سيفتح المجال لتشجيع المرأة على الإبداع، كما أن هذه المبادرة ستحفز عائلاتهن لدفعهن إلى الإبداع الأدبي.

* كيف ترين واقع القصيدة الأمازيغية في المشهد الشعري المغربي ؟

** الكتابة بشكل عام تعاني في كل بقاع العالم وليس في المغرب فقط، إلا أن الكتابة الأمازيغية تعاني الأمرين، أولا لأن الكاتب والشاعر الأمازيغي غير معترف به كباقي الشعراء، ما يدفعه إلى أن يستنجد بالجمعيات والأشخاص من أجل طبع ديوانه وبعد الطبع تبقى مشكلة التوزيع مما حدا بالعديد من الشعراء إلى تكديس دواوينهم في منازلهم وبالتالي توزيعه بالمجان دون مقابل، رغم انه دفع فيه دمه ليخرجه إلى الوجود، وأتمنى خصوصا بعد دسترة الأمازيغية أن تتغير الوضعية وان يتم تجاوز كل المشاكل والعراقيل التي نعاني منها، كما نتمنى من وزارة الثقافة أن توفي بوعودها في هذا المجال لتكون الأمازيغية في مرتبة العربية، وأن يتم إشراك الشعراء الأمازيغ في الجوائز الوطنية والاستفادة من الدعم المخصص للنشر والكتابة، وأتمنى أن تتحقق هذه الأمور لتصل الكتابة الأمازيغية إلى المستوى الذي تستحق أن تكون فيه.

* يلاحظ أن هناك غياب اهتمام إعلامي بالشعر الأمازيغي، ما رأيك؟

** فعلا، الإعلام بعيد عن المبدع، فنحن لا نرى حضور الإعلام إلا في أوقات معينة كحفلات التكريم الخ... في الوقت الذي نحن فيه بحاجة إلى الإعلام في كل خطوة نخطوها وفي كل لحظة، ونحن بحاجة إليه للتعريف بإنجازاتنا وإصدارتنا وكذا إلى حملات إعلانية للتعريف بهؤلاء الشعراء لتقريبهم من القراء سواء الإعلام المرئي أو المكتوب هذا الأخير الذي أرى انه يهتم نوعا ما بالمبدعين، من خلال بعض الحوارات، أما الإعلام السمعي البصري فهناك تقصير كبير يمارسه ضد المبدع فهو لا يهتم بمشاكلهم التي يعانون منها، خصوصا في الطبع والنشر إلى غير ذلك من المشاكل والتي لا تعني هذا الإعلام في شيء، إضافة إلى انعدام برامج ثقافية تهتم بالمبدعين، فهو لا يهتم إلا بلحظات التتويج. في الوقت الذي نجد أن الشعراء الأمازيغ يتميزون بمستواهم الراقي وبذلك فهم بحاجة إلى مساعدة الإعلام لكونه هو الواجهة الثقافية لكل بلد، ونتمنى من الإعلام أن يخصص جزءا من وقته للأدباء والشعراء خصوصا الأمازيغ.

* بعد أيام تم الاحتفال باليوم الوطني للمرأة المغربية كيف تقيمين وضعية المرأة بالمغرب وما موقع المرأة الأمازيغية من هذا اليوم؟

** أولا يجب أن أوكد لك أن 90 في المائة من النساء الأمازيغيات لا يعلمن بوجود اليوم العالمي للمرأة، فما بالك باليوم الوطني، ولكن أقل أن كل الأيام هي للمرأة كما أقول دائما، فيجب أن تعطى لها حقوقها في كل الأيام فتكريم المرأة ليس بتخصيص يوم خاص لها وأن نعطيها باقة من الورود ونقول بأننا كرمناها وأعطينا لها حقها، أو بتنظيم معرض للأعمال اليدوية للمرأة، فهذا في حد ذاته تكريس لدونية المرأة بمعنى أن قدراتها تتجلى فقط في قدرتها على النسج والتطريز والخياطة، والواقع عكس ذلك فالمرأة هي أكثر من ذلك، فهناك نساء امازيغيات رئيسات مصالح وفي المراكز العليا، فرغم كون البعض منهن لا يعترفن بهويتهن الأمازيغية إلا أن المهم أنهن وصلن إلى أعلى المراتب والمراكز.

* كلمة أخيرة للمرأة الأمازيغية

** أقول للمرأة الأمازيغية أن هويتك الأمازيغية رفعت من شأنك ويتجلى ذلك من خلال اسم «تمغارت» والذي يعني القائدة، واقول لها كفاك فخرا أنك إبنة ديهيا، فالأمازيغيات ملكات في كل زمان ومكان ومستواك عالي وإلى النساء الأمازيغيات أقول ناضلن من أجل الخروج من الظلمات، واعملن من أجل إعطاء المزيد إن كان باستطاعتكن ذلك وساهمن في الحفاظ على هويتكن الأمازيغية.

الصحفية في قناة تمازيغت، نعيمة عكي، في حوار مع «العالم الأمازيغي»

البرنامج الذي فاز بالجائزة أنجزته لقناة تمازيغت حول المرحوم إدريس بنزكري

* حاورتها رشيدة إمرزيك

* نلت جائزة الثقافة الأمازيغية صنف الإعلام السمعي البصري ماهو شعورك بهذه المناسبة؟

** أحسست بالفرحة، عندما أخبرت بالفوز بجائزة الثقافة الأمازيغية صنف الاتصال السمعي البصري، وبالخيبة في آن واحد، خصوصا يوم توزيع الجوائز، عندما لم يعلن المعهد عن البرنامج الذي قدمته ورشحته للفوز بالجائزة، كباقي الفائزين، حيث تم الإعلان عن أعمالهم التي فازت بالجائزة، شفاهيا من طرف منشط الحفل وكتابة في شاشة العرض، هنا أتساءل عن هدا اللبس والغموض؟حيث الكل يتساءل عن العمل الذي قدمته، ورشحته لأستحق الفوز بهذه الجائزة، مع العلم أنني واثقة أنني أبدعت واجتهدت في البرنامج الوثائقي المعنون (ذكرى رحيل رجل المصالحة)،الذي يحكي عن تاريخ المرحوم ادريس ابن زكري،وعن تجربة هيئة الانصاف والمصالحة،باعتبارها الأولى من نوعها في العالم العربي والدول المغاربية، وكذا إعلان جلالة الملك في خطاب 09 مارس 2011، عن دسترة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة، والتي اشتغلت بها رفقة المرحوم ادريس ابن زكري،وكشاهدة على تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب.

وبالمقابل، فقناة تمازيغت التي أشتغل بها،قامت بما يجب القيام به وهذا ما أتلج صدري، حيث بثت لقطات من برنامجي الوثائقي في نشرة الأخبار،عندما قدمت زميلتي فدوى أمغار خبر فوزي وتسلمي الجائزة،كما أن القناة قامت ببث البرنامج بعد نشرة الأخبار،وهنا أشكر رئيس قسم البرمجة والبث عن إعطائه للحدث أهمية كبرى،لأن البرنامج هو قبل كل شيء من الانتاجات الداخلية لقناة تمازيغت.

* ماهي القيمة المضافة لهذه الجائزة على مسارك المهني؟

** الجائزة في حد داتها قيمة مضافة لأي صحفي في مساره المهني،ويحس بأنه أنجز عملا متميزا، أي منتوجا إعلاميا جيدا،وأرضى المشاهد المغربي،الذي يبقى الحكم فوق كل الحكماء، ولله الحمد فقد توصلت بمكالمات عدة سواء من داخل الوطن وخارجه،منذ المرة التي بثته قناة تمازيغت،في 20 ماي 2011،أي ذكرى وفاة المرحوم إدريس ابن زكري،هذا الرجل الذي اشتغل بتفان وبمثابرة وعزم ونكران الذات.

* ما رأيك في الجائزة التي ينظمها المعهد الملكي وما دورها في النهوض بالمشهد الثقافي والإعلامي والأدبي الأمازيغي؟

** الجائزة، انطلاقا من معناها اللغوي،تعني أن تجازي شخصا قام بعمل ما، فهي تشجع المبدعين في كل الأجناس الأدبية والفنية والإعلامية، على الاجتهاد والمثابرة للقيام بأعمال متميزة ترضي الجمهور.

أما مسألة النهوض،فليست الجائزة هي التي ستنهض بهذه الميادين،و لها الجهات التي تسهر عليها و من اختصاصها دعمها،لأنها جزء لا يتجزأ من المشهد الثقافي والإعلامي والأدبي بالمغرب.

* كيف تنظرين للمشهد الإعلامي الأمازيغي بعد قرابة ثلاث سنوات من إطلاق القناة الأمازيغية؟

** القناة الأمازيغية جاءت لتتمم التعدد الثقافي واللغوي في المشهد الإعلامي الوطني،فهي أتت بعد قناة الجهوية للعيون التي تعنى بالثقافة الحسانية، فتجربة قناة الثامنة،

تمازيغت،تجربة ناجحة،فقد انطلقت في مرحلة لاتتوفر فيها على الكم من البرامج،حيث كنت في بداية القناة أقوم بإعداد وتقديم برنامج (يوميات بلادي) ومدته تقريبا 60 دقيقة،وهناك برامج تتعدى مدتها تسعين دقيقة،لكن اليوم هناك العديد من البرامج سواء الداخلية والخارجية مختلفة،رغم قلة الإمكانيات المادية والبشرية،ونتمنى أن تعطى لها الموارد المادية والبشرية بعد نشر دفاتر التحملات الجديدة في الجريدة الرسمية وتطبيقها على أرض الواقع.

وأشكر جريدة العالم الأمازيغي على الاستضافة وأتمنى لها النجاح والاستمرارية.

جمعية ماسينيسا و تيماتارين تجتمعان بطنجة

جمع لقاء تواصلي مطول انعقد بطنجة، كل من جمعية ماسينيسا الثقافية الناشطة بمدينة طنجة و جمعية تيماتارين الثقافية و الاجتماعية الفاعلة بمدينة بيوكرى، اللقاء الذي جمع بين هذين القطبين النضاليين الفاعلين و بقوة في الساحة الأمازيغية تمت فيه مناقشة مستجدات الساحة الوطنية الإقليمية و الدولية بشكل مستفيض، كما تم الوقوف عند مختلف الأشواط النضالية التي قطعتها الحركة الأمازيغية في السنوات الأخيرة، من أجل تشخيص مرحلي و ملامس لواقع نضالات ايمازيغن بغية استشراف رؤى مستقبلية و بلورة تصورات استراتيجية للمدى القريب و المتوسط في أفق الكائن و الممكن، تحصينا للمكاسب و سعيا وراء تحسينها و بلوغ الأحسن.
ياتي هذا اللقاء لتقوية أواصر التنسيق بين مختلف الفرقاء الجمعويين المشتغلين في المجال الثقافي الأمازيغي أو الجمعوي بشكل عام، في زمن التعاون و التكتل الايجابي. كما يؤكد على الصلة الدائمة بين مكونات الحركة الجمعوية الأمازيغية بمختلف أجيالها، بين الجيل المؤسس لنضالات الحركة و الذي تمثلها ماسينيسا و الجيل الشاب الذي يحمل المشعل و يعطي الدينامية للعمل الأمازيغي الذي تمثلها تيماتارين الشبابية.
خلال اللقاء تم التطرق إلى مختلف الملفات الأمازيغية الآنية و العالقة، منها ملف المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية، اد تم تجديد التضامن معهم و تم التأكيد على ضرورة مواصلة الضغط من أجل الإفراج عنهم. كذلك تم تناول مجموعة من الملفات الانية التي تطبع الساحة من قبيل ملف حركة تاوادا و أي تصور لأشكالها الاحتجاجية القادمة، في ظل الانعقاد المؤخر لاجتماعات تنسيقياتها المحلية.

تنسيقية جمعيات المجتمع المدني لجهتي سوس ماسة درعة واكليميم السمارة

تطالب الدولة المغربية بالغاء كل الظهائر والقوانين الاستعمارية التي بموجبها تستولي على الاراضي

نظمت تنسيقية جمعيات المجتمع المدني لجهتي سوس ماسة درعة واكليميم السمارة اللقاء التواصلي الثالث مع جمعيات المجتمع المدني بمنطقة ايغرم اقليم تارودانت يوم29 اكتوبر 2012 وبعد تدارسها مع جمعيات المنطقة لوضعية استمرار التدمر ومعاناة الساكنة من جراء التدابير الجائرة واللاقانونية التي تمارسها الدولة بواسطة ادارة المياه والغابات والمتمثلة فيما تسميه بالتحديد الاداري للملك الغابوي، ثم اقامة محميات الخنزير البري، واصدرت التنسيقية بيانا تنندد فيه باستمرار الدولة في تجريد السكان الاصليين من اراضيهم ومجالهم الغابوي في العديد من مناطق سوس الكبير، بما فيها المناطق الشاطئية، وتستنكر اطلاق وحماية قطعان الدئاب والخنزير البري اللذان يهددان ارواح السكان وممتلكاتهم .
وتطالب الدولة المغربية بالغاء كل الظهائر والقوانين الاستعمارية التي بموجبها تستولي على اراضي وغابات وثروات السكان الطبيعية والعدنية. وتعويضها بقوانين تحمي الحقوق المشروعة للسكان الاصليين، وبالكشف عن الجهات المستفيدة من عائدات الثروات المعدنية المتواجدة بسوس الكبير. وتطالب بتمكين السكان من الاستفادة من ثرواتهم المعدنية التي تستنزفها الشركات الكبرى، وبارجاع كل الاراضي التي جردت من اصحابها بطرق جائرة وتعويضهم تماشيا مع مبدا جبر الضرر، وبفتح تحقيق جاد في الفساد والخروقات والتجاوزات التي تمارسها كل من المندوبية السامية للمياه والغابات ومديرية الشؤون القروية، وتعلن استعدادنا لخوض جميع الاشكال الاحتجاجية بدأ بالوقفة الاحتجاجية السلمية أمام البرلمان يوم، وتدعو كلا من سكان سوس الكبير وجمعياتهم الى تنظيم احتجاجات سلمية محلية للدفاع عن حقهم في اراضيهم ، وتطالب بالتنصيص على الاسس الثلاث للهوية الامازيغية بالمغرب: الارض واللغة والانسان في دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا .

المندوبية السامية للمياه و الغابات و مشاكل تحديد الملك الغابوي

استمرارا لأنشطتها الثقافية، التنموية و الاجتماعية، نظمت جمعية أنارووز-مكتار للثقافة و التنمية ندوة حول موضوع «المندوبية السامية للمياه و الغابات و مشاكل تحديد الملك الغابوي» بمقر جماعة سيدي عبدالله البوشواري يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2012، من تأطير الاستاذين ذ.خالد أوبلا و ذ.عبد السلام الشكري، تم من خلالها تسليط الضوء على الملف الآني المتعلق بما بات يعرف بملف التحديد الغابوي، اد تم الوقوف على حيثيات هذا الملف الذي طرح للنقاش العمومي مند استصدار المراسيم المتعلقة بنزع أراضي السكان الأصليين و ضمها لما يسمى بالغابة المخزنية ابتداء من 03 شتنبر المنصرم، كما تم رصد مختلف التحركات التي تم قامت بها الجمعيات و الجماعات المحلية و الأفراد على مستوى سوس الكبير من قبيل الوقفة التاريخية لضحايا ملف التحديد الغابوي بمدينة بيوكرى و بيان بيوكرى الذي وقعته أزيد من 160 جمعية سوسية، أجل التصدي للتحديد الغابوي الذي ترى فيه الساكنة سلبا لممتلكاتها التي توارثتها جيل عن جيل و لقرون.
و قد تقاطعت مداخلة الاستاذين المحاضرين في التركيز على مدى ارتباط الانسان الأمازيغي بأرضه باعتبارها محددا لهويته، و أن كل مخطط يرمي لجرد الانسان من أرضه هو مخطط يضرب في عمق هوية الانسان و وجوده على هذه الأرض، و يسعى لتهجيره و تغيير نمط عيشه من خلال تذويبه في التجمعات السكانية المحاذية للمدن،ما يجعل «التحديد الغابوي» اصطلاحا صوريا و شكليا لمشروع تعريبي استئصالي له مساعي أخرى، بالإضافة إلى اعتبار هذه المخططات مخططات استعمارية بالنظر إلى سندها القانوني القائم على ظهائر استعمارية من قبيل ظهائر : 03 يناير 1916 – 10 أكتوبر 1917 – 04 مارس 1925. كما تمت الاشارة إلى الخروقات القانونية السافرة التي تشوب هذا الملف.
تجدر الاشارة أن اللقاء شهد حضور مجموعة من الجمعيات الناشطة باقليم اشتوكة أيت باها، من قبيل جمعية تيللي ن أودرار بأيت باها، و جمعية تامونت من أيت وادريم، و جمعيتا تيماتارين و تيفاوت من مدينة بيوكرى.

تنسقية بلجيكا لمنتدى حقوق الإنسان تستنكر منع تسجيل «مازيليا»

على اثر قرار المجلس الإداري لتنسقية بلجيكا لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب و أوروبا، ليوم 22 شتنبر 2012، و القاضي ب «مراسلة كل من القنصل المغربي باونفيرس و السفير المغربي ببروكسيل لتحميلهما المسؤولية الكاملة لعدم تسجيل الطفلة البريئة مازيليا».... و «التعهد بخوض كل الأشكال النضالية الممكنة لإرغام السلطات المغربية على التراجع عن هذا القرار الجائر في حق رفيقنا فوزي المرابطي، و ابنته مازيليا. وهو قرار تخرق بموجبها السلطات المغربية كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان...».
بتاريخ 2 اكتوبر 2012 راسلت تنسيقية بلجيكا للمنتدى عبر البريد المسؤولين المغربين ومن بين ما جاء في هذه الرسالة: «توصلت تنسيقية بلجيكا لمنتدى حقوق الإنسان لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب و أوروبا بشكاية من المواطن المغربي المقيم ببلجيكا السيد فوزي المرابطي، كون مصالح القنصلية المغربية بمدينة اونفيرس رفضت تسجيل اسم ابنته مازيليا، المزدادة بتاريخ 19 يوليوز 2012، في كناش الحالة المدنية، في تعارض كامل حتى مع مقتضيات الدستور المغربي، و الذي يعترف بالامازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في بلدنا المغرب. و بصفتنا كمنظمة حقوقية نسجل بكل أسف هذا الخرق الماس بحرية الأشخاص في اختيار أسماء أبنائهم بكل حرية..... و عليه نتوجه إليكم السيد السفير/ القنصل بهذه الرسالة للتدخل في اقرب الآجال لحل هذه المشكلة....».
اليوم الاثنين 8 أكتوبر 2012 ، على الساعة الحادية عشر صباحا توصل الرفيق محمد الاحمدي، منسق بلجيكا لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب و أوروبا، بمكالمة هاتفية من السيد القنصل المغربي بمدينة اونفيرس، عبر فيها عن استعداده الكامل لحل هذه المشكلة، و يدعوه لإخبار المشتكي بالتوجه إلى مصالح القنصلية في أية لحظة أراد لتسجيل ابنه «مازيليا».
إن تنسيقية بلجيكا للمنتدى تسجل هذا الجواب الايجابي و الفوري على مراسلتها، و تتعهد بالوقوف إلى جانب كل ضحايا خروقات حقوق الإنسان الثقافية و اللغوية و الاقتصادية و السياسية.

المقاوم إبراهيم النوحي في ندوة صحفية بالرباط

* ياسين عمران

عقدت كل من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان و الهيئة المغربية لحقوق الإنسان ندوة صحفية بالرباط، يوم الإثنين 16 أكتوبر 2012، لتسليط الضوء على خلفية المتابعة القضائية في حق المقاوم و عضو جيش التحرير المغربي إبراهيم النوحي البالغ من العمر 81 سنة. ويتابع هذا الأخير بتهمة حيازة ذخيرة حربية بدون قانون.
وكان إبراهيم النوحي الذي تجاوز عمره 80 سنة، قد أقام متحفا بمنطقة أقا سنة 2001 بإقليم طاطا حيث عرض فيه أزيد من 300 قطعة أثرية عبارة عن مختلف الأسلحة والذخيرة القديمة غير صالحة للاستعمال، التي جمعها بعد الاستقلال من مختلف المناطق الجنوبية التي شهدت معارك بين جيش التحرير وقوات الاستعمار، كما كان يحتوي متحف النوحي على قطع أثرية ونقوش صخرية ذات قيمة تاريخية تعود إلى فترة ما قبل التاريخ ، بالإضافة إلى بقايا مروحية أسقطها جيش التحريرفي يناير سنة 1957 إثر هجوم على منطقة فم الحصن.
والجدير بالذكر أن هذا المتحف ظل مفتوحا بعلم جميع السلطات فالعامل الحالي و السابق لإقليم طاطا سبق أن زارا المتحف، كما زاره كذلك سفير إيرلاندا وعدد من الشخصيات المعروفة أمثال عمر السيد و مصطفى الكثيري المندوب السامي للمقاومة وجيش التحرير . زاره أيضا الفقيه البصري الذي قاد معارك لجيش التحرير بالجنوب فضلا عن ممثل للأمم المتحدة و العديد من الأجانب و الباحثين المغاربة الذين أنجزوا بحوثا حول المتحف و إعلامين أعدوا ربورتاجات بشأنه.
هذا وقد أدانت المحكمة العسكرية الدائمة بالرباط، في جلستها أمس الأربعاء 17 أكتوبر، المقاوم إبراهيم النوحي بسنة سجنا موقفة التنفيذ وغرامة مالية قدرها 500 درهم، وذلك بعد متابعته بتهمة «حيازة أسلحة وذخيرة حربية»، وهي الأسلحة التي حجزتها عناصر الدرك من متحف أقامه النوحي بنواحي طاطا.

الكشف عن حقيقة الصندوق الحديدي

في إطار متابعتنا لمصير الصندوق الحديدي الذي عثر عليه بإحدى المؤسسات التعليمية بجماعة إمرابطن والذي قيل عنه الكثير سواء في الإعلام الإلكتروني أو داخل الوسط الاجتماعي لدى مختلف الشرائح الاجتماعية بالمنطقة, ارتأينا في نادي اليونسكو لحماية التراث بالريف تحمل مسؤولية كشف مصير محتوى هذا الصندوق وعيا منا بالدور المنوط للنادي وكذا بكشف حقيقة هذا الصندوق للرأي العام حتى يتمكن من الإطلاع عليه ومعرفة محتوياته.
وكانت أولى خطوات نادي اليونسكو حول هذا البحث الجلوس مع المندوب الجهوي لوزارة الثقافة السيد كمال باليمون الذي استقبلنا ورحب بنا كما سمح لنا بالإطلاع على محتويات هذا الصندوق.
ولإنارة الرأي العام أكثر حول هذا الصندوق الحديدي الذي وجد, بالمعلومة الصحيحة ومن مصادرها الرسمية , فهذا الصندوق على شكل مستطيل طوله 19,5 سنتمتر وعرضه 9,5 سنتمتر ويزن حوالي 6 كيلوغرام, وجدت فيه ستة قطع نقدية معدنية مختلفة الحجم من العملة الإسبانية مع ورقة بالية و متهالكة لا تظهر فيها أية كتابة.
وأكد لنا السيد المندوب أنه كان حاضرا يوم وجد ذلك الصندوق بمعية أطر المؤسسة والنائب الإقليمي للتعليم بالحسيمة وقائد جماعة إمرابطن وبعض الفعاليات من ساكنة تماسينت التي أكدت لنا أن هذا المكان الذي يبنى فيه هذا الأساس حاليا كان في السابق دار الأيتام الإسبانية بتماسينت, كما وجد بجانب هذا الصندوق نصب تذكاري بالإسمنت الصلب كتب عليه تاريخ 1938/10/15 وكلمة إسبانية « hianotriunfal " أي " عام النصر " وهذا الصندوق الحديدي يتواجد حاليا بمندوبية وزارة الثقافة بالحسيمة , حيث أكد لنا السيد المندوب من خلال مراسلته للمفتشية الجهوية للمباني التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تازة, حسب المعطيات التي أوردناها له في المراسلة أن الأمر يتعلق بأشياء ذات قيمة تاريخية وأثرية سيتم الإحتفاظ بها داخل المندوبية الى حين إنشاء متحف الريف بالحسيمة.
* توقيع رئيس النادي:
اشرف بلعلي

من هنا وهناك

• مهرجان الطفل

تحت شعار « الطفل مسار التنمية» وفي إطار دعم الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى الرقي بالطفل والنهوض بالثقافة الامازيغية و تنفيذا لمرامي الجمعية التربوية الساعية الى تكريس الفعل التربوي في المجالات العمومية وفق المقاربات التشاركية باعتبارها مدخلا لتنمية الفعل الثقافي وتثمين الجانب التربوي ، و بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ، مجلس جهة تازة الحسيمة تاونات ، الجماعة الحضرية مندوبية الشباب والرياضة ، المندوبية الإقليمية للثقافة ، الجمعيات المحلية.ستنظم جمعية أيوما للتربية و التنشيط مهرجان الطفولة الأمازيغية المبدعة بالحسيمة مابين 10و20 نونبر الحالي.

• أزطا

تحت شعار:"من اجل قانون تنظيمي فاعل تطبيقا للفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور" وفي إطار دينامية النقاش العمومي ، الذي اطلقته الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة – أزطا أمازيغ بهدف تفعيل مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور والمتعلقة بآليات ترسيم اللغة الأمازيغية وسبل إدماجها في الحياة المؤسساتية والفضاء العام بالمغرب ، نظمت ازطا امازيغ لقاءا وطنيا بتعاون مع مديرية التنمية والتعاون التابعة لكونفدرالية سويسرا بالمغرب، وذلك يوم الأربعاء 17 أكتوبر 2012، بفضاء مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بالرباط.
والغرض منه هو الإطلاع على جانب من التجربة السويسرية الرسمية والمدنية في تدبير التعدد داخل الفضاء العام، علاوة على تقديم خلاصات وتوصيات الورشات الفكرية و اللقاءات الجهوية الستة المنظمة في موضوعات " الأمازيغية في المنظومة التربوية"،"الأمازيغية في المنظومة القانونية" ،"الأمازيغية في المنظومة الأعلامية و "الأمازيغية في المنظومة المؤسساتية الترابية" . كما شكل تمهيدا لإنجاز إطار مرجعي ومعرفي من اجل وضع مشروع القانون التنظيمي المقرر بالفقرة الرابعة من الفصل الخامس للدستور المغربي من أجل الترافع عليه أمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية به.

مهرجان تمنار يكرم الفنان و الشاعر الرايس محند أجوجكل.

على امتداد يومين متتاليين، كانت ساحة المسيرة ببلدية تمنار إقليم الصويرة، على موعد مع الدورة الرابعة لمهرجان تمنار، الذي تشرف على تنظيمه جمعية تابونزيكت بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و بتعاون مع فعاليات المجتمع المدني بالمنطقة.
و تميزت نسخة هذه السنة بتكريم أبرز أعمدة الفن الأمازيغي و ابن منطقة حاحا الفنان و الشاعر الرايس «محند أجوجكل»، الذي عبر عن اعتزازه بهذا التكريم، سيما أن مهرجان تمنار أصبح له موقع بارز و أساسي ضمن خريطة المهرجانات الوطنية التي تعنى بالنهوض بالفن و الثقافة الأمازيغية، حيث تم إعادة الإعتبار خلال دوراته السابقة للفن الأمازيغي الكلاسيكي المحلي، باستضافة عدد من المجموعات الغنائية الكلاسيكية.
الدورة هاته، عرفت تنظيم سهرتين عموميتين شارك فيهما كل من: مجموعة إمنارن تبونزيكت، مجموعة عمر بوفوس، فرقة كناوة، عواد حاحا، و الرايس صالح الباشا، إضافة إلى مشاركة مجموعة من الفكاهيين منهم: الفكاهي أكزوم، محمد أيت حساين، و الفكاهية زويا فضلا عن فقرات بهلوانية، و تتميز البرمجة الفنية لهذه النسخة بعودة الرايس محند أجوجكل الذي غاب عن الساحة الفنية لمدة من الزمن لمعانقة جمهوره عن طريق إحياءه للسهرة الفنية الختامية.

المرأة الأمازيغية ،أية حقوق؟

نظمت جمعية صوت المرآة الامازيغية"IMSLI" بتنسيق مع جمعية تايفوت للثقافة والتنمية ندوة تواصلية يوم السبت 20 أكتوبر 2012 بدار الشباب بميراللفت إقليم افني حول موضوع المرأة الأمازيغية ، أية حقوق؟ وذلك في إطار الأنشطة التعبوية والتحسيسية للجمعية إمسلي نتمغارت تامازيغت. تحت شعار:fkat awal i tmvart tamazivt ، وذلك سعيا منها إلى تكثيف الجهود النضالية الرامية إلى الإقرار بالحقوق اللغوية والثقافية الامازيغية والدفع بتفعيل بعض مقتضيات الدستور وبالأخص التطبيق الفعلي لرسمية اللغة الامازيغية والمساواة بين الجنسين ومنع كافة أشكال العنف ضد المرأة، والتحسيس بضرورة الاعتراف بما تقوم به المرأة الامازيغية من دور مهم وفعال في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المغرب.
وكان اللقاء فرصة للعديد من نساء المنطقة للتعبير عن أوضاعهن الاجتماعية والحقوقية وطرح العراقيل التي تحول دون تمتع المرأة الامازيغية بحقوقها كامرأة من جهة وبهويتها الأمازيغية من جهة ثانية.
وخلص هذا اللقاء إلى مجموعة من التوصيات أهمها دعوة الدولة المغربية إلى تنفيذ التزاماتها الدولية عبر إعادة الاعتبار للمرأة الامازيغية لما تحمله من حمولة ثقافية لغوية وهوياتية ، مع التنزيل السليم والفوري للطابع الرسمي للامازيغية بالدستور، وتعزيز تواجد المرأة الامازيغية بالجمعيات والمنظمات الجادة، وتحسيس وتشجيع مشاركة المرأة الامازيغية بمراكز القرار، ودعوة الجمعيات النسائية إلى الاهتمام بقضايا وشؤون المرأة الامازيغية، ومواصلة النضال للقضاء على كافة أشكال وأنواع العنف الممارس ضد المرأة الامازيغية.

جنان الشريفة

250.000 درهم

على طريق أمزميز و على بعد 10 دقائق من من شارع محمد السادس، جنان الشريفة مشروع سكني متكامل يتميز بموقعه الإستراتيجي و بمنظره المطل على جبال الأطلس.

يتكون جنان الشريفة من إقامات ذات طابقين و اللتي تقترح عليكم شقق مريحة بها غرفتين للنوم، صالون، حمام، مرحاض، مطبخ، سطح.

من أجل راحتكم اليومية، تجدون بقلب إقامتكم جميع المرافق و التجهيزات الضرورية.

مكتب البيع الشعبي للإسكان:
شارع الحسن الثاني، بجانب أسواق السلام
كليز – مراكش
05 24 31 23 18
080 100 82 82

الشعبي للإسكان
Chaabi lil iskane

سعادتنا في بناء سعادتكم

www.liliskane.com

YNNACOM

2011 à Benghazi la libération totale du pays ; il annonce que la charia sera la source principale de la législation et ne fait aucune référence à la berbérité de la Libye ni à la place de la langue berbère. On notera qu'à partir du mois d'août 2011, les interventions publiques des responsables du CNT ou de l'exécutif se faisaient avec, en arrière-fond, la mention du Conseil national de transition écrite en arabe et en berbère (en caractères tifinagh). Après le 23 octobre, signe net d'une évolution de la position du CNT, la version berbère disparaît de toutes les annonces officielles.

En fait, l'existence de lignes distinctes sur ce sujet au sein du CNT était perceptible dès le mois d'août 2011 puisque certaines personnalités avaient déjà pris des positions publiques explicites contre le berbère et la berbérité, à l'instar de Fathi Terbil, futur ministre de la Jeunesse et des sports du gouvernement provisoire, qui accusait les Berbères "d'être une menace pour l'arabité de la Libye, travaillant au profit de puissances extérieures occultes contre les intérêts de la nation arabe libyenne, qu'il convient de combattre". Le 15 décembre 2011, devenu ministre, il confirme à Benghazi son hostilité à toute consécration de la langue tamazight en tant que langue officielle [37]. Cette ligne s'est imposée dans le projet de constitution provisoire.

Le 1er novembre 2011, à l'occasion de la rencontre Imuhagh (Touaregs) organisée par le conseil local de transition de la ville d'Oubari, le président du Congrès national amazigh libyen, le Dr Fethi Bouzakhar, dénonce la politique de mépris à l'égard des Imazighen adoptée par le CNT. Il met en garde ce dernier quant à son attitude qui risque de conduire au boycott du gouvernement libyen par les Imazighen.

Au lendemain de l'annonce de la constitution du gouvernement provisoire, le 22 novembre 2011, des milliers de Berbères manifestent dans les rues aussi bien à Tripoli qu'à travers la quasi-totalité des villes et villages berbères, y compris en pays touareg (Oubari, Ghat), pour exprimer leur mécontentement de voir la composante amazighe exclue de ce gouvernement.

Le conseil local de Zouara, réuni en session extraordinaire le 23 novembre, annonce dans une déclaration publique le gel de sa collaboration avec le CNT et le nouveau gouvernement et appelle la population à manifester de manière pacifique.

Le même jour, le Congrès national amazigh libyen fait lui aussi part de son désaccord quant à la composition du gouvernement provisoire. Il annonce "la non-reconnaissance et le boycott du gouvernement d'Abdel Rahim al-Kib, illégitime et contraire à ses propres déclarations". Il tient pour "responsables devant l'Histoire, le CNT et M. Abdel Rahim al-Kib, quant aux conséquences que pourrait causer cette marginalisation qui vise les Amazighs" (voir annexe IV).

S'en est suivie une importante mobilisation visant à dénoncer la politique d'exclusion des Berbères par le CNT et son gouvernement [38]. Les slogans des manifestants étaient très sévères à l'égard des autorités provisoires, souvent comparées au régime déchu.

L'intervention téléphonique, sur une télévision libyenne, de Mustapha Abdeldjalil accusant les manifestants imazighen de travailler pour des intérêts étrangers a fait monter d'un cran la tension et colère des Berbères qui n'ont pas hésité à comparer Abdeljalil à Kadhafi.

La protestation a été particulièrement forte dans l'ensemble Nefoussa- Zouara et dans les villes de Tripolitaine comptant une importante diaspora berbère, notamment Tripoli, mais elle a aussi été bien réelle en région touarègue (Ghat, Oubari), où ont eu lieu plusieurs manifestations significatives. Ce point mérite d'être relevé car il indique que la réaction est assez homogène chez tous les Berbères libyens et qu'il n'y a pas de rupture entre Berbères du Nord et Touaregs [39], qui du reste étaient bien représentés lors de la réunion duCongrès national amazigh libyen tenu le 26 septembre 2011 à Tripoli.

Lorsque, le 9 décembre 2011, le CNT organise une conférence pour la réconciliation nationale, à laquelle sont invitées des personnalités religieuses musulmanes, notamment du Caire et de Tunisie, alors que les représentants des Berbères n'ont pas été conviés, le président du Congrès national amazigh libyen, Fethi Bouzakhar, adresse une lettre à la rencontre, dans laquelle il écrit :

« Il y a un droit inaliénable auquel nous ne pouvons, en tant qu'Amazighs, renoncer. Il s'agit de la constitutionnalisation de la langue amazighe, seul garante de sa protection. Il n'est pas possible de faire une quelconque concession sur tamazight sous prétexte qu'elle n'est pas la langue du Coran ou que le moment n'est pas propice pour soulever le droit de la langue au nom de la réconciliation nationale. L'absence de la langue amazighe dans la constitution signifie le refus de la réconciliation avec les Amazighs [40] ».

Ainsi, les organisations berbères de Libye ont multiplié depuis l'été 2011 les démonstrations et interventions publiques et médiatiques pour faire entendre leur voix et dire leur attachement à leur langue. Le débat qui se noue autour de la constitution est donc d'ores et déjà houleux ; il pourrait être source de sérieuses tensions entre les Berbères et les autorités centrales car le CNT est largement dominé par les arabophones et les courants islamistes. On constate, sans grande surprise, que les références idéologiques islamistes sont, chez les principaux acteurs du CNT, étroitement associées à l'arabisme – qui n'était donc pas, loin s'en faut, une "spécificité kadhafienne". En fait, on retrouve sur cette question une donnée lourde du champ idéologique maghrébin : le lien étroit entre islamité et arabité, porté à son paroxysme chez Kadhafi, mais aussi présent dans la plupart des sensibilités arabistes/islamistes et qui fonde, au moins pour l'Afrique du Nord, une famille idéologique arabo-islamiste, même si ses facettes sont multiples et peuvent parfois être antagoniques au plan politique [41].

La volonté "démocratique" des anti-kadhafistes libyens ira-t-elle jusqu'à accepter de reconnaître la diversité linguistique et culturelle du pays ? Pour l'instant, le fossé semble profond entre les organisations berbères rassemblées dans le Conseil national amazigh libyen d'une part, et le CNT et le gouvernement intérimaire d'autre part. Sans une ouverture de la part du CNT vis-à-vis de la dimension berbère et des Berbères, la cristallisation du conflit paraît inévitable. Un des rares paramètres permettant d'envisager une évolution non conflictuelle est celui de l'environnement politique régional, tunisien mais surtout algérien et marocain : alors que les deux principaux pays berbérophones ont reconnu dans leur constitution le berbère comme langue nationale (l'Algérie en 2002) ou officielle (le Maroc en 2011), les autorités libyennes se mettraient sans doute en mauvaise posture, interne et externe, si elles s'obstinaient à maintenir leur refus de toute reconnaissance du berbère.

Salem Chaker
Aix-Marseille Université – Iremam / Inalco – Lacnad
et Masin Ferkal
Inalco
source: Politique Africaine n° 125, Karthala, 2012 et www.tamazgha.fr

Notes

[1] On chercherait en vain la mention d'une opposition ou résistance berbère dans les "Chroniques Libye" de l'Annuaire de l'Afrique du Nord, publication de référence du CNRS sur cette aire. Les seules oppositions connues sont celles des milieux islamistes/traditionalistes ou des exilés politiques (plutôt des nationalistes de droite) et celles au cœur des conflits internes au régime qui aboutissent fréquemment à des purges, procès et exécutions spectaculaires.

[2] Ussan, 1982 ; Tifinagh, 1984, Tamazgha, 1988… Ces périodiques, émanant de groupes de militants exilés en France et en Angleterre, sont publiés sans mention d'éditeur ni de lieu ; ils sont présentés par S. Chaker, "Langue et littérature berbères : chronique des études", Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 20, 1982, p. 969-1019 ; vol. 22, 1985, p. 475-507 ; vol. 24, 1987, p. 337-378.

[3] J. Lanfry, Ghadamès. I. Étude linguistique et ethnographique ; Ghadamès. II. Glossaire, Fort-National (Algérie),Fichier de documentation berbère, 1968 et 1973.

[4] F. Beguinot, "Gli studi berberi dal 1919 al maggio 1922", Rivista degli studi orientali, vol. 9, 1922, p. 382-408 ; Il Berbero nefûsi di Fassâto, Rome, Istituto per l'Oriente, 1942.

[5] G. Buselli, "Berber Texts from Jebel Nefûsi (Žemmâri Dialect)", Journal of the Royal African Society, vol. 23, n° 92, 1924, p. 285-293.

[6] F. Zanon, "Contributo alla conoscenza linguistico-etnografica dell'oasi di Augila", Africa italiana, vol. 5, 1933, p. 259-270.

[7] Voir notamment L. Serra, "I dialetti berberi orientali (Rassegna degli studi e prospettive di ricerca)", Atti del Sodalizio Glottologico Milanese, n° 21, 1979, p. 23-34 ; "Il contributo italiano agli studi di berberistica", L'Universo : rivista di divulgazione geografica, vol. 64, n° 5, 1984, p. 634-642.

[8] Voir par exemple V. Brugnatelli (dir.), Fiabe del popolo tuareg e dei Berberi del Nordafrica, Milan, Mondadori, 1994.

[9] J. Despois, Le Djebel Nefousa (Tripolitaine). Étude géographique, Paris, Larose, 1935.

[10] D. Bisson, J. Bisson et J. Fontaine, La Libye. À la découverte d'un pays. Tome 1. Identité libyenne ; Tome 2. Itinéraires, Paris, L'Harmattan, 1999.

[11] Voir plus loin les extraits de discours de Kadhafi.

[12] H. Bleuchot, "Chronique politique Libye", Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 19, 1981, p. 550.

[13] T. Monastiri, "Chronique politique Libye", Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 20, 1982, p. 565.

[14] Sur le Djebel Nefoussa, voir J. Despois, Le Djebel Nefousa…, op. cit. ; et les notices "Djebel Nefoussa" de J.-L. Ballais, J. Taïeb et K. Naït-Zerrad dans l'Encyclopédie berbère, Louvain, Peeters, 2012 (sous presse).

[15] Sur ces îlots berbérophones du désert libyen, voir U. Paradisi, "El-Fógăha, oasi berberofona del Fezzân",Rivista degli studi orientali, n° 36, 1961, p. 293-302 ; "Il linguaggio berbero di El-Fógăha (Fezzân). Testi e materiale lessicale", Annali del IUO di Napoli, n° 13, 1963, p. 93-126. Voir également les notices de Karl-Gottfried Prasse dans l'Encyclopédie berbère : « Sokni (Fezzan) », vol. 31 (édition provisoire), 1982, p. 1-3 ; "Awjili, parler berbère d'Augila", vol. 7, 1989, p. 1052-1055 ; "El Foqaha", vol. 19, 1997, p. 2886-2889.

[16] L'ibadisme est un courant hétérodoxe minoritaire de l'islam qui, en Afrique du Nord, n'existe que chez les Berbères : Djebel Nefoussa en Libye, Djerba en Tunisie, Ouargla (quelques familles) et surtout Mzab en Algérie. Les Ibadites d'Afrique du Nord sont les héritiers du royaume kharijite de Tahert (776-909) qui se déployait sur une large bande steppique continentale, allant des Hautes plaines de l'Algérie occidentale (Tiaret) jusqu'au Djebel Nefoussa.

[17] Voir J. Fontaine, "La population libyenne, un demi-siècle de mutations", in O. Pliez (dir.), La Nouvelle Libye. Sociétés, espaces et géopolitique au lendemain de l'embargo, Paris/Aix-en-Provence, Karthala/Iremam, 2004, p. 158-175.

[18] Le mouvement d'exode économique et/ou politique des Touaregs a touché essentiellement les groupes du nord du Niger et du Mali, directement impactés par les sécheresses et/ou la répression militaire. L'Algérie, la Libye, le Tchad, et la Mauritanie ont été les principales destinations de ces migrations de la misère, qui ont sonné l'effondrement définitif de la société nomade traditionnelle.

[19] E. Grégoire, "Les relations politiques et économiques mouvementées du Niger et de la Libye", in O. Pliez (dir.),La Nouvelle Libye…, op. cit., p. 97-110.

[20] Voir H. Bleuchot, "Chronique politique Libye", Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 19, 1981, p. 550.

[21] Sur ce phénomène, voir A. Bourgeot, "Identité touarègue. De l'aristocratie à la révolution", Études rurales, n° 120, 1992, p. 129-162 ; "Révoltes et rébellions en pays touareg", Afrique contemporaine, n° 170, 1994, p. 3-19 ;Les sociétés touarègues. Nomadisme, identité, résistances, Paris, Karthala, 1995. Voir surtout les nombreux travaux de Hélène Claudot-Hawad : H. Claudot-Hawad, Les Touaregs. Portrait en fragments, Aix-en-Provence, Edisud, 1993 ; Hawad et H. Claudot-Hawad (textes réunis, traduits et présentés par), Touaregs, voix solitaires sous l'horizon confisqué, Paris, Ethnies, 1996 ; mais aussi, sous sa direction, le dossier "Les Touaregs. Exil et résistance", Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n° 57, 1990 ; le dossier "Le politique dans l'histoire touarègue", Cahiers de l'Iremam, n° 4, 1993 ; Touaregs et autres sahariens entre plusieurs mondes, Aix-en-Provence, Edisud, 1996 ; Arabes ou Berbères ? Le tango des spécialistes, Aix-en-Provence/Paris, Iremam/Non Lieu, 2006.

[22] L'expression fait référence au puissant mouvement de contestation kabyle du printemps 1980, qui peut être considéré comme la première revendication de masse, publique, en faveur de la langue et de la culture berbères. Sur le sujet, voir S. Chaker, Berbères aujourd'hui, Paris, L'Harmattan, 1998.

[23] Amazigh = "berbère" en langue berbère, adjectif (berbère) et nom ([un] Berbère). Au féminin, on a tamazight = "berbère/[une] Berbère" et "langue berbère". Au pluriel, Imazighen = "berbères/Berbères". Voir aussi note 36.

[24] Art. 2 de la Constitution du 11 décembre 1969, modifiée le 2 mars 1977.

[25] Réforme éducative de 1974 : voir T. Monastiri, "Chronique sociale et culturelle", Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 13, 1975, p. 479.

[26] Voir les quinzième, seizième et dix-septième rapports périodiques de la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste présentés au Comité pour l'élimination de la discrimination raciale des Nations Unies le 18 juin 2003, disponibles sur (CERD/C/431/Add.5).

[27] Discours du 7 octobre 2007.

[28] G. Ebert et H.-G. Ebert, "Zu einigen Aspekten der Sprachsituation und -politik in der SLAVJ (Libyen) unter besonderer Berücksichtigung des Italienischen", Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Komunikation-Forsching, n° 3, 1987, p. 381-390, notamment p. 386.

[29] F. Burgat et A. Laronde, La Libye, Paris, PUF, 1996, p. 64 sqq.

[30] Ibid., p. 64.

[31] On en trouvera une analyse historique critique magistrale par Yves Modéran sous la notice "Mythes d'origine des Berbères", Encyclopédie berbère, vol. 32, 2010, p. 5157-5169.

[32] A. El Khadoury, "Les civilisations de la grande Jamahiriya", Dossiers d'archéologie, n° 167, 1992,p. 2-3.

[33] Voir notamment l'ouvrage de Ali Fahmi Khachim, Lisân al-'arab – al-amazigh, Mu'jam 'arabî-barbarî muqaran [= Dictionnaire arabe berbère comparé], Le Caire, Dâr Nûn, 1996.

[34] Assassinat de Ali Yahia Maamar en 1970 ; disparition en 1981, après plusieurs arrestations, du Dr O. Nami ; tentative d'assassinat contre Saïd El Mahroug qui en restera handicapé à vie ; pendaison de Ferhat Ammar Hleb en 1985 à Zouara ; disparition de militants berbères s'étant rendus à Tizi-Ouzou en avril 1986… On peut trouver des informations nombreuses, plus ou moins précises, sur la répression anti-berbère dans les rapports alternatifs présentés par les organisations berbères (libyennes et autres) devant le Comité des droits de l'homme ou le Comité des droits économiques, sociaux et culturels des Nations unies, ainsi que dans diverses autres sources (rapports annuels d'Amnesty International ; rapport sur la Libye du Département d'État américain, etc.).

[35] Circulaire du 18 juin 1995 émanant du Bureau de liaison des Comités révolutionnaires.

[36] Tamazight est le nom berbère de la langue berbère (voir note 23). La militance berbère, suivie par les institutions officielles algériennes et marocaines, emploie ces termes plutôt que la dénomination traditionnelle française "berbère" (et arabe : barbarî, barbariyya), jugée offensante puisqu'elle tire son origine du latinbarbarus/barbari, "barbare". Cet usage pose un problème d'accord grammatical car le mot tamazight est un féminin alors que les noms de langues sont toujours des masculins en français, d'où des emplois erratiques et une difficulté à mettre l'article masculin devant un mot perçu comme féminin. On entendra et lira souvent "parler/revendiquer tamazight…" au lieu de "parler/revendiquer le tamazight" comme l'exige la norme du français.

[37] Les déclarations de F. Terbil, largement relayées par Imazighen Libya TV, sont consultables sur Internet.

[38] C'est Tripoli qui a connu la mobilisation la plus forte – ce qui confirme la présence massive des Berbères dans cette ville. La manifestation la plus importante a eu lieu le dimanche 27 novembre 2011 : les manifestants ont marché jusqu'au siège du gouvernement provisoire et ont déployé le drapeau amazigh aux côtés du drapeau libyen dans la cour du siège du gouvernement. Le Premier ministre a dû descendre pour s'adresser aux manifestants avec un mégaphone, un drapeau amazigh sur les épaules. Cette manifestation s'est déroulée avec une organisation remarquable. La presse française a largement fait écho aux manifestations berbères de la période de septembre à décembre 2011, notamment le quotidien Le Monde.

[39] Ce point demandera des recherches complémentaires, mais il semble bien que, contrairement à une opinion assez répandue, il n'y ait pas eu de rupture au cours de l'insurrection entre Berbères du Nord et Touaregs libyens. Il y a lieu sur ce plan de distinguer soigneusement entre Touaregs libyens (Kel Ajjer) et mercenaires touaregs (nigéro-maliens) enrôlés dans les troupes de Kadhafi.

[40] Plus de détails sur le texte de cette lettre sont consultables dans M. Ferkal, « Lybie : une "réconciliation" voulue sur le dos des Imazighen… », Tamazgha.fr, 22 décembre 2010.

[41] Ce lien idéologique étroit entre islamisme et arabisme, en Afrique du Nord, est solidement établi depuis longtemps : voir notamment A. Merad, Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940. Essai d'histoire religieuse et sociale, Paris/La Haye, Mouton, 1967.

♫ ⵜⴻⵣⵅⵏⴻⵜ ♫

ⵣⵉ ⵙⴻⵏ ⵛⵓⵔⴻ

ⵓⵙⵙⵓ ⵅⵏⴻⵍ

ⴻⵙⵢⵓ ⴻ ⴻⵜⵜⵓ ⴻⵏⵜⵙⵓ ⵉⵊⵍⴻⵍⵏ

ⵔⵉⵣ ⵙⵛⵔⵉⵙ ⵙⴻⴻⵙ

ⵙⵙⵉⵍⵢ ⵜⵓⵜⵓ ⵜⵉⵏⴻⵍ ⵅⵉⵍ ⵍ ⵓⵔⵜⵓⵛ

ⵙⵓ ⵜⵓⵔ ⴻⵣⵓ

ⵅⵅⵉⵣ ⵢⵉⵙ ⴻⵔⵍⵍⵉⵔⵔⵓⵏ ⴻⵍⵉ

ⵓⵙ ⵏⵏⴻⵉⴻ: ⵓⵙⵙⵓ ⵅⵏⴻⵍ, ⵅⵏⴻⵍ ⵓⵔⵜⵓⵛ!

?ⵜⵓⵍⵣⵣⵓⵙⵜ?

ⵔⵉ ⵜⵓⵅⵅ ⵔⵉ ⵜⵜⵓⵔⵉⵔ ⵓⵙⵍ ⵜⵅⵉⵜⵜⵓ.

ⵔⵓⵜⵜⵓ ⵏⵜⵜⵓⵜ?

ⵓⵍ ⵢⵙⵢ ⵙⵔⵙⵢ

ⵉⵅⵏⴻⵍ ⵍ ⵔⵔ ⵅⵏⴻⵍ

ⵜⵅⵅ ⵣⵉⵜ ⵏⵜⵉⵙⵓⵜ ⵉⵙ ⵢⵉⵙ ⵉⵅⵜⵔⵓ ⵍⵓⵅ ⴻⵣⵔⵓ ⵔⵓⵍ ⵜⵜⴻⵙⵓ. ⵜⵍⵍⵉ ⵢⵉⵙ ⵜⵔⵉⵛⵜ ⵜⴻⵉⴻⵣⵓ⊙ :

-ⵓⵍⵙⵓ ⵙⵉⵓ .

-ⴻⵙⵜ ⵓⵍⵅ, ⵉⵙⵢⴻⵣ. ⵓⵜⵜⵉⵓⵙ ⵍ ⴻⵛⴻⵙⵙⵓⵍ ⴻⵏⵉ.

ⵜⵍⵍⵉ ⵢⵉⵙ ⴻⵣⵍⵍⴻ ⵜⴻⵏⴻⵣⵓ⊙ :

-ⵓⵍⵙⵓ ⵙⵉⵓ.

-ⴻⵙⵜ ⵓⵍⵅ, ⵉⵙⵢⴻⵣ. ⵍⴻⴻⵣ ⵜⵓⵍⵍⵓⵜ ⵏ ⵜⵓⵜ.

ⵜⵍⵍⵉ ⵢⵉⵙ ⵜⵏⴻⴻⴻ ⵜⴻⵏⴻⵣⵓ⊙ :

-ⵓⵍⵙⵓ ⵙⵎⵓⵜ.

-ⴻⵙⵜ ⵓⵍⵅ, ⵉⵙⵢⴻⵣ. ⵙⴻⵣ ⵓⵍⵜⵍⵍⵎⵓⵣ ⵅⵜⵓⵛ ⴻⵏⵉ

ⵓⵜⵜⵓⵎⵎⵓ ⵜⵉⵙⵜⵜⵓⵜ, ⵣⵣⵙⴻⵎⵓ⊙ ⵣⵉⵏ ⵉⵙⵜⵜ ⴻⵎⵓⵣⵓ⊙ :

-ⵔⵓⵔ ⴻⵣⵣⵓ ⵅⵢⵓⵅ ?

Oui, je m'abonne à:
Le Monde Amazigh

Nom :.....
Prénom :.....
Adresse :.....
Ville :.....
Pays :.....
Tél :.....
Fax :.....
Email :..... @.....

Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli avec précision ainsi que votre réglement par mandat postale à :

EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.040 Maroc
Tél : 05 37 72 72 83
Fax : 05 37 72 72 83
E-mail :amadalamazigh@yahoo.fr

Maroc □ 1 an pour 200 DH □ 6 mois pou 150 DH
Europe □ 1 an pour 40 euro □ 6 mois pour 25 euro

- « ⴰⵍⵍⴰⵢ ⵉⴳⵅ ⵍⵓⵛ ⵉⵅⵙⵓⵔ ⴳ ⵓⵎⵉ ⵍⵓⴽ ! ⵉⴳ ⴷ ⵉⴷⴷⴰ ⴱⴰⴱⴰ ⴰⵍⵉ ⴱⵓ ⵓⵔⵜⵉ ⵢⴰⵍⵍⴰⵢ ⵎⴰ ⵉⵙⴽⵉⵔ».

ⴰⵙⴽⴰⵏⵙ ⵉⴷⴷⴰⴷ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵓⵔⵜⵉ ⵢⴰⵎⵣ ⵓⵛⵛⵏ.

ⴰⴷⵉⵏⵉⵖ ⴰⵎⵔⴰⵔ ⵉⵎⵜⵉⴷⵏ

✔ ⵎⴰ ⵙ ⵉⴷⴷⴰ ⵉⵏⵙⵉ ⴷ ⵓⵛⵏ?

✔ ⵎⴰ ⵉⵍⴹⵏ ⵉ ⵜⵓⴱⵃⴰⵔⵜ?

✔ ⵎⴰ ⵉⵖⵥⴰⵍ ⴰⵃⵅⵓⵔ?

✔ ⵎⴰⴳ ⴰⵍⵍⵉⴳ ⵉⵅⵅⵓⵔ ⵉⵏⵙⵉ ⴷⵖⵢⴰ ?

✔ ⵎⴰⴳ ⴰⵍⵍⵉⴳ ⵓⵔ ⵉⵖⵉ ⴰⴷ ⵉⵅⵅⵓⵖ ⵓⵛⵛⵏ ?

✔ ⵎⴰ ⵉⵍⴰ ⵓⵛⵛⵏ ⵉ ⵉⵏⵙⵉ?

✔ ⵉⵙ ⵉⵜⵢⴰⵎⵥ ⵡⵓⵛⵛ ? ⵎⴰⴳ ?

ⴰⴷ ⵓⵔⴰⵔⵖ - ⵜⵉⵣⵍⵉⵜ

ⵉⵣⵍⵉ ⵏ ⵓⵏⵥⴰⵔ

ⴷⴰ ⵉⴽⴽⴰⵜ ⵓⵏⵥⴰⵔ ⴳ ⵜⴷⵓⴳⴳⴰⵜ
ⵎⴽⵍ ⴷⴰ ⵜⴷⴷⵓⵏ ⵉⵎⵓⴽⵔⵙⴰⵡⵏ
ⴰⵔ ⵜⵎⵓⵍ ⴷ ⵓⴳⴰⵎ
ⵏⴹⵓⵏ ⵉ ⵜⵅⵓⵍⵙⵜ ⵜⴰⴱⴳⴳⴰⵍⵜ
ⴰⵎⵥⵓⵏⵜ ⵙⴳ ⵜⴰⴷⴷⵉⵍⵜ
ⴽⵓ ⵜⵓⵏⴹⵓⵏ ⵜⵎⵓⵏⵏ ⵡⴰⵎⴰⵍ ⴳ ⵜⵓⴱⵃⵉⵔⵜ
ⴰⵔⴱⴱⴰ ⵡⵛⴰⵖ ⴰⵍⵥⴰⵔ !
ⵜⵙⴳⴰⵜⵔⵜ ⵉⵎⵓⵏⴷⵉ
ⵜⵔⵙⵓⵜ ⵜⴰⵅⵓⵍⵙⵜ
ⴰⵔⴱⵉⵉ ⵡⵛⴰⵖ ⴰⵍⵥⴰⵔ !

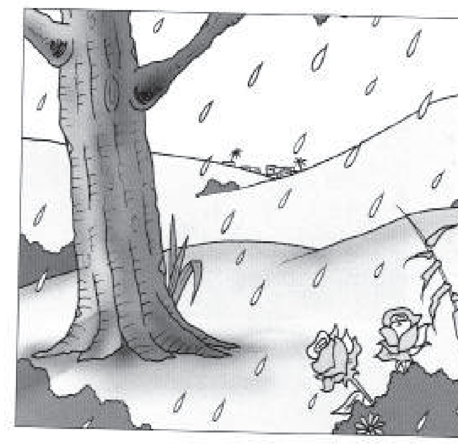

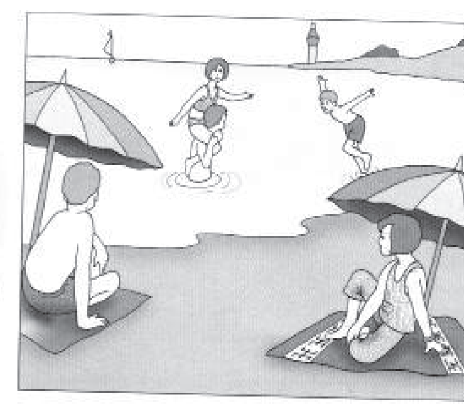

ⵜⴰⵏⵣⵥⴰⵔⵜ

✔ ⵉⴹⴰⵔⵏ ⴳ ⵡⴰⵎⴰⵍ, ⵉⴳⵅ ⴳ ⵜⴰⵅⵓⵢⵜ.

✔ ⵎⴰⵏⵉ ⴳ ⵍⵍⵉⵖ?

ⴰⴷ ⵖⵔⵖ ⵔⵎⵙⵖ

ⵉⵎⴰⵛⵔⵏ

ⵢⵉⵡⴹ ⵢⵉⴹ ⵏ ⴼⵄⵉⴷ ⴷⴷⴰⵏⴷ ⵉⵎⴰⵛⵔⵏ ⵖⵔ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵓⴳⴰⵎ, ⴽⵓⵛⵎⵓⵏ ⵖⵔ ⵓⴳⴰⵎ ⵢⴰⴽⵢ ⵉⵔⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵓⴳⴰⵎ, ⵉⵙⴼⴰ ⵉ ⵡⴰⵡⴰⴼ, ⵉⵍⴰⵙ ⵉ ⵜⵎⵓⵜⵜⵄⵜ ⵏⵙ :

- «ⵎⴰⵜⵜⴰ ⵡⴰⵡⴰⴼ ⴰ ?»

ⵜⵍⴰⵙ :

-«ⴽⴽⵓⵔ ⵄⴼⵓ !»

ⵉⴳⵓⵔⴷ ⵉⴱⴹⴹⴹⴰⵏ ⵏⵙ, ⵢⴰⵙⵉ ⵍⵎⵓⴷⵅⵓⵄ, ⵉⴷⵓⵔ ⵉ ⵓⴳⴰⵎ, ⵉⵄⴼⵓ ⵙⵉⵏ ⵎⵉⴷⴷⵏ, ⵉⵍⴰ ⴰⵙⵏ :

-"ⵎⴰⵜⵜⴰ ⴽⵓⵍⵉ?"

ⵔⵓⴼⵏ, ⵉⴽⴽⵓⵔ ⴱⴰⵏ ⵓⴳⴰⵎ ⴰⵔ ⵉⵙⵖⵓⵢⵢⵓ ⵉ ⴰⵢⵜ ⵓⵙⵏ. ⴽⴽⵓⵔⵏ ⴰⵢⵜ ⵓⵙⵏ ⵜⴰⴱⵄⴰⵏ ⵉⵎⴰⵛⵓⵔⵏ ⵓⵅⴰⵏ ⵜⵏⵓⵏ ⴷⴷⴰⵏ, ⵏⵏⴰⵏ ⴰⵙⴽⴽⴰ ⴰⵏⵄⴰⵔⴷ ⵖⵉⵅⵙⵏ ⴰⴷⴷⴰⵢ ⴷ ⴷⴷⵓⵏ ⵏⵎⵣⵉⵜⵏ.

ⴰⵙⴽⴽⴰⴽ ⵄⴰⵔⴷⵏ ⵖⵉⵅⵙⵏ ⵙⴰⵄⴰ ⵎⴰ ⵓⵔⴷ ⵉⴷⴷⵉⵏ ⵜⵉⴽⴽⵓⵍⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⵓⵔⵓⵜ.

ⵄⴰⵔⴷⵏ ⵖⵉⵅⵙⵏ ⵜⵉⵙⵔⵏⵜ ⵜⵉⴽⴽⴰⵍ ⴰⵍⵍⵉⴳ ⴷⴷⴰⵏ.

ⵓⴷⵊⴰⵏ ⴰⵍⵍⵉⴳ ⴽⵓⵛⵎⵓⵏ ⴰⵔ ⵜⵖⵓⵏⵖⵉⵏ ⵉⵣⴳⴰⵔⵏ, ⵉⴱⴷⵓ ⵢⵓⵏ ⵉⵎⴰⵛⵔ ⵉⵔⵡⵓⵍⵏ, ⵜⵜⴰⴱⵄⵓⵏ ⵎⵉⴷⴷⵏ, ⵉⴱⵓⵔⵔⵓⵎⴷ ⵢⵉⵙⵏ, ⵉⵡⵡⵓⵜ ⵢⴰⵏ ⵉⵙⵜⵜⵓⵔⵙⵜ, ⴰⵖⵓⵍⴷ ⴰⵙⵙⵉⵏ ⴰⵔⵢⴰⵣ ⵉⵎⵎⵓⵜⵏ.

ⴰⵙⴽⴽⴰ ⵊⵓⵎⵄⵓⵏ ⴽⵓⵍⵍⵓ ⴰⵢⵜ ⵓⵙⵏ, ⵥⵥⵓⵍⴱⵓⵏⵜ ⴰⵅⵉⵏⵜ ⴷⵓ ⵃⵓⵎⵎⵓ ⴱⵓⵍⵎⴰⵍ.

ⴰⵣⵏ ⵙⵉⵏ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⴰⵍⵍⵉⴳ ⴷⴷⴰⵏ ⴰⵢⵜ ⵃⵓⵎⵎⵓ ⴱⵓⵍⵎⴰⵍ, ⵏⵏⴰⵏ ⴰⵙ :

-"ⵀⴰ ⵢⵓⵏ ⵣⵉ ⵖⵓⵔⵓⵏ ⵉⵎⵎⵓⵜ ⴷ ⴰⵎⴰⵛⵔ!" ⵏⵏⴰⵏ ⴰⵙ ⴰⵢⵜ ⵃⵓⵎⵎⵓ ⴱⵓⵍⵎⴰⵍ :

-"ⴰⴷ ⴰⵖⵜⵓⵛⵎ ⵍⵄⴰ!"

ⵏⵏⴰⵏ ⴰⵙ :

-"ⵏⵜⵜⴰ ⵉⵎⵎⵓⵜ ⴷ ⴰⵎⴰⵛⵔ, ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵎⴰ ⴳⵅ ⴰⵔ ⵏⵓⵛ ⵍⵄⴰⵔ !"

ⴰⵢⵜ ⵓⵔⵉⴱⵍ

ⴰⴷⵉⵏⵉⵖ ⴰⵎⵔⴰⵔ ⵉⵎⵜⵉⴷⵏ :

✔ ⵉⴹⴰⵔⵏ ⴳ ⵡⴰⵎⴰⵍ, ⵉⴳⵅ ⴳ ⵜⴰⵅⵓⵢⵜ.

✔ ⵎⴰ ⵉⵙⴼⴰⵍ ⵉ ⵉⵎⴰⵛⵔⵏ ⵜⵉⵣⵡⵓⵔⵉ ?

✔ ⵎⴰ ⵉⵍⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵓⴳⴰⵎ ⵉⵜⵎⴹⴹⵓⵜ ⵏⵙ ?

✔ ⵎⴰ ⴰⵙ ⵜⵍⴰ ⵜⵎⴹⴹⵓⵜ ⵏⵙ ?

✔ ⵎⴰⴳ ⴰⵍⵍⵉⴳ ⵔⵓⴼⵏ ⵉⵎⴰⵛⵔⵏ ?

✔ ⵎⴰ ⵉⵖⵍ ⴰⵎⴰⵛⵔ?

✔ ⵎⴰⵏⵉ ⵙⵢ ⵉⵢⴰ?

Les prénoms féminins amazigh

ⵄⵓⵙⵙⵓ- labba: chargé
ⵄⵓⵣⵜⵉⵏⵓ- laftina: faire la toiture
ⵄⵓⵢⵙⵙ - laghua: de laghouat, ville située aux portes du sud algérien
ⵄⵓⵎⵏⵓ- lahna: paix
ⵄⵓⵏⵏⵓ- lalla: princesse
ⵄⵓⵔⵣⵓⵓⵓ- lamzara: se voir, entrevue
ⵄⵓⵣⵙⵓ- laysa: princesse numide
ⵏⵀⵏⵓⵣⵓ- leânaya: protection
ⵏⵙⵙⵄⵓ- lebeda: nom ancien
ⵏⵜⵓⵉⵏⵓ- legrina: entêtement, nervosité
ⵏⵎⵍⵓ- lehwa: pluie
ⵏⵜⵏⵓ- lekhla: les champs
ⵏⵜⵍⵓ- lekhwa: flanc ou repli
ⵏⵔⵓⵜⵓ- lemata: dynastie Amazigh
ⵏⵣⵙⵙⵓ- levssa: vêtement ou habillement
ⵏⵍⵓⵜⵓ- lewata: dynastie Amazigh
ⵏⵣⵜⵜⵓ- lfetta: l'argent
ⵏⵜⵙⵓⵓⵓ- lgeurra: pluie dans certaine région de la Kabylie
ⵏⵄⵓⵓⵓ- lhara: une habitation par extension le quartier
ⵏⵄⵉⵣⵓ- lhiva: impressionnant
ⵏⵉⵏⵉⵓ- lilia: récipient
ⵏⵉⵏⵏⵙⵛ: lilluche: tout objet métallique ou brillant, cela peut désigner la pacotille
ⵏⵉⵔⵓ- lima: ville numide au Maroc
ⵏⵉⵔⵉⵙⵓ- limisa: ville numide de tunisie
ⵏⵏⵓⵓ- ljera: la trace
ⵏⵏⵉⵄⵓ- ljida: de gîda: grand-mère ou aëul
ⵏⵅⵓⵃ- lkaâ: le parterre
ⵏⵣⵙⵙⵓ- levssa: habiller
ⵏⵔⵜⵏⵓ- lmetela: chapeau de paille
ⵏⵔⵉⵓⵓⵓ- lmiara: prodige, marque
ⵏⵍⵣⵓ- lofa: de lofane: bébé
ⵏⵙⵣⵓ- lufa: abondance
ⵏⵙⵍⵓ- luna: ville numide en Algérie
ⵏⵙⵍⵄⵊⵓ- lundja: personnage de cont, fille de tseriel, réputée pour sa beauté
ⵏⵢⵓⵏⵓ- lvala: une pelle
ⵏⵍⵓ- lwa: éponyme des lwata

ⵣⵉⵓⵉ ⵙⵙⵏ ⵏⵣⵓⵣⵄⵉⵄ

ⵏⵍⵓⵍⵓ- lwawa: de aslawlaw: les yous-yous
ⵎⵓⵛⵉⵓ- Macina: de massinissa, roi Amazigh
ⵎⵓⵛⵉⵢⵓ- Maciva:prénom ancien
ⵎⵓⵄⵓ- Mada: prénom ancien
ⵎⵓⵄⵓⵓ- Madaa: ancêtre de l'Amazigh
ⵎⵓⵄⵓⵓⵓ- Madara: ville numide en Tunisie
ⵎⵓⵢⵉⵏⵓ- Maghila: pousse
ⵎⵓⵅⵉⵢⵓ- Magiva: maison blanche
ⵎⵓⵅⵓ- Magna: nom ancien
ⵎⵓⵅⵅⵓ- Magnna: ville proche de tripoli en lybie
ⵎⵓⵉⵓ- Maina: reconnaître son impuissance
ⵎⵓⵉⵓⵓ- Maira: de imâira: un objet
ⵎⵓⵕⵜⵓ- Makta: ville de tunisie
ⵎⵓⵏⵄⵓ- Malha: charmante
ⵎⵓⵏⵏⵉⵓⵍⵓ- Malliana: de miliana, ville en Algérie
ⵎⵓⵏⵏⵉⵓ- Mallina: de tamalleni, ville au Maroc
ⵎⵓⵏⵙⵏⵏⵓ- Mallulla: ville du Maroc ou blanche
ⵎⵓⵏⵙⵏⵏⵓ- Mallulla: maman
ⵎⵓⵏⵉⵣⵓⵓⵓ- Marnissa: elle se pose
ⵎⵓⵓ- Mas: de yemas: sa mère
ⵎⵓⵓⵓ- Masa: prénom ancien
ⵎⵓⵓⵕⵙⵏⵓ- Mascula: nouvellement khenchela: ville d'Algérie
ⵎⵓⵓⵏⵏⵓ-Masella:l'écoute
ⵎⵓⵛⵓⵛⵓ- Mashasha: de Mashaoucha, une ramification de la famille Amazigh
ⵎⵓⵓⵉⵙⵓ- Masiba: prénom ancien
ⵎⵓⵓⵉⵋⵓ- Masintha: prénom ancien
ⵎⵓⵓⵓ- Mass: noble
ⵎⵓⵓⵓⵓ- Massa: madame
ⵎⵓⵓⵓⵍⵓ- Massana: mademoiselle
ⵎⵓⵓⵉⵀⵓ- massiva: fille de Gaïa et soeur de Massinissa
ⵎⵓⵜⵉⵏⵓ- Mastina: enragé
ⵎⵓⵜⵣⵓ- Matya: de ma dias: s'il vient
ⵎⵓⵔⵓⵓⵓ- Mazara: la vue
ⵎⵓⵔⵙⵍⵓ- Mazouna: nom d'une ville en Algérie, le mot a été mit en relation avec Azoun
ⵎⵓⵔⵙⵕⵓ- Mazuca: prénom ancien
ⵎⵓⵔⵙⵍⵓ- Mazuna: variation de Mazouna
ⵎⵙⵏⵉⵓⵍⵓ- Mediana: ville numide au Maroc
ⵎⵙⵏⵙⵓⵓ- Medousa: guerrière qui a combattu les Grecs
ⵎⵅⵓⵓⵓ- Megara: ville numide en Algérie
ⵎⵅⵏⵙⵏⵓ- Megdouda: celle qui a une taille proportionnée
ⵎⵉⵙⵓⵏⵓ- Mejerda: région du Maroc
ⵎⵏⵏⵓ- melda: entrouvert
ⵎⵙⵏⵏⵓⵏⵓ- Mellala: village près de la soummam en Kabylie ou la blanche
ⵎⵏⵏⵉⵏⵓ- Mellila:de amellal: blanc
ⵎⵏⵏⵙⵏⵓ- Melloula: variation de amellal
ⵎⵏⵙⵓⵓⵓ- Melousa: reine Amazigh
ⵎⵙⵍⵍⵓ- Menana: grand soeur
ⵎⵍⵛⵓ- Mencha: ville numide en Tunisie

*** dictionnaire des noms et prénom bérbères de Shamy CHEMINI**

ⵜⵉⵛⵓⵉⵜ ⵏ ⵙⵓⵎⵙⵙⵏ

ⵎⵓⵣ ⵓⵅⵔⵓⵍ ⵉⵎⵜⵜⵓⵍⵍ ⵅ ⵍⵓⵏⵏⵏ ⵉⵙ
ⵏⵏⵉⵢ ⵣⵉ ⵜⵓⵎⵏⵜ ⵅ ⵙⵓⵅⵓ ⵔⵔ
ⵓⵏⵓ ⵓⵍⵍⵓ ⵣⵉ ⵜⵙⵉⵜ ⵅ ⵏⵉⵜ?
ⵎⵓ ⵉⵅⵅⵉⵍⵉⵅⵅⵏ ⵓⵜⵓⵍ ⵉⵙ
ⵏⵏⵉⵢ ⵅⵏⵏⵉ ⵜⵓⵓⵜ ⵓⵍⵓⵏ ⵔⵔ
ⵜⵓⵓⵜ ⵓⵓⵎⵙⵓⵓⵙ ⵔⵔ ⵄ ⵙⵏⵅⵓ ⵔⵔ
ⵓⵏⵓ ⵓⵍⵍⵓ ⵣⵉ ⵜⵙⵉⵜ ⵅ ⵎⵉⵜ?
ⵄⵙⵓⵎⵉⵅⵅ ⵔⵎ ⵓ ⵜⵓⵅⵙⵔⵜ
ⵓⵄ-ⵄ ⵓⵉ ⵜⵓⵅⵅ"ⵜ
ⵐⵓⵏ ⵉⵜ ⵉⵄⵏ ⵓ ⵙⵓⵄⵄⵄⵙⵏ ⵍⵓ ⵙⵓⵓⵓⵏ ⵉⵙ
ⵄⵙⵓⵎⵉⵅⵅ ⵔⵎ
ⵓⵄ ⵉⵣⵉ ⵜⵓⵓⵉⵓⵅⵉⵍⵜ ⵓⵢⵓⵓⵓ
ⵜⵓⵓⵔⵛⵎⵜ ⵉⵣⵉ ⵉⵅⵓⵏⵓⵏ ⵎⵔ ⵓ ⵙⵅⵢⵍⵓ ⵉⵙ
ⵄⵙⵓⵎⵉⵅⵅ ⵔⵎ
ⵓⵄ ⵉⵣⵉ ⵜⵓⵓⵓⵓⵕⵕⵓⵜ ⵉⵎⵓⵓⵏⵓⵏ ⵍ ⵜⵅⵎⵎⵉ ⵙ
ⵏⵏⵉⵢ ⵉⵣⵉ ⵉⵅⵏ ⵙⵓⵎⵙⵏ ⵉⵙ
ⵓⵄ ⵅⵉⵓ ⵜⵜⵓⵅⵉⵅⵉⵣⵏ ⵙⵓⵓⵓⵏ ⵉⵙ
ⵓⵄ ⵅⵉⵓ ⵜⵜⵉⵓⵎⵉⵉⵉⵍⵏ ⵉⵎⵉⵓⵓⵏ ⵉⵙ
ⵓⵓⵓ ⵓⵅⵙⵓ ⵔⵔ ⵅ ⵉⵄⵎⵉⵓⵓⵏ ⵉⵙ
ⵐⵓ ⵍⵍ ⵙⵓ ⵓ ⵉⵓⵓⵏⵓⵓ ⵓⵢⵓⵄ ⵓⵓⵏⵓ ⵓⵉⵉⵓ

ⵜⵉⵍⵍⵏⵓⵅⵉⵍ

ⵣⵙⵅⵅⵓ ⵍⵍ ⵙⵓⵎⵏⵙ ⵉⵙ
ⵢ ⵙⵄⵏⵉⵓ ⵏ ⵜⵍⵏⵓⵅⵉⵍ
ⵢ ⵙⵣⵉⵣⵣ ⵏ ⵉⵉⵏⵓⵍ ⵄ ⵉⵓ
ⵉⵉⵏⵙⵏⵏ
ⵙ ⵙⵣⵉⵣ ⵏ ⵜⵙⵅⵜ ⵏ ⵉⵢⵍⵉⵓⵍ
ⵓⵎⵔⵏⵙ ⵉⵙ
ⵙⵓ ⵉⵅⵉ ⵓⵓⵏⵓ ⵓⵣⵓ ⵙⵓ
ⵉⵋⵋⵓⵅⵏ ⵓⵢⵍⵉⵓ

*ⵅⵓⵄⵉⵓ ⵉⵔⵓⵍ

ⵜⵓⵏⵉⵓⵜ

ⵓⵙⵙ ⵏⵏⵉ ⵢ ⵣⵓⵉⵢ ⵜⵓⵏⵉⵓⵜ
ⵢⵓⵏⵢ ⵏⵔⵔⵉ ⵉⵓ ⵄ ⵓⵣⵣⵙⵓ
ⵙⵓⵍⵏⵢ ⵄ ⵉⵏⵉⵢ ⵓⵙ
ⵣⵓⵓⵢⵙⵄ ⵉ ⵎⵓⵄ ⵔⵎ ⵣⵙⵓⵙⵏ
ⵓⵙⵙⵄⵙ ⵄ ⵙⵀⵙⵏⵔⵉ
ⵐⵓⵏ ⵔⵎⵎⵉ ⵓⵢ ⵄ ⵉⵎⵙⵏ
ⵉⵓ ⵄ ⵔⵎⵎⵉ ⵓ ⵉⵅⵓⵏ ⵜⵓⵏⵉⵓⵜ
ⵏⵏⵉ ⵙ ⵏⵏⵏ ⵏⵓⵏ ⵉⵅⵅⵍⵓⵏ?
ⵎⵓⵓ ⵔⵓ ⵅⵉⵢ ⵓⵣⵏⵓⵏ
ⵓⵄ ⵏ ⵢⵏⵉⵢ ⵓⵓ ⵄⵓⵓⵙⵜ
ⵏⵅⵉⵍⵓ ⵢ ⵙⵎⵏⵉⵄ ⵏⵎ
ⵏⵅⵉⵍⵓ ⵢ ⵙⵢⵓⵓⵏⵙ ⵏⵎ
ⵜⵙⵅⵎⵎⵉⵜ ⵓⵄ ⵙ ⵜⵓⵄ
ⵓⵓ ⵉⵣⵣ ⵜⵓⵙⵓ ⵜⵢⵙⵅⵉ ⵏ ⵍⵙⵏ
ⵉⵓⵙⵙⵉ ⵓⵉⵢ ⵓⵄⵎⵎⵉ ⵙⵙⵏⵢ
ⵓⵄ ⵅⵉ ⵓⵎⵅⵄⵓⵢ ⵢ ⵍⵙⵏ ⵏⵎ
ⵓⵄ ⵅⵉⵓ ⵙⵏⵙⵢ ⵜⵉⵢⵓⵎⵜ
ⵏⵔⵏⵙ ⵜⵏⵜ ⵏⵓⵎⵎ ⵜⵏⵜ
ⵙ ⵙⵅⵙⵓ ⵏⵉⵙ ⵄ
ⵍⵉⵉⵏⵜ
ⵏⵅ ⵓⵙⵜ ⵉⵅⵏⵍⵓⵏ ⵏ
ⵜⵓⵣⵓⵓⵓⵜ
ⵜⵓⵙⵓⵓⵙⵜ ⵏⵙ ⵄⵓ-
ⵓⵙⵜ

*ⵓⵙⵄⵏⵓⵙ ⵜⵓⵣⵓⵓ

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

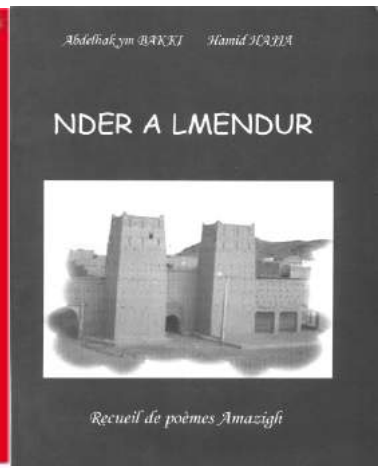

COURS DE TAMAZIGHT

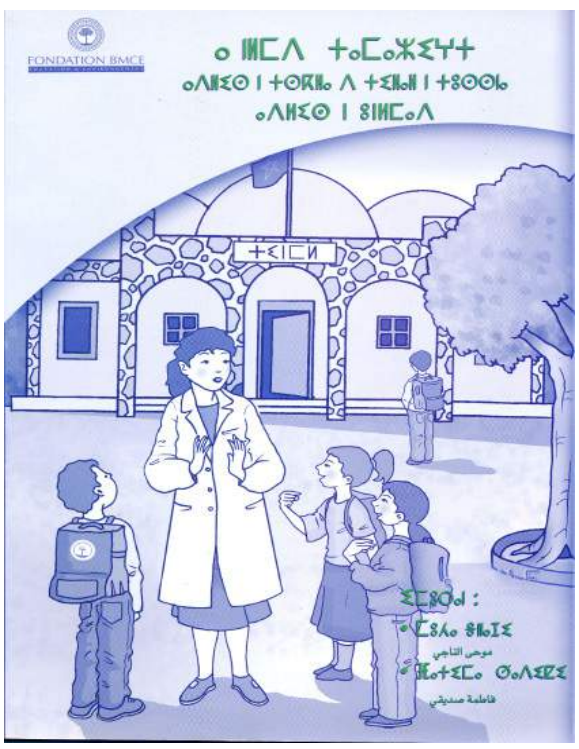

Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmd tamazight" .

Sur le plan référentiel, "A nlmd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Atlas, dont les auteurs sont Moha ANAJI et Fatima SADIQI.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

est largement mobilisée, toutes couches et classes d'âges confondues – y compris les femmes à travers de nombreuses associations spécifiques – et que si, tout naturellement, les groupes combattants berbères sont constitués essentiellement de jeunes gens, leur encadrement – les commandants militaires – est très souvent d'âge mûr.

❊ La Libye de Kadhafi et les Berbères : la doctrine

La doctrine et le discours de Kadhafi et de son régime sont bien documentés et tout à fait explicites sur le sujet : la Libye appartient à la Nation arabe et islamique. Il suffira de se référer aux instruments idéologiques et juridiques du régime du Guide de la Révolution, dès 1969 : "La religion de l'État est l'islam et l'arabe sa langue officielle [24]" ; "Il s'agit de former de futurs citoyens croyant en leur religion islamique et fiers de leur arabité [25]" ; "[...] les citoyens de Libye ont la même origine, parlent la même langue et professent la même religion [26]". La parole de Kadhafi lui-même à l'égard des Berbères n'a jamais fait dans la nuance et l'on peut constituer une véritable anthologie de ses déclarations sur les Berbères et la langue berbère, régulièrement exclus et condamnés (discours de 1985, 1997, 2007...) : "La Libye est un pays arabe.

Quiconque prétend le contraire et se revendique non-arabe n'a qu'à quitter le pays [27] ; "La prétention à vouloir utiliser et maintenir le berbère est une prétention réactionnaire, inspirée par le colonialisme... [28]".

Comme on le sait, l'inspiration pan-arabiste a été fondatrice chez Kadhafi qui a longtemps poursuivi le rêve de l'unification du monde arabe [29]. Cet arabisme a cependant été marqué dès l'origine – comme dans la plupart des courants arabistes d'Afrique du Nord – par une inflexion islamique, particulièrement nette en comparaison avec son inspirateur premier, le raïs égyptien Gamal Abdel Nasser : "Arabité et islam sont étroitement identifiés chez Qadhafi. Il n'hésitera donc jamais à critiquer le fait que des Arabes puissent être de confession chrétienne [...] [30]". On peut même qualifier l'arabisme de Kadhafi de "racial" à l'encontre des musulmans non-arabes, qui sont expressément considérés comme inférieurs et constituant un "second cercle" au sein de l'islam, comme à l'égard des Berbères dont le dictateur libyen a luimême, à de nombreuses occasions, affirmé "l'origine et l'identité arabes" en se référant aux mythes arabes médiévaux sur l'origine des Berbères [31]. Et le maître a eu naturellement des émules zélés : dans les travaux des historiens et linguistes libyens, ces thèses ont été systématiquement reprises et considérées comme des vérités scientifiques. On en trouvera une belle illustration dans la revue française Dossiers d'archéologie, sous la plume de Ali El Khadoury, haut responsable de l'archéologie libyenne et proche de Kadhafi, qui parlait tranquillement de "l'ère des tribus arabes libyennes, qui date de 4 000 ans av. J. C.", et plus loin des "Nasamons, Maques, Austuriens, ces anciennes tribus arabes libyennes" [32], alors que ces peuples sont documentés par les sources grecques et latines plusieurs siècles avant l'arrivée des Arabes en Afrique du Nord ! Pour ce qui est de la langue berbère, les travaux des linguistes officiels relèvent de la même veine [33].

Cet arabisme kadhafien n'est donc pas seulement autoritaire, xénophobe, anti-occidental et antisémite, il est fondamentalement racialiste, sinon raciste, en ce que sa doctrine se fonde sur la prééminence ontologique des Arabes.

La gestion politique : contrôle sévère et répression

La répression et la torture ainsi que les exécutions sommaires ont été des pratiques courantes dans la Libye de Kadhafi. Toute opposition ou toute voix tentant d'exprimer des points de vue différents de ceux dictés par le Guide de la Révolution et ses appareils relais était réprimée de la manière la plus expéditive. Comme tous les autres "opposants", les berbérophones furent l'une des cibles du régime, qui n'admettait pas que l'arabité de la Libye puisse être remise en cause. Les Berbères qui refusaient l'assimilation ou qui manifestaient un attachement à leur langue et à leur culture étaient quotidiennement menacés par le régime libyen à travers son réseau de comités révolutionnaires locaux. Un inventaire exhaustif des actes de répression anti-berbère reste à faire, mais on en connaît des cas précisément identifiés : arrestations arbitraires, disparitions et assassinats ciblés d'intellectuels berbères [34], en particulier des spécialistes de l'ibadisme ou des militants ayant eu des contacts avec la militance kabyle ; destruction d'archives et de biens culturels ibadites...

On rappellera ici surtout quelques mesures institutionnelles :

– Le berbère est bien entendu exclu de tout le système éducatif – de l'enseignement primaire à l'université –, des médias, de l'édition et de toutes les activités publiques officielles.

– L'usage de la langue berbère est prohibé dans tous les lieux publics : "Il est interdit d'utiliser une langue autre que la langue arabe dans les diverses relations administratives locales [35]".

– La loi n° 24-1994 interdit aux parents de donner des prénoms berbères à leurs enfants.

– Les pratiques religieuses des berbérophones (ibadisme, voir note 16) sont réprimées : tous ceux qui ont mené des recherches sur l'ibadisme ou qui ont écrit ou tenté d'écrire sur le sujet ont été durement réprimés.

– Les toponymes berbères sont quasi systématiquement arabisés. Ainsi, sur les cartes officielles, Adrar n Infusen/Djebel Nefousa est devenu "Djabal Gharbî"... À Ifrane, une place nommée Trumit ("La romaine/ La chrétienne") devient Maydan al-'uruba ("Place de l'arabité").

❊ Les Berbères dans la dynamique révolutionnaire

L'ensemble des observations qui suivent ont été faites à l'occasion de deux séjours d'une dizaine de jours chacun, effectués en milieu berbérophone en juillet et en octobre 2011 par Masin Ferkal en Libye (Djebel Nefoussa et Zouara, Tripoli) et en Tunisie dans les camps de réfugiés libyens, notamment à Djerba.

Les contacts avec les acteurs et responsables berbères, politiques et militaires, ont été poursuivis depuis et ont permis de rassembler une importante documentation émanant de la militance berbère. Les pièces politiquement les plus importantes sont fournies en annexe. S'agissant d'une actualité "chaude", on manque évidemment de recul pour évaluer précisément le poids réel, politique et militaire, de la "poussée berbère", d'autant, comme on l'a mentionné précédemment, que la question n'était absolument pas documentée antérieurement.

Il est donc difficile pour l'heure de proposer une analyse sociopolitique fouillée de cette irruption berbère. Néanmoins, de tous les éléments observés, il ressort que l'on a affaire en Libye à une berbérité affichée et expressément revendiquée.

Dès février 2011, lorsque les Berbères du Djebel Nefoussa et de Zouara se sont joints à l'insurrection, la quasi-totalité des déclarations officielles des groupes locaux d'insurgés ont été faites en berbère ou ont été traduites de manière simultanée de l'arabe. Les édifices publics symbolisant Kadhafi et son régime furent saccagés, des panneaux en tifinagh et des "Z" en tifinagh (Z, deuxième consonne et médiane du mot "amazigh" noté selon la norme traditionnelle consonantique de l'écriture berbère : M Z Gh, symbole identitaire universellement adopté par la militance berbère) sont apparus sur les murs des villes et villages.

Lorsque la population prit les armes pour faire face aux troupes kadhafistes, les véhicules utilisés par les combattants du Djebel Nefoussa portaient tous des inscriptions en tifinagh. Des autocollants imprimés, apposés notamment sur les portières des véhicules, portaient la mention Igrawliyen n Adrar n Infusen("Révolutionnaires du Djebel Nefoussa") en tamazight [36] transcrit en caractères tifinagh, avec l'équivalent en arabe placé en dessous.

Dès les tout premiers moments de la révolte, de nombreux jeunes ont confectionné des tee-shirts portant la lettre tifinagh "Z". On pouvait d'ailleurs l'observer dans la quasi-totalité des reportages réalisés sur place par les télévisions étrangères, notamment Al Jazeera : les combattants portaient des tee-shirts et/ou des casquettes avec des symboles amazighs, certains la lettre , d'autres des drapeaux amazighs sur le dos, d'autres divers textes en tifinagh.

Lorsque les troupes kadhafistes furent repoussées des villes et villages du Djebel Nefoussa et que la population eut pris le contrôle du territoire, elle mit en place diverses institutions et organisations provisoires. L'expression en langue amazighe s'y est immédiatement imposée. Les Conseils locaux de transition ont fait du tamazight l'une de leurs langues de travail. Leurs logos et chartes graphiques portaient systématiquement des mentions en alphabet tifinagh. L'ensemble des documents officiels sont rédigés en tamazight et en arabe. Sur le centre de commandement militaire d'Ifrane, dès juillet 2011, un drapeau amazigh flottait aux côtés du nouveau drapeau libyen. Immédiatement après la libération de la ville, un bâtiment fut utilisé pour accueillir le Centre d'information d'At-Yefren, qui en plus de son rôle propre, abrite diverses associations de la société civile : toutes ont le tamazight au centre de leurs activités (enseignement de la langue, promotion de l'art, travail sur la toponymie, etc.). Les langues de travail du Centre d'information comme de ces associations sont conjointement le berbère et l'arabe. Leurs documents sont systématiquement écrits dans les deux langues, avec parfois l'anglais comme troisième langue. Le tamazight est toujours placé en première position.

Les lieux publics sont nommés en premier en berbère. C'est le cas, toujours à Ifrane, de cet espace nomméTaddart n Tlelli ("Maison de la Liberté"), un ancien bâtiment officiel que le régime de Kadhafi utilisait pour sa propagande. Dans nombre de villes comme Jadu, Ifrane ou Kabaw, des associations enseignent régulièrement depuis le printemps 2011 le tamazight aux enfants.

À At-Willul (Zouara), le même constat peut être fait : la langue berbère est présente sur nombre d'enseignes dans les espaces publics. Dans les bureaux du Commandement militaire d'At-Willul, la langue de communication était le berbère ; les échanges entre le Commandant et les autres militaires se déroulaient entièrement en berbère.

❊ Berbérité et langue berbère : une affirmation très explicite

Le drapeau berbère (frappé du en son centre) est apparu dans les années 1970 dans les milieux militants berbéristes kabyles ; il devient un symbole commun de toute la militance berbère après la réunion de 1997 du Congrès mondial amazigh (Tafira, Canaries). En Libye, ce drapeau apparaît très rapidement pendant la guerre puis se répand après la libération : on le trouve partout, y compris à Tripoli où il est vendu par les jeunes qui tiennent des petites tables de souvenirs sur la Place des Martyrs. Il est mis sur les toits des maisons, dans les rues, souvent à côté du drapeau de l'indépendance ; des commerçants mettent la devanture de leur magasin aux couleurs du drapeau amazigh, d'autres l'accrochent à l'intérieur de leur magasin. On peut voir dans cet affichage très ostentatoire un signe de l'enracinement du sentiment identitaire au sein des populations berbères ; ce drapeau, pour ses créateurs comme pour ses utilisateurs, est le symbole de Tamazgha, "la Berbérie", et du caractère fondamentalement berbère de l'Afrique du Nord.

La référence à la langue berbère a été elle aussi, dès le début de l'insurrection, tout à fait explicite. Lors des moments les plus difficiles, au printemps 2011, sous le feu des forces kadhafistes, le berbère a été utilisé et revendiqué aussi bien parmi les combattants en Libye que parmi les nombreux réfugiés en Tunisie. Dès les premières vagues d'arrivants en Tunisie, sont apparus dans les camps de réfugiés des drapeaux amazighs et/ou des drapeaux libyens dont l'étoile était remplacée par le fameux signe "Z" (en tifinagh). Beaucoup de militants berbères réfléchissaient déjà dans ces bases de repli à l'avenir de la Libye et du tamazight. Nombre d'entre eux étaient originaires de Zouara. Leur activité principale était la publication du journal bilingue (tamazight et arabe) Tagrawla ("Révolution"). Parmi eux, un groupe travaillait à l'enseignement du tamazight et confectionnait des manuels d'apprentissage, notamment pour les enfants.

Dans les régions berbères aussi, très vite, des publications ont vu le jour. La plupart sont bilingues, tamazight/arabe ; certaines sont en arabe uniquement, mais leurs noms sont toujours berbères et systématiquement écrits en tifinagh. Parmi ces publications, signalons : Tilelli ("Liberté"), Tagrawla("Révolution"), Tamellult ("Blanche"), Ussan nnegh ("Nos jours"), Iderfan ("Hommes libres"), Tifawin n Ifran("Les lumières d'Ifrane"), Izerfan ("Les droits").

Le berbère s'est aussi imposé rapidement dans les grands médias : presque immédiatement après son lancement (avril 2011) à Doha (Qatar), Libya TV, chaîne des insurgés, a introduit un journal (Ineghmisen) en tamazight. Les interventions qui sont faites en arabe lors de ce journal amazigh sont systématiquement doublées en tamazight (en traduction simultanée). Très vite, d'autres programmes berbères, dont un est consacré à l'initiation au tamazight, ont été introduits sur cette chaîne de télévision. Le 15 septembre, à l'occasion de la conférence sur la Libye qui a eu lieu à Paris, la couverture en direct de l'événement sur cette chaîne a été assurée en tamazight.

❊ Le projet de Constitution provisoire : le début des tensions

Pour tous les combattants et militants rencontrés, le tamazight s'impose comme une évidence et tous attendaient qu'un statut lui soit reconnu dans la nouvelle constitution. Très tôt, l'ensemble des associations et organisations civiles des régions berbères ont demandé la reconnaissance du tamazight comme l'une des langues officielles du pays, ainsi qu'en témoignent le document intitulé "La Libye de demain" rédigé par le Mouvement culturel amazigh du Djebel Nefoussa, le communiqué des organisations civiles du Djebel Nefoussa daté du 18 août 2011 qui conteste le projet de déclaration constitutionnelle du Conseil national de transition, ou encore le communiqué du Congrès national amazigh libyen, réuni le 26 septembre à Tripoli, qui rejette catégoriquement l'article relatif à la langue officielle du projet constitutionnel et écarte toute négociation sur la question de l'officialisation du tamazight. La version de l'hymne national libyen en tamazight, entonnée sur la Place des Martyrs par des dizaines de milliers de manifestants, est venue confirmer cette détermination des Berbères à donner à leur langue et à leur identité leur place dans la nouvelle Libye. Pour tous ces acteurs berbères, la "Révolution" est intimement liée au tamazight et ils n'imaginent pas la Libye nouvelle sans le tamazight.

Après la mort de Kadhafi, Mustapha Abdeljalil, président du Conseil national de transition (CNT), proclame le 23 octobre

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵡⵙⵜⴰ
العالم الأمازيغي
ⵉⵏⵓ ⵏ ⵜⵡⵙⵜⵉⵏ
LE MONDE AMAZIGH
www.amadalpresse.com

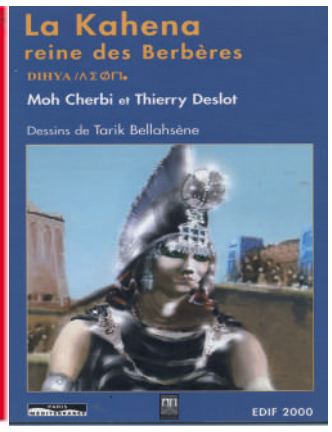

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 147/ Novombre 2012-2962 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

BERBÈRES DE LIBYE:
UN PARAMÈTRE MÉCONNU, UNE IRRUPTION POLITIQUE INATTENDUE

Les événements de Libye depuis février 2011, qui ont abouti à la chute du régime de Kadhafi, ont mis en lumière le rôle considérable des Berbères, notamment ceux du Djebel Nefoussa, dans la lutte contre le régime. Sur le "front de l'ouest" (Tripolitaine), l'engagement militaire des Berbères a représenté une contribution décisive à l'effondrement final du régime et à la prise de Tripoli. On laissera aux experts de la chose militaire le soin d'établir le détail tactique et logistique du dossier, mais cette période révolutionnaire anti-Kadhafi a été marquée par un engagement vigoureux des Berbères libyens en faveur de la défense de leur identité linguistique et culturelle. Cette donnée ne peut laisser indifférent car elle pourrait avoir un impact lourd sur les développements, proches et lointains, du paysage politique du pays. D'autant que le phénomène était jusque-là largement ignoré [1] : seules quelques publications militantes d'exilés berbères libyens [2] et des cas de répression anti-berbères, à Zouara et dans le Djebel Nefoussa, dont l'ampleur était mal connue, permettaient de supposer l'existence d'un mouvement revendicatif berbère en Libye. On pouvait aussi le soupçonner, en creux, à travers l'insistance quasi-obsessionnelle du régime et de Kadhafi lui-même à affirmer l'identité arabe de la Libye, y compris avant la conquête arabe, comme cela sera illustré plus loin.

❊ Les données du terrain : la berbérophonie libyenne

La berbérophonie libyenne est sous-documentée et mal connue, surtout dans les sources de langue française. En matière de langue berbère de Libye, à l'exception de quelques références très anciennes (fin du XIXe et tout début du XXe siècle) et des travaux de Jacques Lanfry sur Ghadamès [3], l'essentiel des sources est, sans surprise, d'origine italienne. La situation sociolinguistique du berbère est encore plus mal connue et les observations scientifiques récentes sur cet aspect des choses quasiment inexistantes.

Pour l'essentiel, on s'appuie donc sur les travaux des linguistes italiens, déjà bien anciens (Francesco Beguinot [4], Gennaro Buselli [5] ; Fernando Zanon [6]) ou ponctuels et très spécialisés (Luigi Serra [7], Vermondo Brugnatelli [8]), ou sur les travaux de géographes comme Jean Despois [9], Danielle Bisson, Jean Bisson et Jacques Fontaine [10], souvent peu précis sur les questions sociolinguistiques.

L'ouvrage de Jean Despois est une exception notable sur ce plan, mais, outre son ancienneté (1935), il ne concerne que le Djebel Nefoussa. Ceci amène aussi à souligner que la quasi-totalité des travaux de sciences sociales sur la Libye contemporaine sont muets sur le paramètre berbère. Le paradigme de la "Révolution libyenne" ignorant totalement les réalités berbères sauf éventuellement pour les condamner et les disqualifier comme "ennemis de la Nation arabe et instruments du colonialisme et l'impérialisme [11]", les observateurs occidentaux de la Libye de Kadhafi ne mentionnent quasiment jamais les Berbères comme acteurs sociaux ou politiques. À leur décharge, il faut dire que le régime libyen de Kadhafi était l'un des plus opaques du monde arabo-musulman. Comme l'écrivaient les rédacteurs réguliers de la "Chronique Libye" de l'Annuaire de l'Afrique du Nord : "Il est difficile de savoir quelque chose de précis sur l'opposition au régime de la Jamahiriya : d'une part, elle est secrète ; d'autre part, l'information libyenne en minimise l'importance, quand elle ne cherche pas à dénaturer complètement ses manifestations et ses objectifs [12]". Le régime était aussi l'un des plus répressifs du monde arabe : "En Libye, toute manifestation d'hostilité ouverte contre le régime est impensable depuis des années. La loi punit de mort toute prise de position contraire à la Révolution [13]".

Pourtant la berbérophonie libyenne n'est pas insignifiante. L'essentiel en est concentré à l'ouest, avec Zouara (At Willul en berbère) sur la côte méditerranéenne et, au sud-ouest de Tripoli, une grande partie du Djebel Nefoussa (Adrar n Infusen en berbère), surtout à l'ouest et au centre du massif, de Nalut à Yefren. Le Djebel Nefoussa représente le plus important ensemble berbérophone libyen [14]. À noter également : au sud-ouest, à la rencontre des frontières algéro-tuniso-libyenne, l'oasis de Ghadamès ; plus au sud, le long de la frontière algérienne jusqu'à celle du Niger, avec Ghat comme centre urbain historique, on trouve les Touaregs Kel Ajjer, dont la confédération est à cheval sur la Libye et l'Algérie. Toujours en région saharienne, au centre et à l'est du pays, dans des zones traditionnellement parcourues par des nomades arabophones, on trouve trois oasis isolées dont la population locale a (ou avait) le berbère comme langue première : El-Foqaha, Sokna et Augila. Sur les deux premières, on manque d'observations récentes quant au maintien de l'usage du berbère : les linguistes qui en ont décrit les parlers les signalaient "en voie de disparation" [15], mais ces prédictions semblent infirmées par des témoignages récents.

L'évaluation démographique de cette population berbérophone est difficile – quasiment une gageure – puisqu'ici comme partout ailleurs en Afrique du Nord, il n'existe pas de recensements linguistiques. L'estimation ne peut reposer que sur l'extrapolation à partir des données démographiques des géographes et des sources officielles libyennes. On avancera, prudemment, un pourcentage de l'ordre d'un peu plus de 10 % de la population globale, dont la grande majorité se situe dans le binôme Zouara-Nefoussa ; soit un total qui avoisine les 700 000 sur les quelque 6,6 millions d'habitants que compte la Libye.

La berbérophonie libyenne est donc essentiellement concentrée à l'ouest du pays. Au nord-ouest, l'ensemble Zouara-Nefoussa est composé de sédentaires majoritairement ibadites [16]. L'économie traditionnelle du Djebel Nefoussa a longtemps été fondée sur une agriculture irriguée de moyenne montagne bénéficiant des influences méditerranéennes, complétée par un élevage transhumant sur les rebords méridionaux plus désertiques du massif. Zouara, petite ville côtière, vivait autrefois essentiellement de la pêche. Ces régions ont connu depuis un demi-siècle des mutations socio-économiques considérables induites par l'industrialisation et l'urbanisation de la Libye. Le Djebel Nefoussa notamment a été touché par un important mouvement d'exode vers les villes, principalement Tripoli, surtout dans les années 1960 et 1970 qui ont été caractérisées par un développement très rapide des villes côtières [17] : le pays qui était rural et nomade à plus de 85 % en 1950 a désormais un taux d'urbains supérieur à 85 % ! Il existe donc une diaspora berbère (essentiellement originaire du Djebel Nefoussa) non négligeable dans toutes les villes côtières de Tripolitaine. Au sud-ouest, la petite population touarègue, dont la langue est une variété régionale assez spécifique du berbère, appartient à la tradition nomade saharienne, qui vivait en complémentarité économique et socioculturelle avec des pôles urbains souvent très anciens comme Ghat, Djanet, Ghadamès, Agadès et les autres villes étapes du commerce caravanier qui reliait les côtes méditerranéennes à l'Afrique noire. Elle est maintenant largement sédentarisée, mais elle conserve des liens humains, culturels, politiques et économiques étroits avec le reste de l'ensemble touareg (Algérie, Niger, Mali…). La partie libyenne des Touaregs Kel Ajjer ne doit guère compter plus de quelques dizaines de milliers d'individus ; mais après 1974, dans le contexte des sécheresses répétées qui ont sévi au Sahel, la répression menée par les armées nationales a poussé de nombreux Touaregs du Niger et du Mali à chercher refuge en Libye [18] où certains ont été enrôlés dans les troupes de Kadhafi pour servir d'instruments à son action politico-militaire dans les régions sahéliennes [19] ; il s'agit là d'une population fluctuante non stabilisée. De ce fait, le cas des Touaregs en Libye relève d'une approche spécifique, leur rapport au régime de Kadhafi étant divers, voire contradictoire, selon les groupes et segments de population concernés : Kadhafi lui-même – réminiscence ou instrumentalisation de sa "fibre nomade" – a vu en eux "les fils libres de la Nation arabe" [20], mobilisables et mobilisés pour ses projets de mainmise et/ou de déstabilisation des pays sahéliens à partir de la fin des années 1970. Mais la masse de manoeuvre dans ses "entreprises sahariennes" était constituée de Ishumar [21], jeunes Touaregs du Niger et du Mali en déshérence, fuyant la misère et la répression, à la recherche d'horizons de survie nouveaux et donc proies faciles pour un régime riche de ses pétrodollars qui les recrutait comme mercenaires. En revanche, la région touarègue libyenne proprement dite est restée, en comparaison avec les régions littorales du nord de la Libye, dans une situation de sous-développement structurel. Sur le plan culturel et identitaire, pour Kadhafi, les Touaregs sont d'authentiques Arabes et il n'a jamais été question de reconnaissance ou de promotion de leur langue et de leur culture propres. Du reste, on peut noter que les Touaregs libyens se sont impliqués dans les mobilisations et manifestations berbères de la fin de l'année 2011 (voir ci-dessous).

C'est essentiellement dans le bloc nord-ouest Nefoussa-Zouara que l'on décèle, dès les années 1980, des formes de résistance berbère de nature culturelle. Il est probable que cette émergence culturelle berbère y est confortée par l'ibadisme majoritaire, qui constitue un facteur de renforcement de la conscience d'une spécificité ethnoculturelle dans l'ensemble libyen, majoritairement arabophone et sunnite. Le contenu et les options des publications des groupes berbères libyens exilés signalées ci-dessus révèlent aussi que l'impact du mouvement berbère de Kabylie y a été très sensible à partir de 1980. On sait par ailleurs que des contacts, discrets mais réguliers, avec la militance kabyle et plus largement algéro-marocaine ont été tissés au cours des trois dernières décennies ; en témoignent la présence régulière de militants berbères libyens à Tizi-Ouzou à l'occasion de la commémoration annuelle du "Printemps berbère" [22], des contacts entre militants en Europe (France, Angleterre) et la présence – toujours très discrète, le risque répressif étant majeur – de Libyens à l'occasion des différentes rencontres du Congrès mondial amazigh [23], depuis la première en 1997 à Tafira aux Canaries.

Vu la répression qui a sévi dans le pays pendant toute la période kadhafienne, on manque de données objectives et d'études précises quant à l'ancrage social de la revendication berbère. Néanmoins, l'observation du terrain lors de l'insurrection de 2011 permet d'affirmer que la population berbère

AWAL IDDEREN

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

الحركة الأمازيغية وإشكالية الصراع

يمكن أن نعرف الحركة الأمازيغية على أنها مجموعة من الكفاءات الجمعوية والطلابية والإبداعية والإعلامية والحقوقية المتشبعة بالوعي بالذات الأمازيغية والمسكونة بهمها الهوياتي وأسئلتها المقلقة، الحركة التي تلقى أفرادها تكوينات ميدانية مندمجة أهلتها لتقود قافلة النضال التنويري بغية إقناع الرأي العام بقوة الحجة للعمل على تصحيح الوضعية المفاهيمية الخاطئة التي دسها المغرضون والجهال والكسلاء فكريا في العقل الجماعي المغربي ظنا منهم أنهم يكسبونه مناعة ضد هويته الأمازيغية غير أن حججهم وأساليبهم في التفكير والطرح سرعان ما تتعرض للانهزام أمام المد المتنور للحركة الأمازيغية.

إن الحركة الأمازيغية لم تكن في يوم من الأيام لتخوض صراعا عرقيا عنصريا مريضا ضد أي كان وإلا لما كان لخطابها أي صدى وأي وقع في الساحة السياسية والفكرية، بل إن الفضيلة الإنسانية الحضارية ستنبذها نبذا لأن الطروحات العنصرية مرفوضة من قبل المجتمع الحقوقي والقيم الكونية المبنية على التعدد والتنوع والتسامح وغيرها، وبالتالي فالخطأ لايصحح بالخطإ ولا سيما إذا كان فادحا ، مثل الخطاب العنصري.

إن الحركة الأمازيغية لم تخض وأعتقد أنها لن تخوض أي صراع طبقي على غرار ما يتشدق به البعض ممن أفلسوا الخطاب اليساري بأطروحات عفا عنها الزمان ، من قبيل إن من يملكون زمام السلطة والجاه ووسائل الإنتاج من الطبقات المهيمنة هم أمازيغ يمارسون إلى جانب الحكام اضطهاد الأمازيغية، وهو قول مردود على أصحابه طبعا لأن ظروف وشروط الصراع الطبقي لا تتوفر بالشكل الذي تم التنظير له في هذا المضمار، لأن الأمازيغية تحتاج إلى من يدافع عن وجودها بأسلوب حضاري كيفما كان انحداره الطبقي أو وضعه الاجتماعي.

إن الصراع الذي ما فتئت الحركة الأمازيغية تخوضه هو صراع مع المرجعيات الإيديولوجية المستوردة من قبل الطبقات المستلبة ذهنيا، والتي تعمل جاهدة من أجل اختلاس كل ما هو إيجابي من حضارتنا وتقديمه قربانا لأسيادها المتحكمين في عقلها والمسيرين لنمط تفكيرها، هذا هو جوهر الصراع الذي يخوضه العقل الأمازيغي حفاظا على بقائه موجودا ومنتجا لاستقلاليته المتواترة منذ عصور ما قبل التاريخ ، حسب النقوشات الصخرية الصامدة التي حاولت البدونة الذهنية أن تؤلب عليها من يدمرها ، إنه صراع جوهري بين ذهنية الريع المستوردة وبين أصالة «تيويزي» التي أرضعتها حضارة «تامازغا» وسائل المناعة ضد الذوبان والتهميش والتضليل والاختلاس، صراع يحق الآن لمن يخوضه بالنضال، وليس بالجوائز، أن يفتخر وينتشي بما يقدمه لوطنه.

احتجاج تلاميذي على نقص الأساتذة بثانوية النجاح

شهدت ثانوية النجاح بالزرارده صباح يوم الإثنين فاتح أكتوبر الماضي وقفة احتجاجية مع مقاطعة الدراسة لمدة ساعتين رفع المحتجون خلالها شعارات تندد بتجاهل المسؤولين بالثانوية لمطالبهم التي اعتبروها ملحة وتصب في مصلحة التلميذ أولا وأخيرا، وتأتي هذه الخطوة التي نظمها التلاميذ احتجاجا على نقص الأساتذة لأغلب الشعب خاصة السنة الأولى والثانية باكالوريا والمقبلين على الامتحانات الجهوية والوطنية، حيث شكل نقص 7 أساتذة في مختلف الشعب الأدبية والعلمية ارتباكا في نفوس التلاميذ وحيرة لمآل الدروس التي لم تبدأ لحد الآن، وتساءل التلاميذ في تصريح لهم للجريدة عن مدى جدوى جمعية آباء وأولياء التلاميذ التي أسست بالثانوية إن لم تساندهم وترافع لحل المشاكل التي تتخبط فيها الثانوية منذ افتتاحها، وتكون حلقة وصل بين التلميذ والإدارة من أجل توفير الشروط المناسبة للتحصيل العلمي الجيد حسب المفهوم الجديد للتعليم الذي يجعل من التلميذ محور المنظومة التربوية.

وصرح مسؤول بالثانوية أن مشكل الخصاص على مستوى الثانويات هو مشكل وطني تعمل الوزارة الوصية على حله في أقرب الآجال، مشيرا إلى أنه على اتصال دائم مع النيابة الإقليمية بتازة التي هي بصدد طرح المشكل على الوزارة لإيجاد حل أنسب وعاجل.

يذكر أن ثانوية النجاح بالزرارده التي افتتحها عامل إقليم تازة يوليوز الماضي شرعت مع بداية الموسم الدراسي الحالي في استقبال تلاميذ جميع المستويات الشيء الذي خفف الاكتظاظ بثانوية تاهلة وأعفى تلاميذ الزرارده من عبء ومخاطر التنقل إلى تاهلة.

* يوسف لخضر - الزرارده

اساتذة سد الخصاص بإقليم الصويرة يدقون ناقوس الخطر

على بعد خطوات من مقر عمالة إقليم الصويرة ، لايزال أساتذة سد الخصاص بإقليم الصويرة، المنضوون تحت لواء التكتل الوطني لأساتذة سد الخصاص يواصلون اعتصامهم المفتوح منذ 09/10/2012 أمام النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالصويرة ، وذلك من أجل لفت انتباه المسؤولين إلى ملفهم المطلبي. فرغم الخصاص المهول في الموارد البشرية الذي يعرفه قطاع التعليم خصوصا الابتدائي بإقليم الصويرة ، والذي لجأت السلطات التربوية بالإقليم لحله إلى ضم الفصول الدراسية بل إقفال عدد من الفرعيات ، ورغم كون المعتصمين أي أساتذة سد الخصاص اجتازوا مقابلات شفوية مع مفتشين تربويين وراكموا تجارب داخل القسم وأدوا طيلة سنتين مهامهم بكل تفان بشهادة المفتشين ومدراء المؤسسات التعليمية وكذا آباء وأولياء التلاميذ، وعملوا بموجب عقود لا تحترم مضامين مدونة الشغل ، ورغم كل ذلك لم تلاق هذه الفئة من الأساتذة سوى التنكر لمطالبها العادلة والمشروعة.

جدير بالذكر أن أساتذة سد الخصاص بغقليم الصويرة يطالبون منذ شهور من خلال عدد من الأشكال النضالية بالصويرة ومراكش بعدد من المطالب نجد على راسها التسوية الفورية لوضعيتهم الإدارية والقانونية ،احترام بنود مدونة الشغل في التعاقد معهم ، صرف أجورهم بشكل شهري إلى حين تسوية وضعيتهم وتمكينهم من الإستفادة من التوين المستمر على غرار باقي الفئات التعليمية .

ويذكر أساتذة سد الخصاص بالصويرة أنهم لن يرفعوا شكلهم النضالي ما لم يجلس معهم المسؤولون إلى طاولة الحوار من أجل إيجاد حل نهائي لمأساتهم لا سيما وأن غالبيتهم يتحملون مسؤولية عائلات وأفواه يطعمونها .

* الطيب أمكرود

وا أمازيغيتاه....وا ماستراه....؟

نظرا لما عرفته و تعرفه الأمازيغية من تحول نحو الرسمية في المغرب، فإن ذلك يواكبه حركية جامعية جد محدودة، إن على مستوى مسالك الإجازة أو الماستر، تهدف إلى تكوين الأطر القادرة على النهوض بالأمازيغية على المستويين الأكاديمي و العملي.

ونظرا لحداثة هذه التجربة فإنها تعاني القصور على عدة مستويات تحكمها عدة عوامل، تتأرجح بين ما هو ذاتي متعلق بأمور مثل نقص الموارد البشرية الجامعية على سبيل المثال لا الحصر و مثبطات موضوعية لها علاقة بالظرفية السياسية و صعود حكومة الاسلاميين - من أشد أعداء الأمازيغية في الأمس القريب - لتسلم مقاليد الحكم. هذه النقطة بالذات هي التي سنخوض فيها، و التي لها علاقة بالماستر على الخصوص.

صدرت في هذا الصدد من وزير التعليم العالي تعليمات تفيد أولا بحصر عدد الموظفين المسجلين في كل ماستر، ثانيا جعل الحضور "الجسمي" مسألة مصيرية للطالب، وفي محطة أخيرة استبعاد الموظفين من الماستر بشكل نهائي.

قد يتساءل البعض، و ما موقع الموظف من الاعراب هنا؟ الجواب يكمن في النتائج التي يتحصل عليها الموظفون و السمعة الطيبة التي يحظى بها جلهم داخل الجامعة، و بالتالي أحقيتهم الغير المشروطة في الولوج إلى هذا المسلك، وضرورة رفع الحيف الواضح الذي ينالهم.

فمن خلال تجربتنا الخاصة في هذا المجال، شهدنا بأم أعيننا كيف تمكن طلبة متواضعي المستوى (ليس عامة)، من كسب مكانة لهم في الماستر ، في حين تم استبعاد جواهر (آيت بها الحسين مثلا) كان ليحصل الشرف لأي ماستر لأن ينتمي إليه.

هنا نتساءل: ما الفائدة من هذا الاجراء سيدي الوزير إن كان سيفضي إلى هذا الحيف باسم الوظيفة؟ ألا يضرب هذا في الصميم معيار العلمية الذي تدعونه؟ ما الفائدة من امتحانات نهاية كل فصل إذا كان الحضور المستمر معيارا للكفاءة؟ ألا تعلمون سيدي الوزير أن هناك من الآليات ما يمكن الطالب من التعلم عن بعد؟ أم أن الحل السهل يتمثل في حرمان من لا يتمكن من الحضور من الحق في متابعة الدراسة؟ ألا يشبه هذا أن تجهز على مريض لأن علاجه يكلف غاليا؟

أوجه هذه الصرخة للسيد وزير التعليم العالي، و للسادة الأساتذة داخل مسالك الدراسات الأمازيغية، و كذلك لكل المهتمين بالشأن الأمازيغي عموما، لأن المتضرر الأول و الأخير من هذه الإجراءات ذات الهواجس الإقتصادية، هي الأمازيغية التي هي في أمس الحاجة لكل أبناءها في هذه الظرفية الحساسة بالذات.

* حمدان محمد
أستاذ حاصل على الإجازة في الدراسات الأمازيغية

المدرسة المغربية وأسئلة تعليم اللغة الأمازيغية

نظمت جمعية تيماتارين الثقافية والاجتماعية مائدة مستديرة حول موضوع : "المدرسة المغربية وأسئلة تعليم اللغة الأمازيغية" يوم السبت 20 أكتوبر بالمركب الثقافي الرايس سعيد أشتوك بمدينة بيوكرى .

بعد الكلمة الإفتتاحية لمسير المائدة المستديرة كانت البداية مع مداخلة الأستاذ الحسين إد بنهمو تحت عنوان :"اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية: الواقع والآفاق" استهلها بالحديث عن مرجعيات التدريس أو عن السياق التاريخي لهدا التدريس الذي تأتى بشكل رسمي سنة 2003 إلا أن هناك بوادر أخرى لتدريس اللغة الأمازيغية من طرف بعض الهيئات المدنية و كدا تجربة برنامج "مدرسة كوم"، مقدما تأريخا كرونولوجيا لتجربة التدريس الرسمي للغة الأمازيغية، بعرض لوضعية تدريس الأمازيغية خلال برنامجي الميثاق الوطني للتربية و التكوين وكذا البرنامج الاستعجالي. ثم انتقل لتشخيص واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية: إذ خلص إلى أنه واقع مطبوع بالفشل، ما تثبته حتى الإحصائيات الرسمية التي تؤكد على ضعف تدريس اللغة الأمازيغية، وكحل بديل أكد الأستاذ على ضرورة وآنية إحداث تخصصات تدريس اللغة الأمازيغية، إذ يرى في الأستاذ المتخصص مدخلا لإصلاح هذا الورش لتفادي إشكالات ضعف التكوين و صوريته وتجاوز عائق تقسيم الزمان المدرسي بين المواد .

المداخلة الثانية كانت للأستاذ لحسن دامولاي حول تدريس اللغة الأمازيغية بالمستويين الأساسي والجامعي: واقع وإكراهات، ركز في شقه الأول على واقع التعليم الأساسي الذي تؤطره مدرسة مأزومة لا تتوافق والواقع المغربي، إذ أن هذه المدرسة لم تنبني على قراءة واقعية ما جعلها مؤسسة على مبادئ لا تتوافق وهذا الواقع .

ثم انتقل للحديث عن أهم البرامج الإصلاحية الموجهة للمدرسة العمومية إذ أنها اتخذت منحى ترقيعي أدى إلى فشلها وأسقط المدرسة في دوامة إصلاح الإصلاحات (المجيء بالمخطط الاستعجالي، الذي فشل كذلك لإصلاح الميثاق الوطني للتربية والتكوين)

وبالإنتقال للشق الثاني من المداخلة الذي تناول واقع و إكراهات التدريس بالمستوى الجامعي، هذا الورش الذي انطلق معوجا سنة 2007 بكل من أكادير ووجدة ثم سنة 2008 بفاس، بدأ بداية متعثرة بكونه مسلك لا شعبة، وإنتهى بتخرج مئات الطلبة حاملين لإجازات لا موقع لها بسوق الشغل، وحتى إن توفرت منافذ الإدماج في الوظيفة فهي لا تتلائم أبدا وطبيعة التكوين بالنسبة لهؤلاء، في حين يتعالى الخطاب الرسمي متحدثا عن خصاص في ميادين تدريس اللغة الأمازيغية.

خلص الأستاذ لحسن دامولاي إلى أن مشروع تدريس اللغة الأمازيغية بالمستويين الأساسي والجامعي مشروع تغيب عنه الإرادة السياسية ويميزه اختلاق العراقيل من طرف أعداء هذا المشروع من القوى السياسية التقليدية و الإسلاموية، وحدد تجليات غياب الإرادة السياسية في مجموعة من النقاط من بينها : التراجع عن التعميمين الأفقي و العمودي، و كذا تغييب وحدة اللغة الأمازيغية بين الوحدات الديداكتيكية في موقع الوزارة الوصية و تغييبها كمادة يمتحن عليها في الامتحانات الاشهادية، علاوة عن غياب شعبة للدراسات الأمازيغية و الاكتفاء بالمسلك و انعدام منافد إدماج لخريجي هذا المسلك، فيما يطرح بشدة مشكل ضعف التكوين، تكوين الأساتذة و تكوين المكونين.

في الأخير أعطيت الكلمة للحضور من خلال مداخلاتهم التفاعلية التي استنكرت وضع تدريس الأمازيغية، و أجمعت على ضرورة مواصلة الجهود للدفع قدما بهذا المشروع، اد أنه قبل أي شئ هو استجابة لحق أساسي من حقوق الشعب المغربي.

* عن لجنة الاعلام و التواصل
محمد ايدسان - مصطفى أوسرار - المهدي مفتاحي

الجدوى من تدريس الأمازيغية : مقاربة حقوقية وتربوية

مع انطلاقة كل موسم دراسي جديد، ومع بدء كل محاولة لمواصلة الورش الكبير المتعلق بإدراج الأمازيغية بالمنظومة التربوية بمختلف أسلاكها، كثيرا ما يثار نقاش حول الجدوى من تعليم وتعلم اللغة الأمازيغية. وللأسف الشديد، فإن هذا النقاش غالبا ما يكون مغلفا بما هو إيديولوجي محض، رغم أن العصر لم يعد عصر إيديولوجيات، بعيدا كل البعد عن تناول مثل هذه المواضيع في إطار المقاربات الخاصة به، ولعل أبرزها المقاربة التربوية التي تبقى الإطار الأنسب لدراستها مادامت شأنا يهم المؤسسة التربوية. لا بل يزداد الأمر غرابة - مما يدعو إلى الشفقة أحيانا - حين يتم اتخاذ موضوع تربوي بامتياز:

تدريس الأمازيغية كمطية لتصفية الحسابات مع الحركة الأمازيغية بدعوى أنها تتبنى العلمانية أو تدعو إلى الديمقراطية على الطريقة الغربية والالتزام بحقوق الإنسان...! والأخطر في الأمر كذلك، هو رفض تدريس اللغة الأمازيغية بحكم مبررات واهية تصل أحيانا إلى: تكفير الناس خاصة الباحثين في مجال اللغة والثقافة الأمازيغيتين جهارا نهارا إعمالا لمبادئ محاكم التفتيش، نشر العنصرية والكراهية باستهداف الأمازيغ وثقافتهم، بث الإشاعات المغرضة من قبيل ربط تدريس الأمازيغية بمشروع تقسيم المغرب إلى دويلات والتي أصبحت بحكم تكرارها مجرد نكتة سمجة لم تعد تضحك أحدا...

الإقرار ب «اللاجدوى من تدريس الأمازيغية بالمغرب» يعتبر - بحق وحقيق- استمرارا واضحا لنهج جيوب المقاومة: مقاومة التغيير لغويا وثقافيا هذه المرة، ومحاولة لا غبار عليها للوصاية على المواطنين المغاربة لحرمانهم من الاستمتاع بالتعدد والتنوع اللغوي والثقافي الذي تحفل به بلادنا والتي حباها الله به مثلما حباها بتعدد في المناخ والأعراق والأجناس والتضاريس وغير ذلك، هذا التعدد الذي سيظل ميزة وسمة تميزان هذه البلاد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. هذا الإقرار بلاجدوى تدريس الأمازيغية والمستفز من النواحي القانونية والأخلاقية والتربوية، يثير كذلك الكثير من الغرابة في ظل توفر بلادنا - ولأول مرة في تاريخ المغرب المستقل- على ترسانة من المرجعيات القانونية الوطنية التي تصب في مجال الاعتراف الرسمي بتعددية مكونات الهوية المغربية بعد أن ترسخ الاعتقاد لسنوات طوال بأحادية الهوية الوطنية، الأمر الذي فوت على بلادنا فرصا حقيقية للتنمية باعتماد كل لغاتها الوطنية، وأوقعها في سلسلة من المآزق على مر التاريخ بسبب التنكر لهذه التعددية اللسنية والثقافية. وهو ما بدأنا نتفاداه تدريجيا مع إنشاء مؤسسة رسمية خاصة بالشأن الثقافي واللغوي الأمازيغي والاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية... إن إدراج اللغة الأمازيغية بالمنظومة التربوية المغربية يعتبر نوعا من تحقيق «الأمن اللغوي» للملايين من المواطنين والمواطنات المغاربة، بما يشكل كذلك استجابة للدعوة إلى حماية التعدد اللغوي والثقافي الذي يشكل بدون شك إرثا للإنسانية جمعاء. كما تندرج عملية الإدراج هاته في صميم القانون الدولي المعتمد على الكثير من الإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، وهو ما يتجسد في:

-1 ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واللذان يجعلان من محاربة التمييز وإقرار للمساواة في التعامل من مهام القانون الإنسان. ومن نافلة القول أن إقصاء الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية بمقتضى دستور يوليوز 2011 وبالمقابل اعتماد سلسلة من اللغات الأجنبية ترسيخ واضح للتمييز واللامساواة ومبادئ العدل والإنصاف.

-2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خاصة المادة السابعة والعشرين منه والتي ورد فيها: « لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم».

-3 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخصوصا مجموعة من فقرات المادة 13، ومنها الفقرة الأولى حيث « تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. إضافة إلى إلحاح ذات العهد في إحدى فقراته على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والإحساس بكرامتها وتوطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

-4 الاتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز، والمعتمدة من قبل هيئة الأمم المتحدة سنة 1965.

-5 التوصيات التي قدمتها مجموعة العمل التابعة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1982 حول الشعوب الأصلية، والتي جعلت من حماية حقوق الشعوب الأصلية مظهرا أساسيا لحقوق الإنسان وانشغالا مشروعا من لدن المجموعة الدولية.

-6 إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات الوطنية أو إلى الأقليات الدينية واللغوية والذي تم تبنيه من طرف الجمعية العامة سنة 1992، وتشير المادة الثالثة منه إلى الحق في التعبير عن الخصوصيات الثقافية وتنمية ثقافات ولغات هذه الأقليات، كما تحث على تعليم لغاتها والتدريس باللغة الأم مع إلزام الحكومات بالتعريف بتاريخ وثقافة ولغة وعادات الأقليات الإثنية.

-7 اتفاقية منظمة اليونسكو لسنة 1960 والتي تخص مكافحة التمييز في مجال التعليم.

-8 إعلان مبادئ اليونسكو المؤرخ في 02 نونبر 2001 والذي يشير إلى نفس الحقوق في إطار التعاون الثقافي الدولي.

لست أدري إن كان من يرفض تدريس اللغة الأمازيغية يؤمن بكل هذه المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والخاصة بحماية التعدد الثقافي واللغوي وصيانته بكل الوسائل والآليات الممكنة. من الملاحظ هنا أن الكثير من هذه الآليات الحقوقية تتحدث عن أقليات، فما بالك إذا تعلق الأمر بأغلبية صامتة هي الأمازيغ، ألا يستحقون أن تدرس لغتهم وتدمج في الإعلام والتعليم والقضاء وكل مناحي الحياة العامة ؟ أليسوا من دافعي الضرائب؟...فإذا لم يقتنع المعارضون بأهمية هذه الترسانة الحقوقية الكونية، يا ترى ماذا سيكون رأيهم بعد سرد سيل من الحجج ذات الطابع التربوي والتي تصب بمجملها في مجال منافحة تعليم وتعلم اللغة الأمازيغية باعتبارها ملكا لجميع لجميع المغاربة كما، هذه الحجج بأسسها النفسية والتربوية المتينة والتي تؤكدها استنتاجات الخبراء المختصين بعيدا عن كل غوغاء في مجال علوم التربية وعلم نفس الطفل والبيداغوجيا عموما. وهذا ما يتجلى في المعطيات التربوية التالية:

-1 تمثل اللغة الأمازيغية كلغة أم بالنسبة للفرد قيمة رمزية مركزية، لأنها تؤدي دورا مصيريا في تكوينه وتطوره المعرفي، في علاقته النفسية والوجدانية مع محيطه المباشر وفي تنشئته الاجتماعية.

-2 تعتبر اللغة الأمازيغية كلغة أم الوسيط الذي يربط به الفرد علاقات المودة والألفة مع الآخرين، وهي لسان القوم الذي يفتتح به الإنسان المغربي علاقته بالعالم ويعطيه معنى ويكون علاقته بالآخرين المحيطين به.

-3 اللغة الأم هي اللغة التي يعرف ويتعلم بها الفرد بشكل جيد، بواسطتها يتقن في نفس الوقت الكفاية اللغوية والكفاية التواصلية.

-4 يتمكن الطفل من تنمية - داخل لغته الأم- المكتسبات الأولية المفاهيمية واللغوية واكتساب كفاية مستعرضة أو ممتدة، مهارات القراءة والكتابة والحساب، مما يسهل عليه بالتالي اكتساب لغة ثانية.

-5 إن الإحساس الهوياتي المرتبط باللغة الأم يشكل مؤشرا قويا في العلاقة الوجدانية بهذه اللغة وينطلق من المكانة المتميزة التي تحتلها في تكوين شخصية الفرد وفي تمثل الهوية الجماعية.

-6 إن استعمال اللغة الأم في المدرسة يمثل ضمانا لاستمرارية النمو الوجداني، المعرفي والحركي للطفل.

-7 إن رفض اللغة الأم وإقصاءها في التعليم وفرض التثاقف بفرض النموذج اللغوي الأحادي سيخلق بدون أدنى شك لدى الأفراد إحساسا بكراهية الذات والعداوة والنفور المرضين.

-8 إن النموذج التربوي الديمقراطي المنفتح والمرتكز على القيم والأخلاق والقانون والأسس التربوية يفرض أن يغني الفضاء المدرسي المعرفة المكتسبة من قبل الطفل بلغة الأم، وذلك لتجنب الاختلالات النفسية المرضية من قبيل السكيزوفرينيا وبقية السلوكات اللغوية غير السوية إن لم نقل المنحرفة.

خلاصة القول: إن مشروع تعليم وتعلم اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية فضلا عن كونه يشكل استجابة لحق من حقوق المواطن(ة) المغربي(ة)، فإنه يتناسب تماما مع توصيات منظمة اليونسكو، لاسيما إذا استحضرنا أن الدورة 12 للمؤتمر العام لهذه الأخيرة سبق أن أوصت الدول الأعضاء باعتماد التربية باللغة الأم، واستحضرنا كذلك ما نادت به سلفا لجنة خبراء نفس المنظمة العالمية بضرورة إدخال اللغة الأم في النظام التربوي منذ السنوات الأولى للتمدرس واستعمال اللغة الأم للقضاء على الأمية. فاللغة الأم تضمن الاستمرارية والتواصل بين المحيطين الأسري والمدرسي، تضمن تحقيق شروط نجاح دخول الطفل إلى عالم سوسيولوجي جديد، تسهل اكتساب استراتيجيات التعلم، تلعب وظيفة الوسيط بين المرجع الثقافي الأسري والمرجع الثقافي المروج من قبل المؤسسة المدرسية...الخ. وعليه، فإن كل ناكر للحق في تعلم الأمازيغية والتعلم بها وفق مبادئ التعميم والإجبارية والتوحيد، لا يعتبر سوى جاحد.

* رشيد نجيب
باحث في ديداكتيك اللغة الأمازيغية

راكمت الحركة الأمازيغية بالمغرب تجارب نضالية مختلفة لبلورة مشروعها المجتمعي الديموقراطي الأمازيغي. فماهي مطالب الحركة الأمازيغية . ؟ وما هي اختياراتها الثقافية والسياسية بعد التعديل الدستوري الأخير . ؟وهل تتوفر الحركة الأمازيغية على مشاريع بدائل ديموقراطية ممكنة لبناء الدولة الأمازيغية. ؟

الحركة الأمازيغية بالمغرب : من الثقافي إلى السياسي

* ياسين عمران

* الإرهاصات الأولية لنشأة الحركة الأمازيغية

تظافرت عدة أسباب وعوامل سياسية و ثقافية وهوياتية أدت إلى بروز الخطاب الأمازيغي في الساحة السياسية المغربية، فبعد الإستقلال الشكلي الذي تمتعت به الدولة المغربية، هيمنت في المغرب إديولوجية سياسية وفكرية تدعو إلى إبادة اللغة والثقافة الأمازيغيتين، مقابل نشر التعريب و الحمولات القوماجية ذات النزعات العروبية في الإدارة والمرافق العامة، ومختلف مناحي الحياة. وعملت النخب العروبية على استغلال هيمنتها السياسية في تهميش الأمازيغية و التضييق على المكون الأمازيغي، وحرمانه من الحماية القانونية ومن الإعتراف الدستوري، بحيث أقصت الوثيقة الدستورية المغربية اللغة الأمازيغية من الإعتراف الرسمي بها كثقافة وطنية ولغة رسمية للبلاد، بل على العكس من ذلك، عملت الدولة المغربية على تكريس التبعية السياسية و الثقافية للمشرق، من خلال إنضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية، واختياره الإنغماس وراء أحلام القوى العروبية، مما شجع وتيرة التعريب بالمغرب انطلاقا من تعطيله للذات و العقل المغربيين المنتميين تاريخيا ووجدانيا إلى شمال إفريقيا الأمازيغية.

وبعد تنامي المد العروبي بالمغرب واستهدافه للغة والثقافة الأمازيغيتين، تحركت النخب والأوساط المثقفة المنتمية إلى المناطق الأمازيغوفونية في أواسط الستينات ونهاية السبعينات إلى خلق إطارات جمعوية تعمل على الدفاع عن التراث الشعبي ومختلف تمظهراته الثقافية لمواجهة المد العروبي، ولفك الحصار على التراث الشعبي الأمازيغي الذي عانى من التهميش و الإقصاء من طرف المؤسسات الرسمية و الحزبية المغربيتين.

وشكل حدث ثافسوت ن إيمازيغن بالقبائل في الثمانينات، شحنة نضالية للنخب المثقفة الأمازيغية أدى إلى تطور مهم في الخطاب الثقافي للمناضلين الأمازيغين، وبرزت في الساحة الثقافية شعارات أمازيغية ترفع لأول مرة في تاريخ البلاد كشعار الأمازيغية مسؤولية وطنية، و الوحدة في التنوع، إضافة إلى ربط الأمازيغية بالقضية الديموقراطية من خلال رفع شعار لا ديموقراطية بدون أمازيغية، مما أدى إلى بروز الخطاب الأمازيغي بالمغرب و ميلاد الحركة الأمازيغية .

* ميلاد الحركة الأمازيغية

تميز المناخ السياسي العام للمغرب، في أوائل التسعينات بالتضييق على الحريات العامة، وبقمع الأصوات الديموقراطية المؤمنة بالإختيار الحداثي، وفي ظل هذه الظروف الصعبة استطاعت الجمعيات الأمازيغية أن تصوغ ميثاق أكادير حول اللغة و الثقافة الأمازيغيتين سنة 1991 لتعلن عن ميلاد الحركة الأمازيغية بالمغرب كحركة وطنية تصحيحية تهدف إلى رد الإعتبار للأمازيغية بالمغرب، عبر دسترتها و إدماجها في كل مناحي الحياة العامة للدولة المغربية.

وعملت الحركة الأمازيغية على بلورة تصور أمازيغي، وبناء خطاب ديموقراطي يؤمن بالمساواة وبالتعدد و الإختلاف، وبالنسبية و الحداثة، وبحركية المجتمع و التاريخ. وتمكنت الحركة الأمازيغية من خلق العديد من الجمعيات الأمازيغية في مختلف المدن و القرى المغربية، مما أدى بالحركة الأمازيغية إلى هيكلة تنظيمها وخلقها لمجلس التنسيق الوطني سنة 1993، بغية التكتل والتوحد لتفعيل مضامين وبنود ميثاق أكادير، ولبلورة تصورات عملية لبناء الخطاب الأمازيغي ورد الإعتبار للشخصية الأمازيغية بالمغرب.

وفي ظل هذه الظروف أقدمت الداخلية المغربية على اعتقال مناضلي جمعية تيليلي بكلميما يوم فاتح ماي سنة 1994، بمناسبة مشاركتهم في مسيرات فاتح ماي ومطالبتهم برد الإعتبار للحقوق الثقافية و اللغوية الأمازيغية، مما أدى إلى تحرك واسع للحركة الأمازيغية لدعم معتقلي القضية الأمازيغية و الضغط على النظام المغربي للإفراج عن المناضلين الأمازيغيين، ليتم اطلاق سراحهم ولتعلن المؤسسة الملكية في خطاب العرش لسنة 1994 عن تدريس الأمازيغية و بث نشرة بألهجات الأمازيغية ً في محاولة لإحتواء المد التصاعدي للحركة الأمازيغية.

وبعد إعلان النظام المغربي عن نيته الشروع في إجراء تعديلات على دستوره، سارعت الحركة الأمازيغية إلى تقديم مذكرة إلى الديوان الملكي تتعلق بالتعديلات الدستورية لسنة 1996، تطالب فيها بدسترة الأمازيغية والإعتراف بها، غير أن الأحزاب السياسية المغربية و القوى المحافضة بالبلاد عرقلت المطالب الأمازيغية، وفرضت تصورها العروبي للهوية المغربية، لتتجاهل الوثيقة الدستورية لسنة 1996 المطالب الوطنية و الديموقراطية للحركة الأمازيغية.

وأمام إصرار الدولة المغربية و مؤسساتها الحزبية على تجاهل مطالب الحركة الأمازيغية بالمغرب، انتقلت الحركة الأمازيغية نحو التصعيد بخطابها، بعدما تمكنت من تدويل القضية الأمازيغية و تأسيس المكون الطلابي الأمازيغي -الحركة الثقافية الأمازيغية – بالجامعات المغربية، فأعلنت عن البيان الأمازيغي سنة 2000، والشروع في التحضير لمسيرة تاوادا الأمازيغية مستغلة الإنفراج السياسي بالمغرب و الإتساع النسبي لهامش الحريات العامة بعد وفاة الحسن الثاني، و إعلان القصر عن ً الإنتقال الديمقراطي ً و ً العهد الجديد ً، و ً المفهوم الجديد للسلطة ً، هذا التحول السياسي المهم في المغرب ساعد الحركة الأمازيغية على ممارسة المزيد من الضغط على السلطة الحاكمة للإعتراف بالأمازيغية.

وبعد تبني الحركة الأمازيغية للبيان الأمازيغي سارعت المؤسسة الملكية إلى الإعلان في خطاب أجدير 2001 عن إعترافها بالأمازيغية كمسؤولية وطنية، و عن إحداثها لمؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتدريس اللغة الأمازيغية.

وشكل حدث تأسيس ليركام مرحلة جديدة للحركة الأمازيغية بالمغرب، بحيث أدى إلى انقسام الحركة الأمازيغية على نفسها بين فريق مؤيد وآخر معارض للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بحيث اعتبر معارضو إيركام بأن الدولة المغربية تسعى إلى إحتواء الأمازيغية و إفراغ القضية الأمازيغية من محتواها النضالي و إقبار الملف الأمازيغي، مما أدى بًالجمعيات الديموقراطية المستقلة ً إلى رفضها التعامل مع مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بينما اعتبرت أطياف أخرى للحركة الأمازيغية بأن إيركام يعتبر مكسبا للحركة الأمازيغية.

* تسييس القضية الأمازيغية و بناء الحزب الأمازيغي المغربي

شكل عدم إعتراف الدولة المغربية برسمية اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي، إلى تحرك جزء كبير من مناضلي الحركة الأمازيغية نحو تسييس القضية الأمازيغية و البحث عن مداخل جديدة لبناء تنظيم سياسي أمازيغي قادر على بلورة المشروع المجتمعي الديموقراطي الأمازيغي، وعلى هذا الأساس يؤكد الفاعل السياسي الأمازيغي عمر إفضن عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي، بأن مرحلة تأسيس PDAM جاءت في ظرفية جد مهمة تشكل قطيعة بين ما هو ثقافي و ما هو سياسي، وبإعتبار أيضا، بأن الحزب الأمازيغي هو امتداد تاريخي للتنظيمات القبلية و الكونفيدراليات الأمازيغية والتي تمتد من نهر السينغال جنوبا إلى إسبنيا شمالا، ومن مصر شرقا إلى جزر الكناريا غربا. ويضيف إفضن بأن العمل السياسي الأمازيغي يدخل ضمن إطار مرجعية تمازغا و الإنتماء إلى الشعب الأمازيغي. فوثائق الحزب و أوراقه التنظيمية ومشروعه المجتمعي يستهل من معين الحضارة الأمازيغية، ومن الرصيد التاريخي للقبائل الأمازيغية وتبنيه للمذهبية الأمازيغية.

وطرح الحزب الأمازيغي بدائل سياسية تتمثل في تبنيه للقضية الأمازيغية، ولطرحه للبديل الفيديرالي القائم على دولة الجهات، وقد سبق للحزب أن راسل المؤسسة الملكية بخصوص التعديلات الدستورية، وعلى ضرورة ترسيم الأمازيغية في أي تعديل دستوري مرتقب، بل يرى العديد من المراقبين بأن الحزب يعتبر الوحيد الذي عبر عن موقفه السياسي من قضية الصحراء، واعتبر أن منح سكان الصحراء حكما ذاتيا موسعا هو الكفيل في بناء مناخ سياسي قائم على بناء الثقة و رد الإعتبار للصحراويين .

وحسب أحد قواعد الحزب الذي يعتبر بأن دينامية الحزب وقدرته على تجميع المناضلين الأمازيغ حول البرنامج السياسي و المشروع المجتمعي الأمازيغي، أدى بالدولة المغربية إلى تضييقها على الحزب و منعها لأنشطته، بعدما أصدرت في حقه حكما يقضي بحل الحزب ومنع أنشطته السياسية.

ويشكل حدث منع الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي حدثا غير مسبوق في تاريخ البلاد، بحيث لأول مرة تمنع الدولة المغربية الحزب السياسي الوحيد الممثل للأمازيغ من تأطير المواطنين وممارسة السياسة.

وحسب مناضلي الحزب فإنهم يعتبرون بأن قرار منع PDAM جاء للتضييق على الحركة الأمازيغية، ولفرملة أي تسييس مستقبلي للقضية الأمازيغية، لإحتواء مدها النضالي، ولإقبار الملف الأمازيغي وتحويله إلى مجرد مسألة تتعلق بما هو ثقافي فولكلوري محض.

* الإختيار الأطونومي للحركة الأمازيغية بالريف

مع إصرار الدولة المغربية في تجاهلها للمطالب الأمازيغية ، وفي إطار سياق وطني و إقليمي ودولي شهد مجموعة من التغيرات الجيو استراتيجية، تعالت أصوات المدافعين عن الإختيار الأطونومي بالريف شمال المغرب، حيث طالب المجتمع المدني الأمازيغي بالريف بمنح جهة الريف حكما ذاتيا موسعا، وفي هذا السياق يؤكد الأستاذ عبد السلام بلخدة رئيس جمعية ماسينيسا بأن التقسيم الذي اعتمدته الدولة المغربية لم يستحضر البعد الأمازيغي و الأسس التاريخية و اللغوية والثقافية المشتركة في تقسيمه للجهات، بل اعتمدت الدولة المغربية في تقسيمها للجهات على استبعاد العناصر الأساسية لتنمية الجهة، وموظفة للمقاربة الأمنية في تعاطيها مع ملف الجهوية السياسية، ويضيف بلخدة بأنه يضم صوته مع الأصوات الأخرى المطالبة بإحداث جهات منسجمة تتمتع بالخصوصية الثقافية و اللغوية والتاريخية المشتركة، وتتمتع بصلاحيات واسعة في إطار نظام فيديرالي قائم على التضامن بين الجهات.

ويعلق بلخدة على مشروع الجهوية المغربية بكونها جاءت مقرونة بملف الصحراء، مما يفقد محتواها الديموقراطي، لأن أصل المشكل حسب بلخدة مرتبط بغياب الدستور الديموقراطي، بالإضافة إلى إشكالية تنزيل الدستور المرتبط بحكومة يقودها حزبان – العدالة و التنمية و حزب الإستقلال- لهما عداء للأمازيغية و الجهوية الموسعة يضيف بلخدة.

ويدافع المجتمع المدني بالريف عن الإختيار الأطونومي إسوة بالنموذج الإسباني، الذي أعاد الإعتبار للحساسيات الثقافية واللغوية الكطلانية و الباسكية و الكاليسية، التي عانت من تهميش نظام فرانكو. فأنصار الحكم الذاتي بالريف، يرون بأن حكومة الرباط تعمل على استنزاف خيرات الريف، وتفكيك البنية الثقافية و اللغوية الريفية، لذلك يطالبون بفرض لغتهم الأمازيغية كلغة رسمية لجهة الريف، واقتسام السلطة مع حكومة الرباط في تتسيير جهة الريف في إطار الحكم الذاتي كما هو متعارف عليه دوليا.

* القومية الأمازيغية : الطريق نحو بناء الدولة الأمازيغية

بعد الحراك السياسي و الإجتماعي الذي قادته الحركة الأمازيغية بالمغرب و انخراطها في حركة 20 فبراير للمطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية وإقرار نظام ديموقراطي تعددي بالمغرب، أقدمت الدولة المغربية على الإستجابة للمطالب الأمازيغية في خطوة تاريخية، حيث أقر دستور الدولة المغربية على أن الأمازيغية لغة رسمية في انتظار القانون التنظيمي الخاص بتفعيل رسمية اللغة الأمازيغية.

وبعد الضجة التي أحدثها قرارمكتب مجلس البرلمان في منعه للأمازيغية في البرلمان المغربي، تحركت الحركة الأمازيغية نحو التفكير في بدائل استراتيجية بناءة تؤسس للمشروع المجتمعي الديموقراطي الحداثي، وعلى هذا الأساس يؤكد المناضل القومي الأمازيغي رشيد راخا على أن الحركة الأمازيغية تعيش أزمة عميقة، فقد كان بإمكانها طرح بديل سياسي ديموقراطي للدفاع عن مصالح الشعب الأمازيغي، لكنها لم تتمكن من بلورة تصورها ،وذلك راجع بالأساس إلى غياب الإديولوجية الأمازيغية، الشيئ الذي يؤدي بالتيارات السياسية المحافضة و المخزنية وتيارات اليسار إلى الإنتعاش بالأمازيغية واستغلالها خدمة لمشاريع القومية العربية و الإسلام السياسي. وبخصوص عدم تفعيل رسمية الأمازيغية يوضح رشيد راخا على كون إيمازيغن يفتقدون إلى قوة سياسية تمثلهم وتضغط في اتجاه فرض رسمية الأمازيغية على الدولة المغربية، ويضيف راخا بكون الحركة الأمازيغية لم تستطع استقطاب الطبقة المتوسطة على غرار التجارب السياسية الأخرى للأحزاب الإدارية و المحافضة، وبقيت الحركة الأمازيغية منحصرة فقط في استقطاب الشباب و المعطلين.

ويشدد راخا على أن القومية الأمازيغية هي المدخل نحو بناء الدولة الديموقراطية الأمازيغية وبلورة المشروع المجتمعي الديموقراطي الأمازيغي القائم على المساواة بين الرجل و المرأة و اللغات، و الإنتماء إلى الشعب و التاريخ الأمازيغيين، وعلى تبنيه للجهوية السياسية .

غيرأن بناء الدولة الأمازيغية بالمغرب يصطدم بجملة من المعيقات، لذلك يؤكد راخا بأن الوقت قد حان للدفاع عن تعديل دستوري مبني على الديموقراطية لأن الدستور ليس وحيا مقدسا، بل هو فقط وثيقة سياسية يمكن أن تعدل، و لذلك يشدد راخا على ضرورة فصل السلط، وفصل الدين عن الدولة، وبتبني مرجعية تامزغا لبناء كنفديرالية الدول الأمازيغية في شمال إفريقيا.

وفي السياق ذاته، قد تتبلور التصورات الفكرية والمذهبية للحركة الأمازيغية، لتتوهج من جديد، وربما قد يكون الإختيار القومي الديموقراطي هو البديل السياسي و الورقة الأخيرة المتبقية للحركة الأمازيغية لبناء الدولة الأمازيغية والمؤسسات الحضارية المنتمية إلى الشعب الأمازيغي كأمة ثقافية وحضارية.

الحركة الثقافية الأمازيغية : من النشأة إلى التنظيم

بقلم لحسن أمقران
أنمراي- تنجداد

اننا عندما نتحدث عن الحركة الثقافية الأمازيغية انما نعني بذلك نضال الفئة الجامعية أوالطلابية ورؤيتها لانتاج و تمرير الخطاب الامازيغي، ذلك المكون الذي يعتبر من بين أهم الاسس التي يقوم عليها العمل الامازيغي. هذا الجسم الذي أسدى ولا يزال خدمات جليلة للقضية الأمازيغية في ظل غياب الامكانيات والمنع التعسفي من المسؤولين و كذا تهديد السلامة البدنية من طرف خصومه الايديولوجيين.

نظرا للبس الذي نصادفه في التمييز بين مكونات الحركة الامازيغية، وتفاديا لتعميم المفاهيم وتدقيقا للجهاز المفاهيمي، لابد أن نركز على أن مصطلح «الحركة الثقافية الأمازيغية» يشير الى حركة محددة ومنظمة ومهيكلة وذات مواقف موحدة، انها تنظيم وطني وموقعي، له أدبيات واضحة وتصور شامل، وليس مجرد تجمع لمناضلين مختلفي المشارب كما هي الحال في الحركة الجمعوية الأمازيغية.

ففي سياق تصاعد الوعي الأمازيغي وتعدد التنظيمات المعبرة عنه، ظهرت الحركة الثقافية الأمازيغية عبر سيرورة تاريخية ونضالية أنضجت هذه الفكرة، ووفرت لها شروط الوجود وميكانيزمات الحياة، لتتبلور الفكرة وينبثق الإطار. بدأت الحركة الثقافية الأمازيغية على شكل مجموعات داخل مواقع جامعية في بعض الجامعات المغربية قبل أن تتبلور كتنظيم وطني قائم بذاته، في عدد من المواقع الجامعية المحددة في بداية التسعينات، ناهز 11 موقعا جامعيا، قبل أن يتوسع و يكاد يغطي كل الجامعات المغربية، وتأتى ذلك عبر سيرورة نضالية متواصلة ومستمرة رغم العراقيل والمعوقات، فقد ظهرت المواقع في فترات متقاربة نسبيا وكانت تحتفظ بخصوصياتها وتناضل حسب تصوراتها وأرضيتها بمعزل عن المواقع الأخرى للحركة بأشكال تنظيمية بسيطة، خاصة مع غياب التجربة الكافية في العمل الميداني في الساحة الجامعية، ونقص في التكوين السياسي والمعرفي، بل ان هناك صعوبة كبيرة في لم شمل المناضلين. وتكون مناسبة تنظيم الأيام الثقافية والإشعاعية فرصة للالتقاء وتبادل وجهات النظر بين مناضلي المواقع الجامعية، ليتم تنظيم لقاءات تنسيقية جهوية خاصة بين المواقع المتقاربة جغرافيا. وقد نجح مناضلو الحركة في تحسين قدراتهم التنظيمية، وخلق الحد الأدنى من الانسجام في خطابهم، وتدعيم آليات التواصل عن طريق تكثيف هذه اللقاءات خصوصا بعد منتصف التسعينيات، لينتهي الامر بخلق أرضية مناسبة للتفكير في توحيد هذه المواقع الجامعية على المستوى الوطني، وفرز هياكل تنظيمية مسؤولة، والعمل على ترقية النضالات وتحصين إطارها الموحد.

بعد البيان الوطني للحركة الثقافية الأمازيغية في نونبر 2000 والذي هم أولويات المناضلين ومواقفهم وأهدافهم تم عقد لقاءات وطنية موسعة ومنتظمة. وبعد وضع المعايير والشروط والقوانين والإجراءات الكفيلة بإنجاح هذه الخطوة ومناقشة المواضيع المتصلة انعقد اللقاء الأول بمدينة الراشيدية سنة 2001 بحضور مندوبي المواقع التابعة للحركة الثقافية الأمازيغية، وتمت صياغة تصور وطني أولي، وتوحيد الخطاب ولو بشكل نسبي، ووضع إجراءات تنظيمية ملزمة، ثم تدقيق الجهاز المفاهيمي، وتعميق النقاش في بعض المواقف والتصورات، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة وطنية للحركة الثقافية الأمازيغية، كما اتفق على عقد مؤتمر وطني كل سنة لتجديد الهياكل وتعميق النقاش، سعيا وراء تطوير الأداء النضالي وتجديد أسس الخطاب، وعرف اللقاء اصدار بيان ختامي تطرق إلى واقع الحركة الأمازيغية ومستقبلها، وتضمن مواقف الحركة ومطالبها وقراءتها للاوضاع داخل الساحة الجامعية، وتقييمها لمستجدات الساحة السياسية في المغرب، إضافة إلى عدة توصيات موجهة إلى المناضلين .

اللقاء الثاني انعقد بمدينة وجدة في مارس 2002 بحضور تسعة مواقع جامعية وتم فيه تقييم أهم إنجازات الحركة في الفترة الممتدة بين اللقاءين الأول والثاني والتداول في المستجدات على الساحة الجامعية، وتلك المتعلقة بالحركة الأمازيغية وطنيا ودوليا، كما تقرر اعتماد مشروع ورقة موحدة بشكل رسمي لتقدم إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقدته الحركة الثقافية الأمازيغية فعليا في أواخر يوليوز من سنة 2002 بمدينة الرباط. وقد ندد المؤتمر بكل المحاولات الرامية إلى احتواء القضية الأمازيغية والالتفاف على المطالب المشروعة التي لا تقبل التجزيء ولا المساومة اضافة الى تناول مطالب أخرى تهم الجسد الجامعي ككل. اللقاء الثاني هدف من جهة أخرى إلى خلق تنظيم وطني مستقل وموحد وفعال وديمقراطي يستجيب للتحديات الراهنة وآفاق المستقبل المنظور. في أبريل سنة 2003 انعقد اللقاء الوطني الثالث بمدينة أكادير ليكرس ويرسخ العمل الوحدوي، وكذا تقييم مختلف المستجدات، ثم آليات تطوير التنظيم الداخلي، بغية اتخاذ المواقف المناسبة من بعض الأمور والقضايا المستجدة، وتم تحديد آليات تفعيل «حركة أمغناس» التي تولدت عن مؤتمر الرباط والهيئة الوطنية للمتابعة، وانتخاب تنسيقية وطنية جديدة، ومتابعة تنفيذ ما تم الإتفاق عليه بين المواقع الجامعية للحركة الثقافية الأمازيغية، وغيرها من المواضيع. وبالنظر الى عديد الإنجازات والتحولات التي عرفتها الحركة الثقافية الامازيغية منذ نشوئها إلى الآن، يتأكد نجاح السيرورة النضالية للحركة، رغم أنها حديثة العهد بالساحة الجامعية إذا ما قورنت بالمكونات الأخرى. يمكن القول أن المجهود الذي بذله المناضلون من أجل تطوير الإطار وتجديده باستمرار في ظل أوضاع غير مواتية، وعراقيل كثيرة حالت دون تحقيق كل الأهداف، مجهود جبار أفضى الى جعل الحركة في حد ذاتها إضافة نوعية للساحة الجامعية، وليست مجرد اضافة رقمية إلى المكونات الطلابية الأخرى، فهي تحمل مشروعا مهما تروج له رغم كون العقلية الإقصائية سائدة عند بعض الأطراف، وكذا الفكر الإطلاقي الذي يبيح العنف بمختلف تمظهراته المادية واللامادية، إضافة إلى وجود قطاع واسع من الطلبة يحجمون ويرفضون السياسة والنضال علاوة على طابع الميوعة الذي يميز النقاشات بين المكونات.

من جانب آخر، استطاع مناضلو الحركة بنقاشاتهم المنطقية، وحججهم الدامغة وبخطابهم العلمي أن ينجحوا في نقد أسس الخطاب الإقصائي، والكشف عن خبايا هفواته وأخطارها، والتركيز على قضايا الشعب المغربي بالدرجة الأولى، وأصبحت القضية الأمازيغية هي الموضوع الأساس في جل النقاشات، وبدأت معظم المكونات الطلابية تتجنب المس بالأمازيغية أو الإنكار الواضح للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية. هذا وقد ربطت الحركة الثقافية الامازيغية نضالها بمبادئ «أوطم» (الجماهيرية، التقدمية،الديمقراطية، والاستقلالية) وأعرافها، و نبهت الى أن المنظمة لا ينبغي لها أن تكون مجرد دمية من العجين تطوعها القوى السياسية خارج الجامعة في ظل غياب الاستقلالية . والحركة حرة في اتخاذ قراراتها، وتحديد مواقفها وفق تصوراتها ورؤيتها للأمور، وربما تكاد تكون الطرف الوحيد في الساحة الجامعية الذي يطبق هذه الاستقلالية ويحافظ عليها، وهذا ما جر عليها نقمة وحقد بعض الجهات. هذا و يمكن تسجيل انجازات هامة للحركة الثقافية الأمازيغية في الجامعات المغربية وكذلك وسط الفئات الشعبية فرغم التضييق الذي يمارس على مناضلي الحركة استطاع هؤلاء زرع الروح من جديد في الانسان الأمازيغي.وهو الطرح الذي يزكيه ما يروج عنها، فالأمازيغ يتكلمون بلغة النضال و درجة الحماس الطلابي.

وفيما يخص دور الحركة الثقافية الأمازيغية في تفعيل العمل الجمعوي الأمازيغي، استطاع المناضلون ضخ دماء جديدة في شرايين العمل الجمعوي، مستثمرين التجربة التي راكموها في الساحة الجامعية من أجل تطوير العمل الثقافي الأمازيغي، فساهموا بشكل فعال في تأطير بعض الجمعيات وتحييدها عن بعض المساعي الضيقة، ووقفوا صمام أمان في وجه أية انحراف وأي محاولة لاحتوائها، كما بادروا الى تأسيس العشرات منها، إضافة إلى انخراطهم في معظم الجمعيات الأمازيغية الفاعلة، كما ساهمت الحركة في تطوير الأدب الأمازيغي بكتاباتها المختلفة، وفي احتضان المواهب الفنية الملتزمة وتشجيعها عبر فتح أبواب المشاركة أمامها في مختلف أنشطتها، كما عملت على تشجيع كل مبادرات التنسيق بين الجمعيات الأمازيغية إقليميا وجهويا ووطنيا، وذلك من أجل توحيد الصفوف والتعاون مع باقي الفاعلين الحقيقيين في مجال خدمة القضية الأمازيغية والثقافة الوطنية، وبناء المجتمع الديموقراطي.

ظلت الحركة مستقلة عن كل الأطراف بما فيها الجمعيات الثقافية الأمازيغية، بل تنفر من الجمعيات التي تعتبر «متحزبة»، أما باقي مكونات الحركة الأمازيغية المستقلة فتجمعها بها علاقات متميزة، وتتقاسم معها العديد من الأمور والقضايا. وقد سبق لمناضلي الحركة أن شاركوا في عدة لقاءات ومنتديات، وبالخصوص ما يتعلق بما تمخض عن لجنة البيان الأمازيغي، وأيضا في اللجنة الوطنية لـ «تاوادا» والندوة الوطنية حول إدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية، هذه الملتقيات وهذه اللجان المختلفة شاركت فيها الحركة بشكل فعال وساهمت في أعمالها بشكل واضح وجلي.

إن الحركة الثقافية الأمازيغية لا تزال تحدد مجموعة من العناصر والمبادئ التي تؤطر تصورها للواقع و لمظاهر الحياة العامة كالمرجعية الدينامية، أو بمعنى آخر، تتبنى القيم الإيجابية للحداثة والتي ساهمت في الرقي بالمجتمع البشري إلى ما هو أفضل، وتؤمن بالعقلانية، وبالعقل كآلية لفرز التراكمات المختلفة، وتحليل الواقع ودراسته للوصول إلى اقتراح الحلول المناسبة بعيدا عن الإسقاطات المتسرعة لمنظومات فكرية جاهزة. ان الأمازيغية في أدبيات الحركة قضية وطنية تهم جميع المغاربة، وهي قضية مصيرية وليست مجرد مسألة بسيطة أو سؤال يحتاج إلى جواب معين. إنها قبل كل شيء قضية تسمو عن أي اعتبار عرقي أو لغوي أو ديني أو غيره. فالأمازيغية تتفرع عنها أبعاد وتجليات متعددة (لغة، ثقافة، هوية، حضارة...) وهذا ما يعطي لها زخمها الحقيقي، وترابط أجزائها ومكوناتها. و ترى الحركة أن القرارات المتعلقة بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبتدريس الأمازيغية تعبر عن مدى التسرع في إنجاز مشاريع تحتاج إلى الوقت الكافي، وإلى الإعداد المحكم، والرؤية الاستراتيجية. والنية الطيبة وحدها لا تفي بالغرض في غياب محيط ملائم لتجسيد آمال الحركة الأمازيغية .

وخلاصة القول في هذا المجال، ترى الحركة أن مؤسسات الدولة تعاملت مع موضوع الأمازيغية بكثير من الحذر المبني على هواجس غير مبررة، بل تحاول الدولة دائما تسييج كل ما يتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية، وتضع عراقيل مستمرة أمام مكونات الحركة الأمازيغية بكل تلاوينها. و يمكن التأكيد على أن هذه الإجراءات والقرارات تظل مجرد محاولات أولية وخجولة للغاية، وبالتالي ضرورة تجذير النضال من أجل تحقيق كل المطالب المشروعة، وعدم السقوط في فخ الاحتواء الممنهج .

ان النظام السياسي المغربي في نظر الحركة الثقافية وبمختلف مؤسساته لا يعترف فعليا وبوضوح بقضية التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب، وإن فعل ذلك بشكل محتشم. وإدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية هو فقط محاولة لربح الوقت وامتصاص غضب الجماهيرالمغربية، واحتواء نضالات الحركة الأمازيغية والمجتمع المدني. وأغلب عناصر ومكونات المرجعية الرسمية تتحاشى الحديث عن الأمازيغية ، والأكثر من ذلك فإن ثنائية العروبة والإسلام لا تنفصل وتكون بمثابة شيء واحد في الخطابات الرسمية. فقد ظلت الحركة الأمازيغية تطالب باستمرار بإعادة الاعتبار للمركب اللغوي، الثقافي و الحضاري الأمازيغي كشرط ضروري لإقامة المجتمع الديمقراطي. ولم تفوت الفرصة يوما لتأكد على أن الديمقراطية كل لا يتجزأ، ولا يمكن أن تنحصر فقط في الحريات السياسية والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، بل ترتكز قبل كل شيء على «احترام إنسانية الإنسان المتجسدة في ذاتيته وكرامته، وهو وضع لن يتحقق دون احترام لغته وثقافته». إن الحركة الثقافية الأمازيغية منذ وعيها التقليدي في بداياتها الاولى عملت على تجديد الممارسة السياسية إذ انتفضت في وجه الثقافة والممارسة السياسيتين السائدتين التي كرستهما «الحركة الوطنية» عبر اديولوجية وثوابت الاستقلال الشكلي التي لم تول الأمازيغية أي اعتبار، وقد وضعت الحركة الثقافية الأمازيغية الثقافي من أولويات عملها على السياسي لكن هذا لم يمنعها من أن تواجه بعض الحقائق بما هو سياسي.ومن منظور الثقافة السائدة ،كان عملها الثقافي عملا سياسيا استفزازيا بل و مؤامرة في صالح الاستعمار.

الحركة الأمازيغية بالمغرب : عيون على المستقبل

محمد زروال / خنيفرة

راكمت الحركة الأمازيغية بالمغرب تجربة نضالية متميزة على الصعيدين الوطني والشمال إفريقي، وهذا ما جعلها من أبرز الحركات الاحتجاجية التي طبعت المشهد السياسي المغربي والمغاربي في العقود الأخيرة، وقد بنت نضالاتها من خلال التدافع والصراع مع كل قوى الرفض خاصة التيارات السياسية ذات التوجه القومي البعثي المتبنية للفكر اليساري، والتي ترى أن أي تقدم في المغرب رهين بإسقاط ما توصلت إليه دراسات المنظرين الاشتراكيين بالمشرق العربي، دون أن تكلف نفسها الغوص في عمق المجتمع المغربي والبحث في بنياته الثقافية و الذهنية والاجتماعية والاقتصادية، والتأسيس لحلول واقعية وملموسة من داخل الخصوصية المغربية، كما واجهت الحركة الأمازيغية ما يسمى بحركات الإسلام السياسي التي تعتبر كل نقاش خارج المرجعية الدينية الإسلامية زندقة وكفرا وإلحادا وفتنة وجبت محاربتها، ولو تطلب ذلك استعمال العنف. لا يجب أن ننسى صراع إيمازيغن مع المخزن المغربي الذي يوظف بدوره إيديولوجية الحركات الإسلامية أحيانا وإيديولوجية اليسار أحيانا أخرى لمواجهتهم. وهكذا فانطلاقا من موقع الحركة الأمازيغية في الساحة السياسية المغربية يمكن التخمين في إستراتيجيتها مستقبلا لتضمن نفس التألق والحضور الذي تميزت به في العقود الثلاثة الأخيرة.

إن أي إستراتيجية مستقبلية يمكن للحركة الأمازيغية أن تسطرها لابد أن تأخذ بعين الاعتبار أطراف الصراع التي أشرنا إليها سابقا، وذلك من خلال معرفة أسلوب وطريقة التعامل معها وأفاق اشتغالها وإمكانيات التحالف المؤقتة أو الدائمة، كل ذلك لن يتم إلا إذا تم ضبط العلاقة مع كل طرف ، وذلك ما سنحاول الوقوف عنده ولو بشكل موجز في العناصر التالية :

* الحركة الأمازيغية واليسار بالمغرب وفرص التحالف : كل من ينطلق من النسق الفكري والإيديولوجي للحركة الأمازيغية بالمغرب ويتعمق في أطروحاتها السياسية سيكتشف لا محالة أن خلافها مع اليسار ليس إلا مزايدة سياسية للطرفين من جهة، ومن جهة أخرى يمكن تفسير الخلاف بعجز بعض مثقفي اليسار عن مراجعة أفكارهم والقبول بمبدأ النسبية الذي يتبنونه في أفكارهم، فما « نعتقد» اليوم أنه صحيح قد نكتشف في الغد أنه غير صائب، وفي مثل هذه المواقف نحتاج إلى الجرأة للإعتراف ، و لتحقيق تلك الغاية لابد من استحضار العقل، وهذا الأخير يخضع للمنطق العلمي المبني على الحجج والبراهين العلمية التي تظل بدورها نسبية خاصة في حالة تغير الزمن والمكان. ومن هذا المنطلق أرى أن سوء التفاهم بين بعض مناضلي اليسار والحركة الأمازيغية مرتبط بعقدة التوابث والمقدسات الفكرية والإيديولوجية التي لم يستطع بعض الرفاق التمرد عليها رغم أن التاريخ أثبت سقوطها.

يشكل المثقف والمناضل اليساري أقرب المكونات السياسية إلى الحركة الأمازيغية لأن ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما ، فمحور اهتماماتهما مرتبط بالدفاع عن العلمانية والتقدمية والحداثة، واحترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، فالعدو بالنسبة للأمازيغي واليساري واحد، تمثله الرجعية والاستبداد مهما كان مصدرهما، وهذا العدو المشترك يحتم عليهما الاشتغال وفق تصورات موحدة وفي إطار تشاركي يضمن الاعتراف المتبادل لمواجهة القوى الظلامية و وسياسة المخزن الإستبدادية. ولتحقيق ذلك وجب الاهتمام بالقطاع الشبابي الأمازيغي واليساري من خلال محاولة تقريب وجهات النظر بينهما، والتأسيس لعلاقة جديدة بين التيارين خاصة في الجامعة المغربية وكافة القطاعات الشبابية الأخرى ، لأن ما نسمعه من أخبار في الحقيقة يجعلنا ندق ناقوس الخطر ، لقد اعتقدنا مع نهاية التسعينيات أن لا مجال للعنف داخل أسوار الجامعة لكننا نفاجأ بعودته بقوة في السنوات الأخيرة، وأصبح البعض يتحدث عن قصد وعن غير قصد عن حرب للعصابات بين طلبة التيارين، ولتجاوز هذه الإشكالية يجب على رموز وزعماء كلا التيارين التدخل بشكل فوري لإنهاء هذه المهزلة لأن المخزن وحده من يستفيد من ذلك التطاحن.

إن إستراتيجية التعامل مع اليسار المغربي تسير في اتجاه التحالف والاستمرار على نهج حركة 20 فبراير التي قدمت إجابة واقعية على هذه الإمكانية، ولم لا تطوير صيغه في كل الأشكال الاحتجاجية الأخرى في كل المواقع لممارسة ضغط أكبر على المخزن في زمن كثر فيه المطبلون لسياساته.

* الحركة الأمازيغية والإسلام السياسي وضبابية الأفق : ظلت مواقف حركة الإسلام السياسي متطرفة تجاه الأمازيغية منذ ظهورها كقضية للنقاش العمومي، وتجلت هذه المواقف في اعتبار بعض تياراتها بأن الأمازيغية ضرة للغة العربية المقدسة التي نزل بها القران ولغة أهل الجنة، وأظن أن المعارك الشرسة التي خاضتها الحركة الأمازيغية على المستوى الفكري كانت مع الحركة الإسلامية مقارنة مع التيارات اليسارية. لقد اعتبر الإسلاميون الحديث عن الأمازيغية فتنة ودعوة للتفرقة بدعوى أن الإسلام يجمعنا، ويتناسون أنه لا يمكن الحديث عن مرجعية دينية إسلامية بدون سياسة عروبية ، فمفكروهم الكبار يتحدثون عن العروبة والإسلام وليس عن الإسلام والعروبة، أي أن الا شعورهم يؤمن بأن كل مسلم فهو عربي، وهي معادلة لم ينجحوا في إسقاطها على عدة بلدان تبنت الدين الإسلامي من قبيل بلاد فارس وأندونسيا وباكستان وتركيا.

انطلاقا من مواقف الحركة الإسلامية من الأمازيغية يمكن الحديث عن استحالة للتحالف بين الطرفين، لأن الاختلاف عميق على المستوى الإيديولوجي، لكن هذا لا يعني أن الاشتغال بآليات الإسلاميين غير ممكن، فهم يركزون على الخطاب المباشر والنزول إلى الميدان. ومن بين أخطاء الحركة الأمازيغية أن نضالها ذو صبغة نخبوية في حين نجد نشطاء الحركة الإسلامية أو المتعاطفين معها ينتمون لكل الفئات الاجتماعية،وهذا ما يجب التركيز عليه في المستقبل لضمان استمرار النضال الأمازيغي وأعني النزول للشارع والتغلغل في التنظيمات المهنية والأحياء الشعبية، وتجنب الحديث عن موقف الحركة الأمازيغية من التدين لأننا في الحقيقة فقدنا مئات المناضلين بسبب تسرعنا في الحديث عن هذا الموضوع أثناء انتقادنا للسياسة العروبية فالمواطن البسيط أو الطالب بل وفئة ممن نعتقدهم مثقفين لا يقبلون النقد اللاذع للسياسة العروبية لأنهم يعتبرون ذلك استهدافا للإسلام وللغة القران، ولتجاوز هذا الإشكال أعتقد أنه يجب توخي الحذر من طرف مناضلي الحركة عند الحديث عن الأمازيغية كتصور فكري وكمشروع مجتمعي يتبنى العلمانية والحداثة كمرتكزات أساسية.

وفي المقابل يجب التركيز على مناقشة المشاكل اليومية للمواطنين بما فيها المشاكل الاقتصادية ومحاولة ربطها بالأمازيغية، فمعاناة المغاربة الناطقين بالأمازيغية مع موظفي القطاع العمومي في القضاء والصحة والداخلية كافية لإقناعهم بضرورة حضور الأمازيغية في الخدمة العمومية بالمغرب، وبالتالي ضرورة الدفاع عن ذلك بكل حماسية، نفس النقاش يمكن فتحه حول وضعية الأمازيغية في الإعلام العمومي.

إن مستقبل العلاقة بين الحركة الأمازيغية والحركة الإسلامية بالمغرب يكتنفه الغموض بسبب اختلاف المرجعيات خاصة وأننا في عهد حكومة يقودها حزب إسلامي كانت مواقفه ولا زالت غير واضحة تجاه الأمازيغية، لكن لا يجب التشاؤم فحزب العدالة والتنمية سقط في فخ المخزن ولن يكون عمره أكثر من ولاية واحدة في الحكم، وهي فرصة لكل الديمقراطيين ولكل من فقد أمله في الحزب الإسلامي لمراجعة أوراقه والبحث عن بديل حقيقي يستثمر معطيات الخصوصية المغربية دون إسقاطات طوباوية.

* الحركة الأمازيغية والمخزن ،هدوء ما قبل العاصفة : تغيرت مواقف المخزن بخصوص القضية الأمازيغية بوثيرة سريعة وغير منتظرة في العقدين الأخيرين، وطبعا لم تكن تلك التنازلات تعبيرا عن «جنوح» مخزني نحو الديمقراطية، لكنها كانت استجابات تكتيكية لضغط الشارع الذي واصل الاحتجاج على جميع الجهات، كما أن المخزن لا يريد أن يسمع تأنيبا من أصدقائه في الخارج وبالتالي يحاول ما أمكن تلميع صورته ويسعى لتمثيل دور الريادة على صعيد دول الجنوب من حيث البناء الديمقراطي ولو بشكل مزيف.

* إذا كان المخزن يلعب على وتر تهدئة الشارع العام، وإرضاء الأصدقاء والحلفاء وضمان تعاونهم وسكوتهم على بعض الزلات، فإن الحركة الأمازيغية يجب أن تسير في نفس الخطى القديمة مع تصعيد أشكالها الاحتجاجية السلمية للمطالبة بتحقيق الديمقراطية والكرامة، طبعا بشكل تشاركي مع كل الفعاليات الديمقراطية، كما يجب فضح الممارسات غير القانونية والأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب المغربي على جميع المستويات، وذلك عبر تكثيف الحضور في الملتقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والاشتغال أكثر على مستوى الإعلام الالكتروني لأنه أصبح في الحقيقة المعارض الأول لكل الأنظمة الديكتاتورية في العالم.

* هناك جانب آخر لا يجب أن تغفله الحركة الأمازيغية في المستقبل وهو ما يتعلق ب « أمازيغ المخزن» فالكثير من المحسوبين على الحركة الأمازيغية ليسوا في الحقيقة إلا «بيادق» في يد المخزن يحركم بالطريقة التي يشاء ، ويسخرهم لإعاقة النضال الأمازيغي الحقيقي، فهؤلاء ينفذون سياسة المخزن من داخل بعض التنظيمات الأمازيغية ويعملون على تأجيل الإشكالات الحقيقية للقضية الأمازيغية عبر نقاشات جانبية مرتبطة في الغالب بحسابات شخصية، تجعلنا نعود إلى الوراء بسنوات كثيرة. وبالتالي فإن من واجب كل أمازيغي غيور على أمازيغيته وعلى الديمقراطية أن يكشف ممارساتهم ويفضح ألاعيبهم الدنيئة لأنه لا يمكن أن نواصل المعركة وأعداء قضيتنا مندسون بيننا.

منع الأسماء الأمازيغية يطال أبناء ورزازات

حسن كجوط - ورزازات

رغم التنصيص على الثقافة و الهوية الأمازيغية رسميا في الدستور الجديد، و مصادقة الدولة المغربية على العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية، المتعلقة بالحقوق المدنية، والحريات الأساسية التي من حق أي مواطن أن يتمتع بها، و المصادقة على الحقوق التي تنادي بها القوانين و الأعراف الكونية التي سبق للمغرب أن وقع عليها، منها حقوق الطفل التي تنص على أن من حق الآباء اختيار أسماء لأبنائهم، و تقول مادتها الثانية : "تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية، وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم". أما المادة السابعة فتذكر: "يسجل الطفل بعد ولادته فورا، ويكون له الحق منذ ولادته في الاسم والحق في اكتساب الجنسية".

رغم كل ذلك تعددت الشكايات خلال الستة أشهر الأخيرة(أي عمر الحكومة الجديدة) حول حضر تسجيل الأسماء الأمازيغية في كناش الحالة المدنية، حيث لازال الكثير من الآباء و الأمهات المغربيات سواء داخل الوطن أو خارجه يخوضون معارك قاسية من أجل الاعتراف لهم بحقهم المشروع في تسمية أبنائهم بالأسماء التي تنسجم مع ثقافتهم و هويتهم الأمازيغية.

فبعض موظفي مكاتب الحالة المدنية المغربية داخل الوطن و خارجه لازالوا يمارسون العنصرية والتمييزية ضد الأمازيغ، وذلك سيرا على نهج قانون منع الأسماء الأمازيغية، الذي ورثوه من مذكرة وزارة الداخلية الأسبق ادريس البصري، و رئيس المؤسسة التي تحمل اسم اللجنة العليا للحالة المدنية عبد الوهاب بنمنصور، و التي تشير إلى أن جميع أسماء المواليد الجدد يجب أن تكون من أصل عربي مشرقي أو إسلامي فقط كي يتم قبولها في السجلات الرسمية لوزارة الداخلية.

وصل مسلسل منع الأسماء الشخصية الأمازيغية هذه المرة إلى مدينة وارزازات، فبعد حرمان تسجيل اسم "سيمان"، بنفس المدينة يوم الاثنين 2 شتنبر 2012، ها نحن أمام ضحية أخرى من ضحايا المنع التعسفي الذي يطال الأسماء الأمازيغية في المغرب، إنه السيد لحسن أوهرى الذي رزق ب بمولود أنثى يوم 20 شتنبر 2012 بمدينة وارزازات، اختارا له من الأسماء الأمازيغية الأصيلة تيمنا بأسماء أجداده ورموز تاريخه، اسم سيليا"silya " ، و هو اسم لملكة أمازيغية حكمت تامازغا في القرون الوسطى، لينضاف إلى لائحة الأسماء الشخصية الأمازيغية كـ : ديهيا، نوميديا، ماسين، تكفرناس..

فبعد سبعة أيام تقدم السيد لحسن أب المولود الجديد لتسجيله في كناش الحالة المدنية إلا أنه فوجئ من موظفة بقسم الحالة المدنية ببلدية ورزازات، برفض طلب تسمية المولودة، وعدم السماح بتسجيل اسم سيليا بذريعة عدم إدراج الاسم ضمن لائحة الأسماء المنصوص عليها في المذكرة البصرية، واستهزأت هذه الموظفة بالأب قائلة : هل هذا اسم شلوح؟ و رد عليه ب: لا يا سيدتي هذا الاسم هو اسم أمازيغي و سأتشبث بتسمية ابنتي بهذا الاسم مهما كلف الأمر..

هذه الخروقات و الاستفزازات تعطي دليلا قاطعا يؤكد أن السلطة المغربية مستمرة في سياسة التعريب للمجتمع المغربي، وممارسة أساليب الإقصاء والتهميش للثقافة والحضارة الأمازيغيتين و محاربتهما.

قراءة في مفاهيم : الأمازيغية، الشعوب الأصلية، الهوية والتدويل

* مفهوم الأمازيغية: يرتبط مفهوم الأمازيغية بلغة وثقافة ذات وجود وامتداد تاريخي عميق يفوق 33 قرنا، وجغرافي شاسع يمتد من الحدود المصرية (واحة سينا) شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط شمالا إلى بوركينا فاصو جنوبا على مدى شمال إفريقيا، ويحمل العديد من المميزات والخصائص التي تؤكد مقوماته واختلافه عن بقية اللغات والثقافات، كما تدل على ذلك حياة الإنسان الأمازيغي بالمغرب، ومختلف إنتاجاته من الآثار والطقوس والتدابير التي عبر ويعبر من خلالها عن وجوده الاجتماعي والثقافي. وإذا كانت التغييرات التي لحقت مفهومي الثقافة والسلطة ترتبط بتطور الفكر والعلوم الإنسانية المعاصرة، فإنه بالنسبة للأمازيغية أيضا على مستوى نشأة التسمية والمفهوم وتطورهما، فإن الدور الهام الذي قامت به العلوم الانسانية في تكوين نخبة ناشئة وظفت مقاربات تستند إلى التاريخ والأنثربولوجية واللسانيات والسياسة، وذلك في كشف مختلف المغالطات والتحاريف في التاريخ الرسمي، وفي التصورات المنسوجة حول الكيان المغربي والمفاهيم المرتبطة بخلفيات إيديولوجية كالهوية واللغة والوحدة والوطنية. وبذلك أصبحت الأمازيغية عنوانا لحساسية مجتمعية ووعي ثقافي وسياسي معاصر، أفرزه سياق تطور المجتمع وتغير بنياته ونظامه المؤسساتي والاجتماعي خاصة بعد الانتقال من الوعي التقليدي إلى الوعي الحديث، وظهور أشكال جديدة ومركزية لسلط وخطابات وأنظمة التنشئة والتعليم والإعلام في فضاء الحياة العامة غداة الاستقلال، وفي هذا السياق تأسس خطاب معرفي وحركي تصحيحي واحتجاجي أظهر المكانة الحقيقية التي تحتلها الأمازيغية لغة وثقافة وهوية في الفضاء العميق للحياة الاجتماعية، وعبر تاريخ البلاد، وأظهر حجم الإقصاء الذي تعاني منه على مستوى مجالات الحياة العامة ومؤسسات الدولة. كما ظهر شعراء وموسيقيون وكتاب، وتنامى النقاش العلمي والحقوقي وتقوى النسيج الجمعوي وتعددت مسارات التداول، مما أفضى إلى تبوء الأمازيغية لحضور ووضع احتجاجي وإنتاجي في فضاء الصراع الثقافي، وإذا كانت الأمازيغية قد انتزعت اعترافا رسميا على مستوى الخطاب كمكون أساسي، سواء من لدن الدولة أو بقية الأطراف السياسية والحركية الحاضرة في فضاء المجتمع، فإنه على مستوى الفعل الثقافي والاجتماعي الملموس، وتحقيق أهداف الحركة الأمازيغية على أرض الواقع، تتأكد تلك الشبكة الإستراتيجية مواقع السلطة التي تحول دون تقدم الأمازيغية والأشكال التي تؤسس بها لخطابها ومشروعها المجتمعي، وعلى هذا الصعيد بالذات، يطرح سؤال الأمازيغية والسلطة الثقافية بالمغرب.

فإستراتيجية السلطة المهيمنة وممارستها تتم عبر ثلاثة مواقع أساسية: مجال التربية والتكوين، وما يرتبط به من تنشئة وتعليم معرفيين وقيميين، ثم المجال الثقافي العمومي، وما يشكله من مؤسسات وآليات الإنتاج والنشر والتلقي وفضاء ممارسة الحريات العامة والإعلام، وأخيرا مجال التبادلات الاجتماعية والرمزية العامة، خاصة المحلية والشعبية، وما يرتبط بها من أشكال تكوين التمثل والاعتقاد.

* مفهوم الشعوب الأصلية: جاء في مذكرة الاستعراض الفني لمشروع إعلان الأمم المتحدة بشؤون حقوق الشعوب الأصلية أن خوسي مارتينيز كوبر المقرر الخاص للجنة الفرعية كتب في دراسته ما يلي «تتسم المجتمعات والشعوب والأمم الأصلية بأن لها استمرارية تاريخية مع المجتمعات السابقة على عهد الغزو والاستعمار التي تطورت في أقاليمها «وتصمم على أن تطور وتخلف أجيالها المقبلة في الأقاليم التي توارثتها عن أجدادها وهويتها الاثنية باعتبار ذلك يمثل أساس وجودها المستمر كشعوب وفقا لأنماطها الثقافية، وتتكون هذه الإستمرارية التاريخية من استمرار واحد أو أكثر من العوامل التالية:استمرار لفترة زمنية مطولة قد تمتد لتصل إلى الوقت الحالي إلى احتلال أراضي متوارثة عن السلف أو جزء منها على الأقل ووجود سلسلة نسب مشترك مع السكان الأصليين في هذه الأراضي والثقافة بشكل عام أو في مظاهر معينة وأخيرا اللغة (سواء كانت تستعمل كلغة مخاطبة فقط أو كلغة أم كوسيلة معتادة للاتصال في البيت أو الأسرة أو كلغة رئيسية مفضلة أو معتادة أو عامة أو عادية). وقد هيئت رئيسة مجموعة عمل الأمم المتحدة حول السكان الأصليين دراسة مفصلة حول مفهوم الشعوب الأصلية اعتمدت العناصر أعلاه ولكنها تجنبت تعريف الشعوب الأصلية غير أنها أضافت معيار التعريف الذاتي ويبقى السؤال المطروح حول هذا المفهوم عن إمكانية اعتبار الشعب الأمازيغي من الشعوب الأصلية.

والأمر هنا لا يتعلق بالاعتقادات الشخصية أو الفردية بل الأمر يتعلق بالتاريخ والمعايير والواقع وبالشروط التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة لاستعمال كلمة الشعوب الأصلية .

بالنسبة للتاريخ وبدون أي جدال بين المؤرخين والباحثين، نجد هؤلاء يؤكدون أن الشعوب الأمازيغية هي الشعوب الأصلية في شمال إفريقيا، وهذا شيء كان يدرس لأطفال المغرب منذ مدة طويلة أما بالنسبة للمعايير المعتمدة لاستعمال لفظ الشعوب الأصلية فإنها كانت محل نقاش واسع بين المنظمات والخبراء وممثلي الحكومات لمدة عشرين سنة بداية من عام 1982، هذه النقاشات توجت بتوافق أغلب المشاركين على مجموعة من المعايير تتعلق بالتاريخ والثقافة واللغة والحضارة ويبقى أبرز معيار اعتمدته الأمم المتحدة هو معيار التعريف الذاتي الذي تعبر عنه تلك الشعوب من خلال منظمات أو جمعيات أو جماعات، وقد واصلت الجمعيات الأمازيغية في شمال إفريقيا وبلدان الساحل حضورها وتعبيرها عن كونها منبثقة من الشعوب الأصلية الأمازيغية وذلك منذ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا 1993.

الأمازيغية هل هي قضية أم مجرد مسألة؟

من النقاشات التي أثيرت حول الأمازيغية هي عما إذا كان الامر يتعلق بشيء يمكن اعتباره قضية، أم أن ذلك يتعلق بمجرد مشكلة ثقافية ولغوية لا تعدو أن تكون مسألة حقوقية.

فأصحاب الرأي القائل بأن الأمازيغية هي قضية، يرجعون إلى كونها تتعلق بشعب يعود تاريخه لآلاف السنين مستندين بذلك على معيار التاريخ على اعتبار أن الأمازيغية ضاربة بجذورها في عمق التاريخ، كما يعتبرون أن الأمازيغية لها امتداد في الماضي والمستقبل ويعتبرونها كذلك قضية شعب يدافع على وجوده على امتداد جغرافي شغل الشمال الإفريقي بأكمله منذ عصور سحيقة في القدم، ويدافع على ثقافة ولغة مشتركة بين السكان المغاربيين من موريتانيا عبر المغرب الكبير إلى جنوب مصر وشمال النيجر ومالي ومناطق أخرى من بوركينافاصو . هذا الشعب الذي كان دائما في نضال وصراع مستمر للحفاظ على أرضه وثقافته ضد كل التدخلات الأجنبية ولذلك فإن الشعوب الأمازيغية تعد من الأقوام الأصلية العريقة التي لم تتعرض للتهجير عن أرضها أو استقدمت من غيرها من أراضي المعمور .

أما القول بأن الأمازيغية لا تتجاوز أن تكون مجرد مسألة، فإن أصحابه يستدلون على رأيهم بكون المطالب الأمازيغية لا تعدو أن تكون مطالب لغوية وثقافية لا تستحق أن تشكل قضية. وهذا الأمر قد ينطبق على مطالب الحركة الأمازيغية في بداياتها الأولى قبل ميثاق أكادير. أما بعد هذا الميثاق فقد عرفت مطالب الحركة الأمازيغية تطورا كبيرا تجاوزت من خلاله ما هو ثقافي ولغوي إلى ما هو سياسي من قبيل الحق في تقرير المصير والحق كذلك في المشاركة في السلطة .

وإذا كان العمل الذي تقوم به الحركة الأمازيغية يستهدف إعادة إنتاج تاريخ شمال إفريقيا بشكل يمنح الأمازيغية المكانة التي تستحقها وليكون هذا التاريخ تاريخ شعوبه وتاريخ أبطاله السياسيين ومفكريه طيلة العصور والأحقاب.ورد الاعتبار للرموز الفكرية والسياسية الوطنية بغض النظر عن إنتاجاتهم الفكرية والإيديولوجية والدينية، لأنها بمجملها هي التي خلقت وبنت أمجادها، بإبداعاتهم الفكرية ونضالهم السياسي عبر العصور ، فإن هذا الأمر لا يمكن التعبير عنه بلفظ «المسألة» وبما أن «المسألة» هي عبارة عن مشكل معقد لبعض الأطراف . فإن الأمازيغية ليست مشكلا معقدا بل هي قضية شعب يحتاج إلى ممارسة حقه في تقرير مصيره وبذلك ينتهي أي إشكال بشأنها وذلك بإقرار ديمقراطية حقيقية تمارس بموجبها جميع الجماعات والتيارات حقوقها في المشاركة في السلطة وحماية ثرواتها والاستفادة من مواردها الطبيعية والمشاركة في القيم.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن معادلة الأمازيغية هل هي قضية أم مسألة تطرح في الغالب على مستوى البعد المفاهيمي، بحيث تختزل الأمازيغية في هذا الإطار وفق التصورات المرتبطة بالشخص الذي ينظر إليها. غير أن السياق التاريخي يبقى الفيصل في حل هذه المعادلة. فالقضية الأمازيغية هي قضية كبيرة ولها أبعاد مختلفة، لذلك لا يمكن حصرها في أنها ظاهرة قد تكون عابرة او قد تكون مسألة من المسائل الجانبية، لذا فالأمازيغية قضية من القضايا الكبرى في وطننا الأمازيغي.

* مفهوم الهوية: انه لم يكن مقبولا ولا ممكنا لأي شخص له أدنى إطلاع على الفكر والعلوم الإنسانية الحديثة أن يعتقد في مفهوم الهوية المطلقة أو المتجانسة أو الوحدوية أو الثابتة حيث أن العديد من الثقافات والطروحات الفكرية والنقدية التي ميزت الخطاب الفلسفي والعلوم الإنسانية المعاصرة، تكفلت بكشف وهم وميتافيزيقا هذا الفهم، وبتوضيح الطابع التعددي والنسبي والمتغير للهوية، واقترانها بتحولات وديناميكية الثقافة والوجود، فالكائن والوجود سواء في أبعاده وجوانبه الاجتماعية والثقافية أو في ماهيته الفكرية والانطولوجية، هو تكتيف ينطلق من الاختلافات ويتغذى من التبادل وديناميكية المغايرة والتعدد، وهذه الحقيقة تأزم كل إيديولوجية تروم بسط سيطرتها باسم هوية معينة، وفرض هوية السلطة عبر سلطة الهوية.

إنه من الواضح ومن المتفق عليه على المستوى النظري على ما يبدو أن الهوية لا تتحدد من خلال بنية أبدية، بل هي محكومة بعلائق متقاطعة في الزمن والفضاء والثقافة التي تهيكل حياة مجموعة بشرية أو عرقية أو مجتمع ما، حيث أنها ترجمة لحركة الوجود ومرونته وتكيفه مع الأحداث ومع طاقته الخاصة في التجديد . بيد أن السؤال المطروح هو أن هذا التصور الأكثر صوابا للهوية في حالة صيرورة، يثير الشروط المحيطة بهذه الصيرورة وعلاقات القوى المتحكمة في الإنتاج الهوياتي كبعد أساسي من أبعاد الإنتاج الاجتماعي، وما يرتبط به من قضايا الثقافة والوعي والإيديولوجية والسلطة.

إن الاختلاف وتعدد الهويات لا يستمد صفته ومفهومه وحقيقته الوجودية والثقافية إلا من حيث هو تعدد في حالة تمايز وديناميكية وصيرورة تحتل فيه كل هوية مكانتها ودورها الطبيعي والفعلي والشروط التي تحافظ على قوتها وحيويتها داخل حقل الإنتاج الرمزي والاجتماعي وفي الحياة العامة للأفراد والمجتمع. وما يضمن للتعدد الهوياتي وضعه وصفته الاختلافية داخل صيرورة محكومة بالعلائق والتقاطعات، ليس هو «الوحدة» التي لا تعدو أن تكون مبررا إيديولوجيا لنفي الاختلاف، بل هو التمايز بين الهويات المتعددة، ومن الواضح أن هذا لا يتأتى إلا بقرار وتدبير استراتيجي يحافظ لكل هوية عن دورها وفعاليتها الرمزية والاجتماعية، وذلك عبر آليات الإنتاج وقنوات صرف الاختيارات والأجهزة المؤسساتية الضرورية لتنفيذها وبلورتها في فضاء المجتمع وإننا لا نتغاضى في فهمنا عن حظوظ وأشكال التفاعل بين هويات متعددة في فضاء معين، وما يفضي إليه من تبادل وتأثر وإعادة تشكيل الهوية والفضاء معا، لكننا نؤكد على مبدأ «تقاسم السلطة» وديمقراطية آليات الإنتاج الاجتماعي وعلى مبدأ التعاقد وشروط تحقيقه وما ينبغي أن يتيحه من فرص وإمكانيات التثاقف وليس المثاقفة، والتفاعل والتبادل، وليس التجانس والهيمنة والاستيعاب.

فالمفهوم «الاختلافي» للهوية يقتضي قرارا وتدبيرا استراتيجيا لا يقبل بمطلق التجانس والوحدة، ولا بالتعدد في إطار توابث معينة كيفما كانت مرجعياتها ومواصفاتها التاريخية، بينما يسعى بما يسمح لكل منها بالتميز والأولوية، وبحيازة شروط ومقومات الإنتاج وحرية الحركة والتطور في سياق تغيير حاجيات المجتمع وتطوره.

لا يتعلق الأمر بمسعى للحفاظ على تعددهم، وتكريسا للحدود والمسافات أو نفيا للحوار والتبادل والتفاعل، بل يتعلق الأمر بمرجعية لإستراتيجية تدبير السلطات وما يرتبط بها من رهانات رمزية وآليات الإنتاج، وذلك في إطار تصور ديمقراطي للحياة العامة ولهويات السلطة والمجتمع وحراكها الاجتماعي والثقافي، يقوم على التعاقد المؤسس للإنصاف والمجاورة «الضيافة» تعني الضيافة هنا إنصاتا للآخر باعتباره أخر، ومن تم الإنصات إليه من أجل التمكن من استقباله في فرادته ، كيفما كان، سواء كان مسلحا بالقوة أو محروما منها، مدعما بإستراتيجية قوية أو محروما منها. هذا من منظور فلسفي وأطولوجي مرده لحركة الوجود ومرونته. أما من المنظور السوسيوثقافي الكفيل بترجمة هذا المفهوم وبلورته، فذلك يقتضي تعبيرا إستراتيجيا وديمقراطيا لقضايا السلطة والهوية والتعدد اللغوي والثقافي، اعتمادا على مبدأ التقاسم والأولوية والتميز لكل هوية وعلى دمقرطة علاقات القوى والإنتاج وما يرتبط بها من اختيارات وتدابير سياسية ومؤسساتية.

اعتمادا على كل ما سلف نصل إلى القول بأن الأمازيغية هي هوية بذاتها ولا يمكن أن تكون مجرد بعد من أبعادها هوية مستوعبة ومدعومة، او رافدا مستضعفا في إطار ثوابت مطلقة. وإذا كانت الأمازيغية تستمد صفتها ووضعها الهوياتي من عدة خصائص وإسناد الأمازيغية من حيث هي لغة وثقافة ذات حضور اجتماعي قوي ممتد في التاريخ وفي الفضاء، وذات مميزات كيانية ومقومات رمزية ووجدانية حية وفاعلة تظهر في مختلف مجالات الحياة عند الإنسان المغربي، فإن هذه العناصر والعوامل التي تمنح الأمازيغية والامازيغي هويتهما لا يمكن أن تختزل إلى مكون جزئي داخل نظام جامع وواحد مهما كانت أشكال التفاعل والتجاوز، والتعاليق التي قد تصل بين هذه العناصر والهويات في زمن و فضاء معينين. إذا عدنا إلى بعض الكتابات التي تناولت موضوع الهوية انطلاقا من منظورات سياسية، خصوصا التي جاءت ردا على تنامي الوعي الأمازيغي خلال الثمانينات من القرن العشرين، سنعي حقا حجم ذلك الإقصاء والنزوع الشمولي والمطلق الذي كان يتعامل به بعض المثقفين والسياسيين، سواء في صفوف الأحزاب والجماعات السلفية أو في صفوف اليسار السياسي، مع قضية الهوية والمكون الأمازيغي،ذالك أن الهوية التي قرنت بالمغرب وفرضت على كيانه بقوة السلطة والهيمنة الإيديولوجية وآليات الإنتاج والاستيعاب والترويض التي تعرض لها على مدى عدة عقود من الزمن والتي تقدم على أساس أنها حقيقة المغرب وهويته الأصلية والموحدة والثابتة، ليست أي من هوياته الواقعية بقدر ما هي بوثقة للاستيعاب واختيار إيديولوجي مفروض، يحافظ للدولة والأطراف السياسية والاجتماعية المرتبطة بها على مصالحها الاجتماعية ومواقعها النافذة في دواليب الدولة وفي فضاء المجتمع.

إن هذه الهوية لا تعكس حقيقة المغرب بما هو مغرب جمع لا يملك هوية واحدة ومحددة إلا في إيديولوجية السلطة التي تبسط سيطرتها على الجميع وفي الخطابات الاقصائية السلفية والقومية، بل هو جمع من الهويات التي تحيى وتتطور وتتفاعل في فضاءه الاجتماعي والثقافي، ذلك أن المغرب موقع طبوغرافي ليس شرقا ولا غربا، متعدد اللغات والثقافات والخصائص الجغرافية ذاته وبمدى الإرادة والقدرة في المستقبل على تدبيره ودمقرطة الشروط وإستراتيجية المعالجة، بما يسمح لكل هوية من هوياته على الوجود والحراك والمساهمة الفعلية في تطوير وتنمية وتحديث المغرب الجمع .

* مفهوم التدويل: لقد عرفت موسوعة الأمم المتحدة مفهوم التدويل بأنه المصطلح الذي نستخدمه عادة من أجل الحماية الدولية المتعددة الأطراف لإقليم معين من الأرض أو مناطق مائية وذلك حسب اتفاقيات دولية، وهو ما ذهب إليه أيضا قاموس أكسفورد.

والتدويل هو كناية عن نظام سياسي، يخضع بموجبه بلد ما لإدارة دولية تشترك فيها دول متعددة وتصبح سيادة الإقليم «المدول» تابعة لإشراف جماعي، وهو ما اقترحته الأمم المتحدة بشأن القدس في قرار التقسيم 1947.

وفي تطور أخر لمفهوم التدويل، تم إصباغ المفهوم على بعض القضايا السياسية بحيث تم نزع اختصاصات السلطات المحلية عن بعض القضايا السياسية على المستويات المحلية، لكي يتم طرحها داخل أروقة المؤسسات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، وذلك في إطار التسوية الدولية للأزمات وبالتالي يتم ترحيل النزاعات الداخلية، في دولة ما ومحيطها الوطني إلى النطاق الدولي بما يعنيه ذلك من مشاركة الدولة الخارجية، أو ذات الشأن في صياغة اتجاه تطور التناقضات الوطنية بما يخدم المصالح المختلفة.

ويرجع الأساس القانوني لمفهوم التدويل إلى اتجاه الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام دولي جديد يقوم على المؤسسات الدولية كوسيلة لحل الأزمات، وذلك في محاولة للحد من المواجهات العسكرية بعد معاناة تلك الدول من ويلات الحروب العالمية، ومن هنا جاءت قضية التدويل للارتقاء بالمشاكل إلى المستويات الدولية.

ويتم التدويل لقضية معينة عن طريق وسائل منها:

أ) الضغوط الدبلوماسية على الدولة ذات النزاع المثار أو القضية الخلافية لنقل الملفات الداخلية إلى مجلس الأمن الدولي.

ب) الضغط عن طريق منظمات حقوق الإنسان لجعل القضايا الخاصة بحقوق المواطنين تحظى بالاهتمامات الدولية.

ج) الإعلام ودوره في الترويج لقضية ما، لتنال الاهتمامات الدولية، وبالتالي هناك طرق عدة لكي يتم تدويل قضية ما، وطرحها على المؤسسات الدولية، ولعل من الأسباب الدافعة إلى تدويل قضية معينة نذكر منها تعدد الأسباب التي تحدو بالدول إلى وضع قضايا محلية وإقليمية على طاولة المؤسسات الدولية السياسية بل يتم التدويل أيضا على المستويات الاقتصادية ولذلك فهناك دوافع عدة للتدويل، وخاصة للقضايا الداخلية منها ما يهدف إلى إصلاح تلك التناقضات الداخلية ومنها ما يهدف إلى ضمان تأمين المصالح الدولية في مناطق إستراتيجية مهمة ويمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي:

1- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لجأت بعض الدول إلى إنشاء هيئة دولية وممثلة في الأمم المتحدة، توكل إليها مهمة الحفاظ على الأمن العالمي وتقرير ما إذا كانت القضايا الداخلية للدولة تمس بالسلم الدولي، وقد تم الترويج لذلك لحل المشاكل الدولية وعلى رأسها قضايا حقوق الإنسان والتي أصبحت تشغل الرأي العام العالمي، وتتزايد اتجاهات التدويل لقضايا حقوق الإنسان بحيث أصبحت القضايا داخلية وتحل دوليا، مع تلاشي فكرة الحدود القومية والتداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي.

2- يتزاوج مع الهدف الدولي لحفظ السلم والأمن الدوليين، السعي إلى الحفاظ على مصالح القوى الكبرى في مناطق مليئة بالصراعات والاضطرابات الداخلية وهذه الأمور قد تتحول إلى فوضى كبيرة لتهدد مصالح الدول الكبرى أو قد تؤدي لمواجهة عسكرية محتملة وبالتالي فتدويل أزمة لا ينصب فقط على حماية المصالح الوطنية لدولة ما، وإنما لحل العديد من المشاكل الإثنية العريقة،والتي تهدد مصالح الدول الكبرى في أقاليم قد تكون إستراتيجية لأمن الطاقة (مثلا البترول) وبالتالي فمن مصلحة هذه الدول التدخل لجعل الأوضاع مستقرة، ولذلك تحرص الدول الغربية على تدويل الأزمات في منطقة الشرق الأوسط والتي تحمل العديد من المصالح الإستراتيجية لتلك الدول مثل البترول وغيره، في حين يتم تهميش وعدم تدويل أزمات داخلية طاحنة في مناطق أخرى فقيرة وخاصة في إفريقيا والتي تعج بالاضطرابات الإثنية والعرقية.

3- وقد يهدف التدويل لأزمة ما إلى إيجاد ترتيبات أمنية وسياسية و اقتصادية، تؤمن استقرار الدول الكبرى في منطقة عن طريق أقليات إثنية ودينية ومذهبية، فتهدف تلك الدول من وراء التدويل إلى تشكيل الدول ونظمها أمنيا واقتصاديا، عن طريق استخدام المشاكل الداخلية في اللعبة الدولية، وبالتالي فعلى الرغم مما قد يبدو ظاهريا من لجوء الدول الكبرى لتدويل أزمة ما، لكي يتم القضاء على النزاعات الداخلية أو الإقليمية، إلا أن إمعان النظر في أهداف لجوء تلك الدول لتدويل قضايا داخلية في إطار مصلحتها في تأمين الاستقرار والحفاظ على الأوضاع القائمة في المناطق الحيوية والإستراتيجية للدول الكبرى.

* دلالات التدويل وتداعياته: لقضية التدويل بعض الدلالات، التي تشير إليها القضية، كما أن لها عدد من الانعكاسات، وخاصة على الأزمات والقضايا الداخلية التي يتم تدويلها، وكذلك على الدول التي يتم التدخل الدولي في شؤونها من أجل إتمام عملية التدويل وتتعدد تلك الدلالات بين ما هو سياسي وما هو أمني ويمكن إيجازها في الأتي:

أ- عملية التدويل هي عملية مصاحبة لنظام عالمي جديد، ينتج عن إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي، والسعي لتدويل المشاكل الداخلية في الدول أو بما يخدم مصلحة الدول الكبرى، وبالتالي فقضية التدويل ترتبط ارتباطا شديد الوثاق بميزان القوى السائد في ذلك النظام العالمي، بما ينعكس على تركيبة وآلية اتخاذ القرارات الدولية داخل أروقة النظم المؤسسية الدولية.

ب- في ظل قضية التدويل تم وضع أعراف دولية ملزمة في قضايا حقوق الإنسان، وقامت العديد من الدول بالتوقيع عليها الأمر الذي أدخلها في إطار الشأن الدولي الأمر الذي يجعل قضاياها أمام التدخلات الدولية في حالة عدم الالتزام بتلك التعهدات.

ج- لقضية التدويل انعكاسات سلبية على السيادة الوطنية والتي تم تأسيسها مع الدولة القومية الحديثة، حيث إن التدويل ينزع عن القضية أو النزاع في دولة ما بعده المحلي، ويتم إصباغ الصفة الدولية، مما يعني السماح بالتدخلات الخارجية في شؤون الدولة واختصاصاتها الداخلية، ومع قضية التدويل تم تقليل مفهوم السيادة لصالح التدويل وقلت نسبيا أهمية الحدود القومية والتي أصبحت الفاصل بين الدول على الخريطة إلا أنه ليست فاصلا حادا على أرض الواقع.

د- لا شك أن تدويل أزمة ما، إنما يدول بدلالة مفادها أهمية القضية والدولة التي تتم داخلها النزاعات، للإستراتيجية الدولية، وللدول الكبرى، حيث إن المؤسسات الكبرى في نهاية المطاف ما هي إلا مجموع إرادات الدول، وخاصة المسيطرة على تلك المؤسسات.

هـ- على الرغم من أن التدويل يهدف إلى حل الأزمات دوليا عن طريق الدول المختصة، إلا أنه في العديد من الأحوال يتم تحويل مناطق التدويل لسوق عسكرية واقتصادية جديدة تنصب في مصلحة الدول التي تسعى للتدخل، وبالتالي فالتدويل في حد ذاته إيجابيا ويهدف إلى حل الأزمات الداخلية والإقليمية، إلا أنه تم تطويع المفهوم لخدمة أجندة قضايا بالدول الكبرى في تحقيق مصالحها في بلدان معينة.

* محمد النمط
صحافي متدرب

إعداد : سعيد باجي

أثارت الأخبار التي تفيد أن موقع ياكور تعرض لتدمير وإتلاف من طرف "سلفيين" ردود أفعال قوية. وكان عضو عن العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، أكد لوكالة فرانس برس معلومات صحافية نقلتها وسائل إعلام مغربية وأجنبية خلال الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر الفائت، تتحدث عن نقوش صخرية تعود إلى 8 آلاف سنة، تم تدميرها قبل أيام من طرف سلفيين. ما دفع بوزارتي الداخلية والثقافة، إلى إرسال وفد من الباحثين والصحافيين وحكوميين إلى عين المكان لتكذيب الأخبار ووصفها بالمغرضة، بناء على التحريات والزيارة الميدانية التي قام بها خبراء من علوم الآثار. لكن بين هذا وذاك دخلت الجمعيات والمنظمات الأمازيغية، لتؤكد، في تقرير لها، أن موقع ياكور تعرض لمحاولة تخريب من طرف بعض السلفيين الذين لم تحدد هويتهم. وفيما يلي بعض من هذه الضجة الإعلامية.

تخريب الموقع الأثري لياكور (Yagur) بين الحقيقة والإدعاء

*** العصبة الأمازيغية تدعو إلى فتح تحقيق حول محاولة تخريب النقوش الصخرية لموقع ياكور بالأطلس الكبير :**

في تصريح له لوكالة فرانس برس ومعلومات صحافية نقلتها وسائل إعلام مغربية وأجنبية خلال الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر الفائت، أكد بوبكر أنغير، المنسق الوطني للعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، أن نقوشا صخرية تعود إلى 8 آلاف سنة، تم تدميرها قبل أيام من طرف سلفيين. وقال "أن هذه النقوش الصخرية تمثل الشمس تم تدميرها قبل أيام من طرف سلفيين". وتابع "تسمى إحدى النقوش بـ (لوحة الشمس) ، توجد في موقع تاريخي معروف باسم (ياكور)"، جنوب مدينة مراكش، وعلى بعد 20 كم من جبل توبقال، أعلى قمة في المغرب (4167 مترا). وأن سلفيين دمروها بوصفها وثنية يجب التخلص منها. وحث أنغير المسؤولين على التدخل لحماية ما تبقى من المآثر التاريخية التي تعرضت إلى التدمير من طرف تيارات دينية، مشيرا إلى أن الأمر خطير جدا، وينبئ بتطورات، في حالة عدم وقف استهداف المآثر التاريخية. وكانت العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، حسب بوبكر أنغير، قد توصلت بمعلومات تفيد تعرض النقش الصخري الأمازيغي التاريخي المسمى "لوحة الشمس" بهضبة "ياكور" قرب قمة توبقال بالأطلس الكبير، إلى محاولة تخريب من طرف بعض السلفيين الذين لم يحدد هويتهم، مشيرا إلى أن العصبة راسلت وزارة الثقافة لحثها على التدخل من أجل حماية النقوش الصخرية الأمازيغية بالمنطقة. وأوضح أنغير أن المكتب التنفيذي للعصبة يتوفر على معلومات حول تخريب هذه المآثر التي تعود إلى حوالي 8 آلاف سنة.

*** الحكومة تعتبر الأخبار مجرد ادعاءات ومزاعم :**

أيام عن صدور ذات التصريحات، خرجت الحكومة عن صمتها، لتفنذ نبأ تدمير سلفيين نقوشا صخرية تعود إلى ما قبل التاريخ في قمم جبال الأطلس الكبير جنوبي المغرب، وذلك عبر وكالة المغرب العربي للأنباء. مضيفة أن ما نشرته وسائل إعلام عن تدمير سلفيين نقوشا صخرية تعود إلى ما قبل التاريخ في منطقة الأطلس الكبير "عار من الصحة ولا يستند إلى أي أساس، بل هو مجرد ادعاءات ومزاعم".. وبعدها جندت الحكومة وفد من الخبراء المختصين والباحثين الجامعيين في مجال الآثار والتراث وأفراد من الفريق العلمي، وجمعيات المجتمع المدني، رفقة وفد صحفي يمثل مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية وعدد من ساكنة المنطقة، إذ قام الوفد بزيارة ميدانية لمواقع النقوش الصخرية بهضبة ياكور بجماعة أربعاء تيغدوين بإقليم الحوز المرتفعة بـ 2600 م بجبال الأطلس الكبير، للوقوف والتأكد من حقيقة ما أفادت به مصالح وزارة الثقافة الرأي العام الوطني والدولي وبناء على ذلك أصدرت وزارة الثقافة بيانا دحضت فيه ما وصفته ب" الإفتراءات" التي روجتها بعض الصحف الوطنية وبعض وكالات الأنباء الأجنبية ومفادها أن أحد مواقع النقوش الصخرية بهذه الهضبة قد تعرض للتدمير. وحسب تقرير أنجزه خبراء وباحثون في مجال التراث المتعلق بالنقوش الصخرية، الذين حضروا إلى عين المكان وتفقدوا الموقع، فإن هذه النقوش التي تعتبر مكونا أساسيا للتراث الوطني الأثري والتي يرجع تاريخ أقدمها إلى عصور ما قبل التاريخية، لم تتعرض لأي أذى يذكر، وأنها على طبيعتها إلا من تأثير عوامل الطبيعة. كما أوضح المختصون التابعون لمصالح مديرية التراث بوزارة الثقافة، الذين عملوا بهذه المواقع لفترات طويلة في إطار البحث والجرد، أن ساكنة المنطقة، كما المغاربة جميعا، واعون تماما بقيمة هذا التراث الوطني، معتبرة إياه ملكا ثمينا لكل المغاربة ولا يمكن أن تتركه للعبث، ناهيك عن حراس هذه المواقع التابعين لمصالح التراث وهم أنفسهم من الساكنة. ويفيد ذات التقرير أن هذه الزيارة مناسبة للنقاش بين المختصين وكذا لتعريف الطاقم الصحفي بالتراث الوطني الأثري، حيث قدمت شروح وتفاصيل عن هذه النقوش التي لازالت على طبيعتها خلافا لما روج له، كما تم التأكيد على أن مصالح الوزارة المختصة قد قامت بجرد أغلبية هذا التراث ودراسته ونشر دراسات حوله وأنها مستمرة في ذلك لحمايته وهذا ما تؤكده مختلف المراجع والكتب والأبحاث التي أعدها خبراء مغاربة وأجانب منذ سنين وكما تم

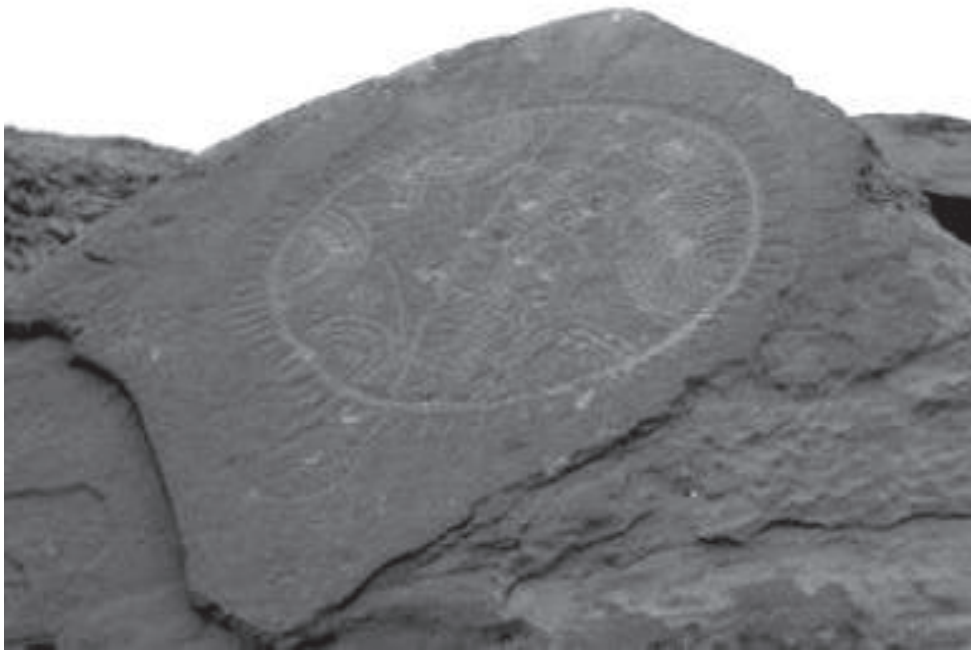

جرده وتوثيقه في سجلات التراث الوطني بمديرية التراث. "كما أجمع الحاضرون بهذه المناسبة، من باحثين وساكنة وسلطات ومهتمين، على أنه عكس ما كان متوقعا من هذه الادعاءات وما تحمله في طياتها من تأويلات قد تضر بمصلحة بلادنا، فقد كانت فرصة لإبراز افتخار المغاربة واعتزازهم جميعا بهذا التراث الوطني الأثري وتأكيدهم على المحافظة عليه وحمايته وصيانته وتثمينه وهذا من الثوابت الراسخة للهوية المغربية وللانتماء الوطني" يضيف التقرير. وبناءا على مضمون التقرير، حسب مصادر من مديرية التراث، نفت وزارة الثقافة بشكل قاطع الأخبار التي راجت أخيرا بخصوص "تدمير" سلفيين مغاربة لنقوش صخرية جنوب البلاد عمرها أزيد من 8 آلاف سنة، معتبرة أنها "ادعاءات تحمل في طياتها تأويلات قد تضر بمصلحة البلاد وصورتها الحضارية بالخارج، "لاسيما أننا نعيش في خضم عهد جديد يتسم بالتطلع إلى إبراز قيم الانفتاح المترسخة أصلا في وجدان الشعب المغربي". هذا وأكدت وزارة الثقافة، في بيان لها، توصلت الجريدة بنسخة منه، أن خبر تدمير هذه النقوش الصخرية التاريخية التي توجد في هضبة ياكور بجماعة أربعاء تيغدوين بإقليم الحوز، "عار من الصحة"، حيث أظهرت تحريات مصالح الوزارة المختصة مركزيا، وبعين المكان، بأن هذه النقوش لم تتعرض لأي عمل تخريبي خلاف ما نشر". و أن المغرب لم ولن يعرف على امتداد حضارته الغنية والمتعددة والمتعايشة تسجيل أي حدث يحيل إلى ما تم تداوله، مشيرا إلى أن "مواقع النقوش الصخرية كسائر المواقع التاريخية الأخرى قابلة على الدوام للتعرض لعوامل التعرية الطبيعية والبشرية، وأحيانا لعمليات الاتجار غير المشروع". وبدوره جدد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي , الذي كان ضمن الوفد الذي قام بزيارة ميدانية لجماعة أربعاء تيغدوين, نفيه بشكل قاطع وقوع أي تدمير أو إتلاف للمنحوتات الصخرية التي توجد بموقع ياكور.مؤكدا أن تم نشره من قصاصات حول تعرض منحوتات صخرية تعود إلى حقبة ما قبل التاريخ بهذه المنطقة التي توجد بالاطلس الكبير إلى التدمير على يد سلفيين "مجرد ادعاءات كاذبة وعارية من الصحة".. وكانت أنباء قد انتشرت أخيرا في منابر إعلامية وطنية ودولية تفيد "تدمير" سلفيين مغاربة لنقوش صخرية في الأطلس الكبير، بدعوى أن هذه المآثر التاريخية القديمة ترمز إلى "الأوثان التي ينبغي التخلص منها لكونها تناقض عقيدة التوحيد"..

*** الوفد الأمازيغي يؤكد تعرض نقوش الموقع للهبش والتشويه والإتلاف :**

وفي مقابل ذلك تشبث بوبكر أونغير، المنسق الوطني للعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، بموقفه، وذلك في تصريحات لوسائل الإعلام تفيد وجود التدمير الذي طال معالم تلك النقوش الصخرية على يد سلفيين في المنطقة التي توجد فيها المآثر التاريخية، مردفا بأنها ليست المرة الأولى التي تتعرض هذه المآثر للاعتداء من طرف تيارات سلفية. معلقا على بلاغ وزارة الثقافة، الذي ينفي أية عملية تدمير لهذه النقوش الصخرية، بكون البلاغ صدر حتى قبل أن ترسل لجنة من أجل معاينة ما حدث على أرض الواقع. وعاد أونغير ليؤكد بأن عملية التدمير لحقت بالفعل تلك النقوش الصخرية التاريخية، التي تمثل إحداها الشمس ..."، مردفا بأن "ما جاء في بلاغ وزارة الثقافة هو مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي موجه أساسا إلى الخارج".

تصريحات بوبكر أنغير أكدها وفد أمازيغي، بعد الزيارة التي قام بدوره إلى موقع "ياكور"، موضحا في تقرير، توصلت الجريدة بنسخة منه، أن الموقع تعرضت الكثير من لوحاته ورسوماته ونقوشه للهبش والتشويه والإتلاف بوثيرة سريعة وبشكل خطير مما طمس العديد من ملامحها وشوه الكثير من معانيها، فلوحة "تافوكت" (الشمس) المعروفة، تعرضت لخدوش و هبش داخل إطارها، كما خرب الجزء السفلي من الصخرة التي نقشت عليها، مما يضاعف من خطر إتلافها بشكل كامل، كما أن بعض النقوش الأخرى – إذ أن موقع ياكور لا يحتوي فقط على لوحة تافوكت التي ركزت عليها الزيارات الرسمية الأخيرة – منها ما تعرض لإتلاف كامل (ومنها نقوشات لحيوانات ولآلات قديمة ولحروف تيفناغ).

وكان الوفد الأمازيغي قد توجه يوم الأحد 21 أكتوبر 2012 ، إلى موقع ياكور الأثري المتواجد بمنطقة الحوز بمراكش من أجل الوقوف على حقيقة الوضع هناك بعد الأخبار التي تناقلتها العديد من المنابر الإعلامية الوطنية والدولية، وتداولتها العديد من التنظيمات غير الحكومية حول تعرض هذا الموقع لأعمال تخريبية. والوفد عبارة عن لجنة مكونة من جمعية ياكور ومنظمة تاماينوت ممثلة في عضو من مكتبها الوطني وآخر بمجلسها الوطني وممثلين عن فرعيها في آيت أورير وإمي ن تانوت وذلك بالتنسيق مع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، ما شكل أرضية لدى الجمعيات السالفة الذكر، توضح فيه أنه بالمقارنة مع آخر زيارة قامت بها هذه الجمعيات لزيارة الموقع(ستة أشهر)، فأن الموقع تعرضت الكثير من لوحاته ورسوماته ونقوشه للهبش والتشويه والإتلاف بوثيرة سريعة وبشكل خطير مما طمس العديد من ملامحها وشوه الكثير من معانيها. وتعود أسباب إتلاف هذه النقوش، حسب التقرير، إلى عوامل كثيرة، منها ما هو ناتج عن عوامل مناخية (طبيعية)، ومنها ما هو بشري، فبعض سكان المنطقة (الرعاة) ساهموا في ذلك من غير قصد نظرا لعدم الوعي بقيمتها، أو البناء فوق الأثرات وبصخور تحمل نقوشات من قبل الساكنة بسبب عدم الوعي. مع تنامي ظاهرة الاتجار الوطني والدولي في القطع الأثرية، مع تخريب بعض الأثرات من قبل المنقبين عن الكنوز، هذا فضلا عن التخريب من قبل جهات غير معروفة الهوية تسعى إلى طمس معالم المنطقة وضرب قيمتها التاريخية.

وقد كانت من النتائج الفادحة لهذه العوامل مجتمعة أن تقلصت مساحة النقوش الصخرية في بلادنا إلى عُشر مساحتها الأصلية، حيث أكد أخصائيون أكثر من مرة بأنه من أصل عشرة كيلومترات من النقوش الأثرية لم يتبق عمليا بعد نصف قرن من الاستقلال إلا تسعمائة متر، وهي نتيجة كارثية تقتضي التعبئة لتدارك ما تبقى من النقوش والآثار، يقول التقرير.

أما في ما يخصّ الأخبار التي أثيرت في الصحافة حول الأعمال التخريبية التي تعرض لها الموقع الأثري ياكور من قبل بعض السلفيين، فإن أغلب السكان الذين تحدث إليهم الوفد الأمازيغي، فقد أكدوا وجود التخريب والتشويه والهبش على مستوى النقوش الصخرية لكنهم لم يستطيعوا أن

يحددوا هوية المخربين ولا مرجعيتهم ولا انتماءهم ولا أهدافهم، إذ أن أحد الساكنة أكد بأن مجموعة ما أتت إلى منطقة ياكور ليلا لكنهم غادروا المكان بعد انتباه بعض الساكنة لتحركاتهم، لكنه أيضا لم يجزم في هويتهم ولا أهدافهم.
هذا وقد تصادفت الزيارة الميدانية للمكان مع زيارة وفد من وزارة الثقافة وأطر من وزارة الداخلية بالحوز للموقع، مما دفع النشطاء الأمازيغ الذين كانوا ضمن الوفد إلى طرح بعض الأسئلة على المسؤولين الذين رافقوه ، فتبينت لهم ملاحظتان أساسيتان، حسب التقرير. أولهما أن الهاجس الرئيسي للوفد هو الإنتقال إلى عين المكان من أجل تكذيب الأخبار التي تناولتها الصحافة الوطنية والدولية، وثانيهما أن أغلب مسؤولي وزارة الثقافة ليست لديهم دراية كافية بالموقع وبخصائصه، بل أكثر من ذلك أن أحد هؤلاء المسؤولين صرح للوفد أن الوزارة خصصت حارسا لمراقبة موقع ياكور في الوقت الذي لم يسبق أن حظي هذا الموقع بأية حراسة، بشهادة السكان أنفسهم. وتعزو وزارة الثقافة ذلك إلى انتشار هذه النقوش الصخرية على مساحة شاسعة جدا، مقارنة مع كيفية تموقعها بموقع أوكيمدن مثلا، حيث يسهل على الحارس مراقبتها.
إلى ذلك قدم الوفد الأمازيغي إلى ياكور ، توصيات لخصها في خمسة إجراءات من شأنها حماية هذا الموروث وتوظيف قيمته الثقافية والاقتصادية : وضع حراس في الموقع من طرف الدولة، تحسيس الساكنة والزائرين بأهميته وقيمته و إقامة مركز خاص بالنقوش الصخرية لياكور في عين المكان من أجل تعميق البحث العلمي في الموقع والتعريف به وتوثيقه واستقبال طلبة المدارس والكليات المهتمين والباحثين، ونهج المقاربة التشاركية مع السكان لخلق برنامج مشترك يستهدف تنمية المنطقة على جميع الأصعدة. فضلا عن فتح ورش مندمج يهدف إلى التعريف بالكنوز الأثرية بالمنطقة، وتوعية الساكنة بها، وتأهيل مجتمعها المدني، والقطع مع سياسة تهميش المنطقة وكأنها لا تنتمي إلى المغرب، وإحقاق حقوق سكانها.

* لوحات .. أقراص شمسة ... أم دروعا حربية؟

وصلت إلى أيدي علماء الآثار معلومات ليست بالوافية عن موقع ياكور (Yagour) الذي تملأ كتابات ونقوش آلافا من الأقدام المربعة كلها منحوتة على الحجر وقد احتوت على سجل كامل لحضارة وثقافة سكان المنطقة، وقد سجلت مرتسمات الأدوات الحربية والحيوانات... حيزا كبيرا من هذه الكتابات. مما يضفي على المكان طابعه الحربي والرعوي... ويستبان من هذه التصاوير أن الإنسان الذي سكن الموقع في تلك الحقبة التاريخية يتميز ببنيته الجسمانية، كما يعبر عنه حجم الدروع الحربية، إذ تظهر من خلال هذه النقوش الصخرية دروعا مدورة(مستديرة) وخناجر وعربات وأن الأبقار المحدبة الضخمة، بدون شك، كانت تستعمل لجر هذه العربات...ويتبين من خلال رسوم حروف تيفيناغ، والتي تعتبر الأقدم على مستوى شمال أفريقيا، أن ساكنة المنطقة تشبثوا بثقافتهم وكتبوا بكتابتهم الأمازيغية. فالنقوش المنحوتة على الصخور تعود إلى عصر البرونز (-6000 1000 سنة قبل الميلاد)، تتضمن صورا تجسد إنسان تلك المرحلة التاريخية وعلاقته بمحيطه ومعتقداته، بالإضافة إلى صور بعض الحيوانات، حسب مصطفى النامي، رئيس مصلحة جرد التراث المادي بمديرية التراث بالرباط. مضيفا أن النقوش المسماة "قرص الشمس"، لاعلاقة لها لاباشمس ولا بأي معتقد، فهي مجرد دروع حربية مستديرة، لم تمس بأي أذى، كما تعبر عن ذلك الصور التي تم التقاطها مؤخرا للموقع، وذلك مقارنة مع باقي الصور التي تتوفر عليها مديرية التراث منذ سبعينيات القرن الماضي. ولم يخف مصطفى النامي أن تكون هاته الرسوم تأثرت بعوامل طبيعية لاغير. ونظرا للأهمية التاريخية لموقع ياكور، فإنه لايزال ورشا مفتوحا أمام الدارسين والباحثين المغاربة والأجانب من أجل فك رموز هاته النقوش، سيما وأن الموقع يتوفر على أقدم كتابة أمازيغية (تيفيناغ) على مستوى شمال أفريقيا، يقول النامي. وكانت الأنباء قد انتشرت أخيرا في منابر إعلامية وطنية ودولية تفيد "تدمير" سلفيين مغاربة لنقوش صخرية في الأطلس الكبير، بدعوى أن هذه المآثر التاريخية القديمة ترمز إلى "الأوثان التي ينبغي التخلص منها لكونها تناقض عقيدة التوحيد".، والحال أن النقوش التي يعتقد أنها لوحات أو أقراصا للشمس، منحوتة على الأحجار وكأنها تحيل على أن إنسان هذا الموقع كان يعبد الشمس، هي مرتسمات أكدت الدراسات والأبحاث الآثارية التي أجريت على الموقع منذ اكتشافه من طرف عالم الآثار الفرنسي جان مالوم Jean Malhomme منذ أربعينيات القرن الماضي، أنها عبارة عن دروع حربية وليس أقراصا شمسية.
هذا ويقع على ارتفاع 2600 م عن سطح البحر بجماعة أربعاء تيغدوين بإقليم الحوز(80كلم عن مدينة مراكش) وكان عبارة عن منتجع للرحل والرعاة. ويعد ياكور من أقدم الموقع الآثارية بالأطلس الكبير الغني بالنقوش الصخرية، شأنه في ذلك شأن موقع أوكيمدن، وقد تم اكتشافة من طرف عالم الآثار الفرنسي جان مالوم Jean Malhomme ابتداء من عام 1950 إلى حدود وفاته عام 1963. وبعده تكثفت الإكتشافات بكل من موقع ياكور وأوكيمدن من طرف الباحثين André Simoneau (1965-1977))، و Alain Rodrigue منذ عام 1987 إلى غاية إصداره كتاب عن هذا الموضوع عام 1999، والذي يعد الآن مرجعا أساسيا في الدراسات والبحوث التي تباشرها فرق البحث الآثاري المغربي والأجنبي في هذه المواقع. ففي دراسة لنيل دبلوم الماجستير من جامعة نيس صوفيا أونتيبوليس عام 2006 حول موضوع "الإثنولوجيا، مهن التراث" وقف كل من الباحثين Benoît Hoaraw و Abdelhadi Ewague على كل الرسومات لقراءة محتوى كل منها على حدة. وقد تم التحقق أكثر من محتوى هذه المنحوتات خلال مهمة خاصة قام بها الباحثان عام 2007 وتم عرض نتائج هذا البحث مع عرض صور عن هذه المنحوتات في إطار أيام دراسية بمراكش مابين 10 و13 ماي 2007. وذلك بناء على الجرد والتصنيف الذي سبق وأن خضع له هذا الموقع من طرف الباحث Alain Rodrigue ، انطلاقا من الواجهة الغربية إلى حدود الواجهة الشرقية لهضبة ياكور.

بوبكر أنغير لـ «العالم الأمازيغي» :

توصلت العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان بما يفيد أن محاولات تخريبية حصلت لموقع ياكور والجمعيات التي زارت الموقع تؤكد ذلك

* كشفتم في تصريح إعلامي، باسم العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، أن سلفيين دمروا موقع ياكور التاريخي. هل يتوفر لديكم مايفيد من الأدلة حول وقوع أي تدمير للمنحوتات الصخرية التي توجد بالموقع؟

** العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان انطلاقا من غيرتها على الموروث الثقافي الوطني بشقيه المادي واللامادي تعمل جاهدة، بتنسيق وشراكة مع كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية، من أجل التحسيس والتوعية بضرورة المحافظة على الموروث الثقافي والتعريف به ، وفي هذا الإطار توصلت العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، عن طريق مواقع الكترونية وعن طريق بعض المناضلين الأمازيغ بمنطقة ياغور التابعة إداريا لجماعة تيغدوين بما يفيد بأن هناك محاولات تخريبية يمكن أن تكون حصلت لهذه المواقع الاثرية ، وأرسلت العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان بالفعل رسالة إلى وزارة الثقافة، الهدف منها البحث والتحقق من هذه الواقعة التي أوردتها المصادر السالفة الذكر ، فالعصبة إذا لم تكن هي صاحبة المبادرة في هذا الإتجاه.

* نفت الحكومة على لسان وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي , وقوع أي تدمير أو إتلاف للمنحوتات الصخرية التي توجد بموقع "ياكور", إذ وصف الأخبار المنشورة حول تعرض منحوتات صخرية إلى التدمير على يد سلفيين, بأنها مجرد ادعاءات كاذبة وعارية من الصحة. ماهو ردكم على هذه التصريحات؟

**الحكومة مشكورة ممثلة في وزارة الاتصال، قامت بالإستجابة لرسالتنا وقامت بزيارة ميدانية للمنطقة التي تحوي النقوش الصخرية وتصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة التي نفت وقوع محاولة التخريب نعتبرها إيجابية، من ناحية إنها اطمأنت بنفسها على سلامتها ولكن ذلك لا يعني كل شئ، إذ أن جمعيات أخرى قامت بزيارة المنطقة لاحظت تعرض هذه النقوش الصخرية لمحاولات تخريبية والتي نسبتها كما قالت لعوامل ثلاث : العنصر الأول، هو العامل الطبيعي أي عوامل التعرية والعنصر الثاني الاتجار الغير المشروع من طرف الباحثين عن الكنوز وتجار النقوش الصخرية المنتشرين بكثرة في السنوات الأخيرة والعنصر الثالث جهات غير معلومة ، ومن حسنات الضجة الإعلامية الأخيرة أن حققت هدفين إثنين أساسيين، أولهما أن أعادت الاعتبار للتراث الصخري ببلادنا وعرفت الشعب المغربي بما تزخر بها مناطقنا الجبلية من درر نفيسة وثمينة من النقوش الصخرية التي تعكس عمق الحضارة المغربية وعمق الإبداع الإنساني في التاريخ المغربي القديم وثاني الأهداف أن عرف الشعب المغربي قاطبة الظروف المزرية والصعبة التي ماتزال ترزح فيها مناطق قروية بالمغرب .

* ماهي المعطيات التاريخية التي تتوفر عليها العصبة بشأن هذا الموقع الأثري؟

** العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان تتوفر على معلومات علمية انطلاقا من مصادر علمية تفيد بأن هذه النقوش الصخرية تعود على الأقل لأكثر من 3000 سنة وأنها كانت مزار مقدسا لسكان الجنوب المغربي قبل وصول الإسلام إلى بلادنا وتحوي

على رسوم للشمس وللحيوانات التي يبدو أن بعضها كان يخيف الساكنة، لأن الأبحاث العلمية كذلك تؤكد أن الإنسان القديم كان مهتما بنحت ونقش الحيوانات والقوى التي لا يستطيع تحديها ومنها الشمس والطبيعة والحيوانات المفترسة ، وهناك من الدراسات العلمية ما يفيد بأن لوح الشمس سميت عليه مدينة مراكش أي أمور اواكش أو اله الشمس وهذا ما يجب أن يقرره الأنثربولوجين والعلميون المختصون بالموضوع.

* ماهي الإجراءات التي اتخذتها العصبة للكشف عن حقيقة الأمر؟

** العصبة أوفدت فريق عمل إلى المنطقة بتنسيق مع مجموعة من الجمعيات المحلية هناك واتصلت بعدد من الجيولوجيين للتعرف على المنطقة وسهولة الوصول إليها وهي تتبنى بشكل تام التقرير الذي أصدرته جمعية تامينوت وجمعيات محلية بالمنطقة وتقريرهم يعكس الواقع كما هو.

* حاوره سعيد باجي

بلاغ صحفي من وزارة الثقافة

تنفي فيه تعرض النقوش الصخرية للتدمير

على إثر ماتم تداوله من أخبار في بعض الصحف الوطنية وبعض وكالات الأنباء الأجنبية مفادها تعرض مآثر تاريخية بالأطلس الكبير للتدمير، تحيط وزارة الثقافة الرأي العام الوطني والدولي علما بالمعطيات والبيانات التوضيحية التالية :

يتوفر المغرب على نقوش صخرية منتشرة عبر أرجاء مختلفة من المملكة وخصوصا بمنطقة الأطلس الكبير (أوكيمدن، الياغور، جبل رات) وبالمناطق الشبه الصحراوية والصحراوية (فكيك، الراشيدية، ورزازات، طاطا، زاكورة، كلميم، السمارة، أوسرد)، وتمتد فضاءاتها في غالب الأحيان على مساحات شاسعة تمتد لكيلومترات عديدة. وهي مكون أساسي من تراثنا الوطني الأثري الذي يرجع تاريخ أقدمه إلى العصور ما قبل التاريخية ؛

لقد سبق لوزارة الثقافة أن قامت منذ سنة 1977 بجرد أغلبية هذا التراث ودراسته ونشرت دراسات حوله، وقامت بتأمين حراسة بعض المواقع الكبرى بالحوز وطاطا. إضافة إلى إحداث محافظات لمواقع النقوش الصخرية المتواجدة بأقاليم زاكوة وطاطا والسمارة وكلميم ؛

إن الأخبار المتداولة هذه حول تعرض بعض النقوش الصخرية بهضبة ياغور المرتفعة ب 2600 م بجماعة أربعاء تيغدوين بإقليم الحوز للتدمير، عار من الصحة، حيث أظهرت تحريات مصالح وزارة الثقافة المختصة مركزيا وجهويا بتنسيق وتعاون مع السلطات العمومية، وبعين المكان، بأن هذه النقوش لم تتعرض لأي عمل تخريبي خلاف ما نشر.

وتنفي وزارة الثقافة نفيا قاطعا هذا الادعاء، وتذكر بأن التراث الثقافي الوطني بكل مكوناته المادية واللامادية شكل على الدوام ولازال مبعث افتخار واعتزاز للمغاربة كافة، مما جعل حمايته وصيانته وتثمينه من بين الثوابت الراسخة للهوية المغربية والانتماء للوطن.

وتؤكد المعطيات التاريخية على أن المغرب لم ولن يعرف على امتداد حضارته الغنية والمتعددة والمتعايشة تسجيل أي حدث يحيل إلى ما تم تداوله، مع الإشارة إلى أن مواقع النقوش الصخرية كسائر المواقع التاريخية الأخرى ،كما هو الشأن بالنسبة لباقي دول المعمور، قابلة على الدوام للتعرض لعوامل التعرية الطبيعية والبشرية وأحيانا لعمليات الاتجار غير المشروع.

وبناء على ما سبق، تهيب وزارة الثقافة بكل الغيورين العمل سويا على حماية وصيانة وتثمين الموروث الثقافي الوطني، والتحلي بالحيطة والحذر في التعامل مع مثل هذه الادعاءات، وخصوصا ما تحمله في طياتها من تأويلات قد تضر بمصلحة بلادنا وصورتها الحضارية بالخارج، لاسيما وأننا نعيش في كنف دستور جديد يعزز الهوية الوطنية ويحمي كل مكوناتها الثقافية، وفي خضم عهد جديد يتسم بالتطلع إلى إبراز قيم التسامح والانفتاح المترسخة أصلا في وجدان الشعب المغربي.

Sidi ali®

L'eau minérale et sa bouteille végétale*.

klem

*Bouteille composée jusqu'à 30% de matières végétales.

Une grande première au Maroc...Sidi Ali lance une bouteille écologique qui partage son origine avec la nature. En parfaite adéquation avec les valeurs de préservation de l'environnement dont nous sommes tous tributaires, Sidi Ali innove avec un emballage fabriqué jusqu'à 30 % de matières premières végétales, pour le plus grand respect de la nature et de tous ceux qui y vivent.